

e-ISSN 9865- 2352
ISSN 1111- 4932

جامعة بادجي مختار - عنابة



مديرية النشر

التواصل

عدد خاص

الصيرفة الإسلامية

مجلد 29
عدد خاص 2023

مجلة علمية محكمة ومفهرسة

التواصل

مجلة محكمة مفضرة تصدر عن جامعة باجي مختار - عنابة - الجزائر

مدير المجلة

أ.د. محمد مانع

رئيس جامعة باجي مختار - عنابة

مدير النشر

أ.د. كمال شايي

رئيس هيئة التحرير

أ.د. سميرة صويلح

أعضاء هيئة التحرير

- | | |
|---|---------------------------------------|
| أ.د. الشريفة بوشعدان - جامعة عنابة | أ.د. عمر شريف - جامعة باتنة 1 |
| أ.د. حليلة عمارة - جامعة البلقاء التطبيقية - الأردن | أ.د. كمال قريوح عليوش - جامعة عنابة |
| أ.د. دنيس لقرو - جامعة باريس 8 | أ.د. محمد دقسي - الأردن |
| أ.د. زمام نور الدين - جامعة بسكرة | أ.د. محمد طاري - جامعة سوق أهراس |
| أ.د. شارف عبد القادر - جامعة الشلف | أ.د. نوال بودشيش - جامعة الطارف |
| أ.د. شبيرة بوعلام - جامعة باجي عنابة | أ.د. يوسف سعدون - جامعة عنابة |
| أ.د. صادق فوضيل - جامعة تيزي وزو | أ.د. سميرة صويلح - جامعة عنابة |
| أ.د. عبد الرحمان خلفي - جامعة بجاية | د. علي الوحشي - جامعة الزاوية - ليبيا |
| أ.د. عبد القادر جفلات - جامعة ليل - فرنسا | |

الأمانة

السيدة: أميرة منصوري

السيدة: أنيسة دريوش

السيدة: رندة ناصري

الآنسة: آمال داودي

مديرية النشر

جامعة باجي مختار - عنابة، ص.ب. 12-23000، عنابة

الهاتف / الفاكس: 04 57 00 213 (038) +

الموقع الإلكتروني: tawassol.univ-annaba.dz

البريد الإلكتروني: revue.tawassol@gmail.com

اللجنة العلمية

أ.د. الشريف بوشعدان	جامعة باجي مختار - عنابة
أ.د. بوعلام عمار شبيبة	جامعة باجي مختار - عنابة
أ.د. دنيس لقرو	جامعة باريس 8 - فرنسا
أ.د. حليلة عمايرة	جامعة البلقاء التطبيقية - الأردن
أ.د. رحاب يوسف	جامعة بني سويف - مصر
أ.د. سميرة صويلح	جامعة باجي مختار - عنابة
أ.د. عبد الرحمان خليفي	جامعة عبد الرحمان ميرة - بجاية
أ.د. عبد القادر شرف	جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف
أ.د. عبد القادر جفلاط	جامعة ليل - فرنسا
أ.د. عمر شريف	جامعة الحاج لخضر - باتنة 2
أ.د. قدور مريبود	جامعة باجي مختار - عنابة
أ.د. كمال عليوش قربوع	جامعة باجي مختار - عنابة
أ.د. محمد بوادي	جامعة محمد لمين دباغين - سطيف 2
أ.د. محمد دقسي	الجامعة الأردنية
أ.د. محمد صاري	جامعة محمد الشريف مساعدية - سوق أهراس
أ.د. نوال بودشيش	جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف
أ.د. نور الدين زمام	جامعة محمد خيضر - بسكرة
د. آسيا واعر	جامعة باجي مختار - عنابة
د. رحمة بن سماحيل	جامعة باجي مختار - عنابة
د. عبد الصمد سعودي	جامعة محمد بوضياف - مسيلة
د. علي الوحشي	جامعة الزاوية - ليبيا
د. فتحة أوهابية	جامعة باجي مختار - عنابة
د. مراد بن حرز الله	المركز الجامعي تندوف
د. نسرين حوار	جامعة باجي مختار - عنابة
د. نوال بوطرفة	جامعة باجي مختار - عنابة

تدقيق لغوي:

أ.د. كمال عطاب	جامعة عنابة
د. فريين نادية	جامعة عنابة

قواعد النشر بالمجلة

- 1- تنشر مجلة التواصل الأبحاث المبتكرة الأصلية في اللغات والآداب وفي العلوم الإنسانية والاجتماعية وفي العلوم القانونية والاقتصادية باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والإيطالية.
- 2- على أصحاب البحوث أن يلتزموا بالقواعد الآتية:
 - 1- أن تكون المادة المرسله للنشر أصيلة لم يسبق نشرها ولم تُرسل إلى جهات أخرى. وعلى صاحبها (أصحابها) تقديم إقرارا خطي بذلك.
 - 2- أن يكتب البحث بلغة سليمة وجمل قصيرة مع الاحترام التام لعلامات الوقف (النقطة، الفاصلة، .. إلخ).
 - 3- ألا يتجاوز حجم البحث اثنين وعشرين (22) صفحة بما في ذلك قائمة المراجع والهوامش والجداول والأشكال والصور، وألا يقل عن اثنتي عشرة (12) صفحة.
 - 4- أن يذكر في الورقة الأولى من البحث: عنوانه، اسم و(أسماء) المؤلف (ين)، ورتبته(هم) العلمية مرقمين بالترتيب، على أن يكون رقم (1) هو المؤلف المراسل (corresponding author)، المؤسسة التي ينتمي (ون) إليها (مركز بحث/ مخبر، قسم، كلية، جامعة)، رقم الهاتف، والبريد الإلكتروني.
 - 5- ينبغي أن يكون عنوان البحث وملخصه والكلمات المفاتيح بثلاث لغات من اللغات الأربع (العربية، الإنجليزية، والفرنسية، الإيطالية) على أن تكون العربية والإنجليزية إجباريتين.
 - 6- أن لا يتجاوز حجم الملخص سبعة (07) أسطر وأن لا يقل عن أربعة (04).
 - 7- توضع الملخصات الثلاث في الصفحة الأولى ويتقدمها المكتوب بلغة البحث.
 - 8- تعرض الكلمات المفاتيح مباشرة بعد كل ملخص وبلغته، على أن لا تزيد عن ستة (06) كلمات ولا تقل عن أربعة (04).
 - 9- أن يتبع المؤلف (ون) الأصول العلمية في إعداد الأبحاث وكتابتها وخاصة فيما يتعلق بإثبات المصادر وتوثيق الاقتباسات. يشار إلى المراجع المذكورة في النص برقم يوضع بين معقوفين ويثبت في الهامش:
 - إذا كان المرجع كتابا: يذكر اسم المؤلف ولقبه، سنة النشر، عنوان الكتاب، الناشر، مكان النشر، رقم الصفحة/ الصفحات.
 - إذا كان المرجع بحثا: يذكر اسم المؤلف ولقبه، ثم عنوان البحث، اسم المجلة، المجلد(العدد)، الناشر، مكان النشر وتاريخه، رقم الصفحة/ الصفحات.
 - إذا كانت المعلومة مأخوذة من الإنترنت، لابد - إضافة إلى بيانات المراجع - من ذكر عنوان الموقع الإلكتروني كاملاً متبوعاً بتوقيت وتاريخ الاطلاع على المرجع.
 - 10- توضع الإحالات والهوامش التي ترقم بشكل متسلسل من أول البحث إلى آخره مباشرة بعد نص البحث.
 - 11- يحق للمجلة (إذا تطلب الأمر) إدخال بعض التعديلات الشكلية على البحث دون المساس بمضمونه.
 - 12- على الباحث أن يتقيد بالعناصر الآتية وطريقة ترقيم عناوين بحثه الأساسية والفرعية وفق ما يلي:
 - * توطئة (مقدمة): يُطرح فيها الموضوع والإشكالية، وأهمية الدراسة، والدراسات السابقة في الموضوع (إن وجدت).
 - * عرض البحث بعناصره ومباحثه، وينبغي أن ترتب فيه العناوين الرئيسية والفرعية. وترقم وفق تسلسل كل منها مثال ذلك:
 - 1- التحليل الداخلي لمبنة إيدوغ وأدواته:
 - 1-1 تحليل موارد مبنة إيدوغ:
 - 1-2 تحليل كفاءات تسخير الموارد:
 - 1-2-1 من المؤسسة:

1-2-2- من الأشخاص:

.

3- وهكذا

* **الخاتمة:** وتتضمن أساساً النتائج والتوصيات (الاقتراحات).

13- أن يكتب المقال بحسب المواصفات الآتية:

• إعداد الصفحة: (A4)

• **نمط الخط:** (Simplified Arabic) باللغة العربية/ و (Times New Roman) باللغات اللاتينية.• **حجم الخط:**

- عنوان البحث ونصه بالعربية: 13 | - عنوان البحث ونصه باللغة الأجنبية: 12

- الملخص والكلمات المفتاحية: 12 | - الملخص والكلمات المفتاحية: 12

• بين السطور: 0.0 نقطة.

• هامش الصفحات: اليسار: 2,5 سم، اليمين: 2,5 سم، الأعلى: 2 سم، الأسفل: 2 سم.

• ترقيم الصفحات في الوسط/ أسفل الصفحة.

14- البحث الذي يستجيب لقواعد النشر يخضع إلى عملية الإغفال (Anonymat) ثم يرسل إلى لجنة التحكيم. ويُقبل للنشر إذا حظي بموافقة عضوين منها على الأقل. وفي حال رفض عضو منهما يعرض على محكم ثالث للفصل في مدى صلاحية البحث للنشر. وفي حال قبول البحث بتعديلات يطلب من المؤلف إدخالها في مدة لا تتجاوز الشهر، ثم يتم إطلاع الخبير (ين) عليها قبل أن تتال القبول النهائي للنشر.

15- ترسل الأبحاث في شكل ملف مرفق حصرياً على موقع المجلة بالبوابة الجزائرية للمجلات العلمية (ASJP):

<https://www.asjp.cerist.dz>

16- ما ينشر في المجلة يعبر عن آراء أصحابها ولا يمثل بالضرورة رأي المجلة أو الناشر.

Consignes de rédaction de la revue EL-TAWASSOL

I. La revue El-Tawassol publie des articles originaux dans le domaine des langues, lettres, sciences humaines, et sociales, juridiques et économiques, en langue arabe, anglaise, française et italienne.

II. Les auteurs d'articles s'engagent à :

1. Ne pas avoir soumis et publié leurs articles dans d'autres revues et présentent une déclaration écrite, sur l'honneur à ce sujet.
2. Rédiger un article linguistiquement correct en utilisant des phrases courtes, tout en respectant les signes de la ponctuation. L'article n'excèdera pas vingt-deux (22) pages (incluant bibliographie, marges, tableaux, graphiques et images) et ne doit pas être inférieur à douze (12) pages.
3. La première page doit contenir: le titre complet de l'article, le(s) nom(s) et le(s) prénom(s) de(s) l'auteur (s), son (leur) grade énumérés respectivement, à condition que le premier auteur soit l'auteur correspondant à l'institution à laquelle il(s) appartient (nent) centre de recherche/ laboratoire, département, faculté, université), son (leur) numéro de téléphone, et son (leur) adresse (s) électronique (s).
4. L'intitulé de l'article, le résumé et les mots-clés doivent être rédigés dans trois langues parmi ces quatre langues proposées: l'arabe, l'anglais et le français ou l'italien, l'arabe et l'anglais sont obligatoires.
5. Chaque résumé ne doit pas dépasser sept (07) lignes et inférieur à quatre (04) lignes.
6. Les résumés doivent être insérés dans la première page et devancés par celui rédigé dans la langue de l'article.
7. Les mots-clés doivent être rédigés dans la langue de chaque résumé et insérés au-dessous, variant entre quatre (04) à six (06) mots.
8. L'auteur s'engage à respecter les normes et techniques de la rédaction scientifique, notamment en matière du protocole bibliographique. Les références citées dans le texte doivent être accompagnées d'un numéro inséré entre crochets référant à une note de fin d'article :
 - Si la référence correspond à un livre : le nom et le prénom de l'auteur, l'année de publication, le titre de l'ouvrage, l'éditeur, le lieu de l'édition, et le(s) numéro(s) de (la) page(s) doivent être mentionnés.
 - Si la référence correspond à un article : le nom et le prénom de l'auteur, l'intitulé de l'article, le nom de la revue, le numéro de la revue, l'éditeur, le lieu et la date de l'édition, et le(s) numéro(s) de (la) page(s) doivent être mentionnés.
 - Si l'information est extraite d'un site internet : les données bibliographiques des références ainsi que les sites-web doivent figurer dans la bibliographie suivis de la date et l'heure de consultation.
- 10 Toutes les notes doivent être numérotées successivement et insérées directement à la fin du texte.
- 11 La revue El-Tawassol se réserve le droit, si nécessaire, de modifier la forme sans nuire au contenu de l'article.
- 12 L'auteur s'engage à respecter, d'une part, la numérotation des titres principaux et secondaires de son article et d'une autre part, les éléments suivants conformément à ce qui suit :

- L'avant-propos (l'introduction) comporte le sujet, la problématique, l'objectif de l'étude et les travaux précédents relatifs à la question (s'il y a lieu).
- Les titres principaux et secondaires doivent être successifs, structurés et numérotés selon un ordre bien précis dans le corps du texte, à titre d'exemple :

1. Analyse intrinsèque de la laiterie Edough et ses outils :

1.1. Analyse des ressources de la laiterie Edough :

1.2. Analyse des compétences de mobilisation des ressources :

1.2.1. De l'entreprise :

1.2.2. Des personnes :

2. Et ainsi de suite...

- La conclusion comporte essentiellement les résultats et les recommandations (les suggestions).

13. L'article doit être rédigé comme suit :

- **Mise en page :** (A 4)
- **Police :** Pour la langue arabe Simplified Arabic/ Pour les langues latines Times New Roman
- **Taille de police :**
 - En langue arabe :
 - Intitulé de l'article et son texte : 13
 - Résumé et mots-clés : 12
 - En langues étrangères :
 - Intitulé de l'article et son texte : 12
 - Résumé et mots-clés : 12
- **Interligne :** 0.0 point.
- **Marges :** Gauche: 2,50 cm. Droite: 2,50 cm. Haut: 2 cm. Bas: 2 cm.
- Les pages doivent être numérotées au milieu/en bas.

14. L'évaluation des manuscrits d'articles respectant le présent protocole de rédaction se fait de manière anonyme. Les manuscrits seront envoyés par la suite au comité d'experts et soumis à deux expertises. En cas d'avis clairement contradictoires des deux premiers évaluateurs, une troisième expertise peut être sollicitée. Si l'article est publiable sous réserve de modifications, l'article révisé devra être rendu par l'auteur dans un délai d'un mois au plus tard pour une dernière relecture de la part d'un (des) experts avant son acceptation finale.

15. Les propositions d'articles doivent être exclusivement adressées à la revue via la Plateforme Algérienne des Revues scientifiques (ASJP), à savoir :

<http://www.asjp.cerist.dz>

16. Les opinions émises et publiées dans la revue ne sont pas nécessairement celles de la rédaction et n'engagent que leurs auteurs.

الفهرس

Comparison the volatility of international conventional and Islamic indicators: an econometric study on DJIA, DJIM, FTSE WORLD, FTSE SHARIA index

Manel BELABED, Leila GHAFOURI 01

Instruments of Islamic Financial Institutions: Principles and Innovations

Dr.Lamia OUDAIFIA 12

الإطار القانوني والتنظيمي لتحوّل البنوك التجارية نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر

د.جلجال محفوظ رضا 22

التعاون بين شركات التكنولوجيا المالية والبنوك الإسلامية كحل لإرساء الصيرفة الإسلامية

إلهام حجريوة 35

دور الصيرفة الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- دراسة حالة بنك السلام الجزائر

جمال بن فرحات، أ.د. ليلي عياد 50

تحليل طبيعة تحديات مشروع "شبابيك الصيرفة الإسلامية" في البنوك الجزائرية

د.عبد النور دحاك 73

دراسة تحليلية لتطور حجم التمويل الاسلامي في العالم -التجربة السودانية نموذجا للفترة 2021/2006-

أمينة فنطازي، وسيلة شكيرو 89

الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين الممارسات الدولية والتحديات المحلية: - قراءة في تجربتي ماليزيا وبريطانيا مع الإشارة لبعض نماذج التكنولوجيا المالية الإسلامية -

عبد الوهاب صخري، د.سمية بن علي 105

التأمين التكافلي الإسلامي: واقع وتحديات: تجارب دول الخليج ودول آسيان

لعمرى خديجة ، د. رفاة براهيم 127

Comparison the volatility of international conventional and Islamic indicators: an econometric study on DJIA, DJIM, FTSE WORLD, FTSE SHARIA index
Manel BELABED⁽¹⁾ Leila GHAFOURI⁽²⁾

1-University of Badji Mokhtar-Annaba, belabed2018@yahoo.com

2-University of Badji Mokhtar-Annaba, ghaforileila@gmail.com

Received: 20/12/2022

Revised : 28/02/2023

Accepted: 28/02/2023

Abstract

The study aims to highlight Islamic assets as safe investments, by comparing the international conventional and Islamic indices of both the Dow Jones and FTSE index for a series of index returns for the period from July 2009 to December 2021, we found that Islamic indices were more volatile in the long term, this may be due to the fact that Islamic stocks are still at an early stage, and the fear of non-Muslim investors about them and poor marketing and promotion.

Keywords: Market Index, Islamic Stocks, Volatility, Returns.

**مقارنة تقلب المؤشرات التقليدية والإسلامية الدولية: دراسة قياسية على مؤشر
 DJIA, DJIM, FTSE WORLD, FTSE SHARIA**

ملخص

تهدف الدراسة لإبراز الأصول الإسلامية كاستثمارات آمنة، من خلال المقارنة بين المؤشرات التقليدية والإسلامية الدولية لكل من مؤشر داو جونز وفتس عالمي لتأثير سلسلة زمنية من عوائد المؤشرات للفترة من شهر جويلية 2009 إلى ديسمبر 2021، وجدنا أن المؤشرات الإسلامية كانت أكثر تقلب على المدى الطويل، قد يعود هذا لكون الأسهم الإسلامية لا تزال في مرحلة مبكرة، وتخوف المستثمرين الغير مسلمين منها وضعف التسويق والترويج لها.
 الكلمات المفتاحية: مؤشر السوق، أسهم إسلامية، تقلب، عوائد.

Comparaison de la volatilité des indices internationaux conventionnels et islamiques: une étude économétrique sur l'indice DJIA, DJIM, FTSE WORLD, FTSE SHARIA

Résumé

L'étude vise à mettre en évidence les actifs islamiques en tant qu'investissements sûrs, en comparant les indices islamiques conventionnels et internationaux du Dow Jones et du Financial Times pour une série de rendements indiciaires pour la période de juillet 2009 à décembre 2021, nous avons constaté que les indices islamiques étaient plus volatiles à long terme, cela peut être dû au fait que les actions islamiques sont encore à un stade précoce, et à la peur des investisseurs non musulmans à leur sujet ainsi qu'à un marketing et à une promotion médiocres.

Mots-clés: Indice de marché, Actions islamiques, Volatilité, Rendements.

Corresponding author: Manel BELABED, belabed2018@yahoo.com

Introduction:

The spread of Islamic financial institutions that practice their activities away from lending and borrowing at interest, and despite the great presence they have achieved on the global economic scene due to the characteristics of the products they offer, there has been a gap between the nature of the activity practiced by these institutions and the evaluation mechanisms within the capital markets, which rely in evaluating projects and activities on indicators and determinants that violate the provisions of Shari'a in many cases because they depend on the price of securities or their market value only.

Hence, the need to find legitimate alternatives to the indicators adopted in the financial markets, which are not alternatives in the literal sense, but a means of making Islamic classifications parallel to the positive classifications in the field of finance and investment, and the aim of which is to help

institutions and investors evaluate the economic projects provided by institutions and companies within the stock market from a legal point of view, and also aims to attract Islamic financial investments to the market by highlighting the areas available in it that do not depend on usurious interest or forbidden activities.

In addition, introducing investors to the advantages of the Islamic economy and its role in preserving and developing money in the right ways in financing and investment. After the mortgage crisis, Islamic assets emerged as more and more solid during the crisis, by relying on strong foundations reinforced by the principles of Islamic finance from prohibiting gharar, linking financial investment to real investment, and preventing usury.

Problematic:

In this study, we will try to answer the following question:
Are Islamic indices less volatile than conventional indices?

Hypotheses of the study:

Studies are based on the following hypotheses:

- Islamic indices are less volatile than conventional indices
- Islamic financial products are safer

Importance and objectives of the study:

The importance of the study stems from highlighting the importance of Islamic assets as being safe assets, especially in the period of crisis. Through the hypothesis developed, we seek to achieve the following objectives:

- Identify the characteristics of Islamic assets
- Identify the most important international Islamic indicators
- Compare the measured volatility of conventional and Islamic indicators during the same period

Study Methodology:

In order to test hypotheses, a descriptive-analytical approach was followed by relying on previous literature and studies. The GARCH (1.1) model was also used to measure the long-term volatility of market indices using Eviews10 software.

Previous studies:

The general principles of Islamic finance make the financial system more stable and resistant to shocks, as several studies have shown that Islamic finance indicators have been more robust in times of crisis than their counterparts. Islamic finance is able to offer an alternative approach that can make a significant contribution to economic and financial recovery and stability, due to the easy access to financing and investment solutions and their compatibility with all religious beliefs.

The comparative literature on the performance of Islamic and conventional indicators provides conflicting evidence, with some studies finding that Islamic indicators performed better than conventional indicators, while others did not find much difference between them.

- A study (Chidami, 2015)⁽¹⁾ entitled La volatilité des indices boursiers islamiques dans le contexte de la crise financière on Islamic indices (DJIMI, S&P Sharia, FTSE Sharia and

MSCI Islamic) in the context of the recent financial crisis (2007-2008) showed that it was more stable. But the Islamic indices (Malaysian and Indonesian) were more volatile than their traditional counterparts. Although Islamic markets avoided the mortgage crisis, they were vulnerable to the impact of the second round of the crisis, due to the impact of financial contagion exacerbated by market interdependence, the financial crisis ended up affecting the real sphere of the economy.

- Issam Bouzid and Abdelmajid Kadi ⁽²⁾ study entitled *An Attempt to Measure the Performance of Islamic Stock Indices: An Applied Study on the Dow Jones Islamic Indices*. The aim of the study is to try to measure the efficiency of one of the most important Islamic financial indicators, the Dow Jones Islamic Index. The study used the performance tools of financial assets, namely the Sharpe Ratio, Treynor Ratio, and Jensen's Alpha to evaluate the performance of the Dow Jones Islamic Group of Indices by four regions; Asia, Europe, the United States of America and the world. Jensen's Alpha equation was also estimated using the Generalized Autoregressive Conditional Heteroscedasticity model to predict the returns of these indicators. The results indicated that the eight indicators studied had faltering financial performance during the study periods, in addition to that, the performance of the Islamic indicators was very close to the reference indicators that were compared with them.

-NaajaAbderrahmane, MughniyehHouari and BakhtiZulekha⁽³⁾ wrote a paper entitled: "Measuring Investment Risks in Islamic Financial Instruments and their Ethical Counterparts and their Impact on Investor Behavior: The Case of the Dow Jones Islamic Indices (DJIM)". The aims of their study was to analyze the nature and sources of investment risks in Islamic financial instruments and their ethical counterparts, evaluate their performance, measure investment risks for fluctuations in their returns, and show their impact on the behavior and attitude of investors. The case study covered the Dow Jones Islamic Dow (CANI) and its ethical counterpart (CAN) indices of the Canadian stock market during the period (January 2005 – December 2015). The results showed that the Islamic index was better performing and more sensitive to its volatile returns compared to its ethical counterpart.

- A study (Azmat& others, 2018)⁽⁴⁾ entitled "Sailing With the Non-Conventional Stocks When There Is No Place to Hide", is a scientific article that aims to compare the performance of companies through the various volatility (daily, weekly and monthly) of the Dow Jones Islamic Index and compare it with the volatility of the conventional index in developed and emerging markets including Australia, Brazil, Greece, France, Germany, Hong Kong, Japan, Russia, Switzerland, the United Kingdom and the United States for two years. 15 years old, the sample constitutes 4166 observations of daily data, 886 weekly data, and 192 monthly data. It concluded that during economic and financial times, investors can use Islamic stocks for diversification and reduce risks. The study also constitutes strong support for Islamic stocks and showed that they provide a safe haven during economic and financial crises, and consider that investors can use them to diversify their portfolio

Our study is similar to previous studies in comparing indicators, but we limited ourselves to comparison on the basis of long-term volatility by taking monthly returns for a relatively updated period limited to the most famous and important traditional and international Islamic indicators.

1- Theoretical framework:

The development of screening criteria by a team of scholars composed of Muhammad TaqiOsmani (Pakistan), Salih Tag (Turkey) and Sheikh Muhammad Al-Tayeb Al-Naggar (Egypt) began in 1987 with the aim of finding a solution that would allow the Muslim investor to own shares in listed joint stock companies. Later, the fatwa examining stocks began in the nineties as a result of the internet bubble that attracted many young Muslims to trade on the global stock exchange using their families' wealth to take advantage of the high return. During this period, observant young Muslims inquired about the permissibility of trading these shares. In order to identify Shariah compliant companies, the first Islamic stock index in Malaysia was introduced by the RHB Unit Trust Management Bhd in 1996. This

development has helped create more opportunities for investors looking for legitimate investments and asset managers to create new products⁽⁵⁾.

There are nine Shari'a indicators in the world, some of which are more specific in their inclusion of actions and activities that are not permitted according to Islamic law while others are more lenient. All users practice a two-level examination method: qualitative and quantitative. The range of permissible percentages varies between the standards. Some countries have their own Sharia screening boards and set different standards depending on the roles and goals they play in the industry⁽⁶⁾.

1-1 Islamic stock market indices as an alternative to traditional global market indices

In its resolution No. 65/1/7, held in Jeddah, Saudi Arabia, on financial markets, the Islamic Fiqh Academy went to the prohibition of dealing with indices as it stated in the decision: "It is not permissible to sell and buy an index because it is purely gambling, and it is the sale of something imaginary that cannot exist."

Since dealing with the index in its current form is a form of gambling, financial engineering has established appropriate Islamic stock market indices according to the Islamic approach, the most important of which are:

- Dow Jones Islamic Indices

The emergence and spread of Islamic stock market indices in the global financial markets dates back to the end of the twentieth century with the issuance of the Dow Jones Islamic Capital Market Indices, which were first issued in 1999 and were announced from Manama, Bahrain, as it consists of 600 international companies that respond to the beliefs of Muslims, and are now used by about 28 thousand companies from about 48 countries in the world, including the United States of America, to be the first of its kind to measure global investment stocks that comply with Islamic law. These have been selected from 2700 stocks of companies included in the Dow Jones global indices.

- Financial Times Islamic Indices

Global Islamic Indexes; The British Financial Times Stock Exchange designed on July 13, 2000, Global Islamic Index, Financial Times, to track the performance of its leading companies and their activities with the principles of Islamic Sharia, and includes five indicators from the Financial Times Islamic Index: the Islamic Index for the whole world, the Islamic Index for America, the Islamic Index for Europe, the Islamic Index for Asia and the Pacific, and the Islamic Index for South Africa, and these five indices cover 29 countries of the global financial markets.

1-2 The mechanism of building Islamic stock market indices

The components of the Dow Jones Islamic stock market indices are selected in two steps:

- First Step: Shares of industries prohibited by Islamic law are excluded
- Second Step: The criteria of the financial ratios allowed in the debt of the companies selected in the first step are applied, which are three ratios and set maximum limits that the company must not exceed in order to be accepted in the Islamic index and remain represented in it, which are:

- The ratio of short- and long-term debt to assets is less than C/O33.
- The percentage of debts under collection is less than 49.%
- Interest income to general operating income ratio is less than 10.%
- As for the ratio of interest income to general operating income that is less than 10%, it is not permissible to deal in the shares of a company that deals with usury, even if it has been established with halal activity⁽⁷⁾.

Many studies have created in Islamic finance the factors of stability that reduce the volatility of financial markets and thus the systemic risks faced by companies in general. On the other hand, other studies have denounced that Islamic financial products and the Islamic financial system are still fragile in their regulatory, legislative and economic structure. It also considers that at an early stage of growth as traditional alternatives evolve, ethical and social investment factors involve some specific risks that are not usually found in traditional

investments. These risks include: deviation from Sharia standards, lack of significant experience, significant exposure to potentially suboptimal companies and low working capital. These risks must be taken into account⁽⁸⁾.

1-3 The positive factors of Islamic finance

The following is an analysis of the positive factors of Islamic finance that contribute to reducing the risk size:

1- Sharia compliance can indirectly reduce financial risk through tax input and bankruptcy and agency costs, so that budget theory can be applied, as follows:

- Relying on debt-based Islamic financing sources (such as Murabaha and Ijarah) can contribute to achieving the advantages of tax savings through regular taxable installments, which are the most requested Islamic financing tools due to the flexibility they provide.

- Sharia-compliant companies or low-leveraged Islamic financial institutions have a low risk of bankruptcy and thus the costs of financial hardship, as the low debt ratio reduces the financial risk and improves the solvency of companies, allowing them to improve their contractual relations, obtain financing at an appropriate cost, and negotiate with customers, suppliers and other parties from a position of strength. As already explained, an institution with a high risk of financial hardship cannot conclude contracts and agreements at reasonable prices and will have to incur costs to maintain stakeholders⁽⁹⁾.

2-Restrictions on cash holdings help companies make effective investment decisions because they prevent them from seizing excess funds that managers can invest for personal gain, reducing agency disputes because managers tend to act less opportunistically. According to McCling, increasing the level of debt has a direct impact on the level of free cash flow through regular interest payments and reduces the scope for freedom of action, which may increase pressure on management by tightening external control and restricting managers from manipulating profits in case of surplus cash⁽¹⁰⁾.

3- Companies may mitigate risk through higher levels of disclosure of their activities which reduces information asymmetries between the company and investors at the moment, but there is no formal framework that describes how to report Shariah compliance activities. Moreover, Shariah-compliant equity or debt issues generally do not enjoy the same level of transparency as their conventional counterparts due to pricing mechanisms. The lack of a reliable and independent assessment of these risks makes it difficult for market participants to assess the level of a company's risk⁽¹¹⁾.

4- Referring to the theory of arranging funding sources, we find that Islamic finance is the second best source of financing after internal financing, studies have found that most of the companies that are attracted to it are the least profitable, in light of the lack of internal funds, the uncertainty about the solvency of the company increases, which increases the costs of the agency and makes it difficult to obtain new loans and may lead to the rejection of profitable projects. Islamic finance is the appropriate alternative to reduce agency costs and weak investment, which reduces financial risk, especially Murabaha financing, which is less risky for banks granting financing⁽¹²⁾.

5- Shari'a compliant companies have dual responsibilities, by committing to meeting Shari'a-compliant SAC standards and meeting the expectations of various stakeholders. The results of a study show that initially obtaining a Shari'a compliance certificate increases the cost of equity for a company, including high financial constraints and other burdens associated with Sharia requirements. However, with increased exposure and awareness in Islamic markets, compliance with Sharia law ultimately leads to lower cost of equity.

6. Ensuring Sharia compliance includes additional costs for hiring members of the Shariah, Sharia Audit Team and Sharia Compliance Team. Investment opportunities are almost limited, but Shariah restrictions help companies behave wiser with greater transparency and work ethics, while avoiding risk and excess leverage is another factor that helps increase the performance of risk management systems⁽¹³⁾.

7- The principle of Islamic law "preventing gharar" obliges to avoid high-risk activities in which the state of uncertainty is high, speculative activities are prohibited and they are less exposed to the risks of dealing in financial derivatives, which legality and efficiency in covering the risk are still debated.

8- Analytical and empirical studies indicate that Sharia compliance may lead to a number of important benefits in the capital market that may reduce systemic risks through:

- Enhancing liquidity by improving diversification opportunities for investors. It can also facilitate access to hoarded savings outside the circle of religious beliefs and direct them to productive investments, improving market liquidity and broadening the investor base, which in turn develops risk sharing and reduces the cost of capital.
- Reducing the state of information asymmetry between management and stakeholders, which appears as a result of the management uniqueness of some information and its exploitation for personal benefit. This is contrary to the purposes of Sharia, and companies are required to disclose all information, which makes Islamic markets reach a strong level of efficiency, which is the most important goal of financial theory⁽¹⁴⁾.
- The principles of Islamic finance also make the financial system more stable and resistant to shocks, as several studies have proven that Islamic finance indicators were more robust in light of crises compared to their counterparts⁽¹⁵⁾.

The principles of Islamic finance to prevent usury and gharar, share returns and support financial investment with real assets, allow the company to adopt sound foundations that enable it to face the fluctuations of the financial markets. With low leverage, the risk of leverage and compound interest accruals is reduced, which may increase the direct hardship costs associated with agency costs from attorneys' fees and breach costs, or indirect as the risk of losing clients, suppliers or workers.

Restricting the amount of debt may reduce the company's Shariah-compliant risk because high levels of debt effectively limit the company's ability to meet operational payments. This may encourage a Shariah-compliant company to be more rational especially with regard to its cash and capital expenditures, creating a stronger cash reserve that makes the company more resilient to external shocks especially if it is backed by a base of tangible assets.

However, restricting the amount of debt may force the company to finance its operations and investments further with equity and cash levels, reducing cash reserves and making them less flexible. These restrictions may also encourage the company to be more cautious in its investments, choosing only projects that add the most value to the company. As a result, the company's risk may be reduced. These complex and crucial relationships between the various operational aspects of the company have not been studied empirically.

Also, its abstention from speculative business and high-risk investments makes it at an acceptable level of risk, and its expected returns are from its real activities that may be easy to determine the likelihood of its occurrence, so there are no significant deviations between the expected and realized returns, which reduces the degree of risk. However, it may deprive it of opportunities to make additional profits.

2-Applied framework

2-1 Study indicators

The main indicators under study are as follows:

- Dow Jones Islamic Market Index or DJIMI: Launched in February 1999, the DJIMI Index reflects the evolution of companies in 66 countries around the world that meet Islamic finance standards. The DJIMI family includes more than 90 indicators divided by geographic regions and business sectors.
- The FTSE Sharia Index is a joint venture between FTSE and Yasaar Consulting, this series includes the DIFX Sharia, SGX 100 and FTSE Bursa Malaysia Index (FTSE 2010).

2-2 Study Methodology

We considered the monthly returns of all indices for the time period from July 2009 to December ,to provide data for the four indices starting from this date.Daily closing prices have been obtained from www.investing.com

And we calculated the R_M returns of each index as follows:

$$R_m = \ln((p_{i,t})/(p_{i,t-1}))$$

Where: $P_{i,t}$ is the closing price of the i index for the period t

$P_{i,t-1}$ is the closing price of the i indicator for the period $t-1$

2-3 ARCH or GARCH Models

The aim is to model variance, and its greatest use is in financial data models, because the modern trend among investors is not only to study the forecast of expected returns from stocks and bonds in the financial markets, but they are also interested in the element of risk or uncertainty, and to study uncertainty, we need special models that deal with voltaic stock values across a time series or what we can call series variation, and models that deal with this type of variation belong to what can be called models⁽¹⁶⁾.

2-4 Standard study results

Table n°1: Descriptive statistics

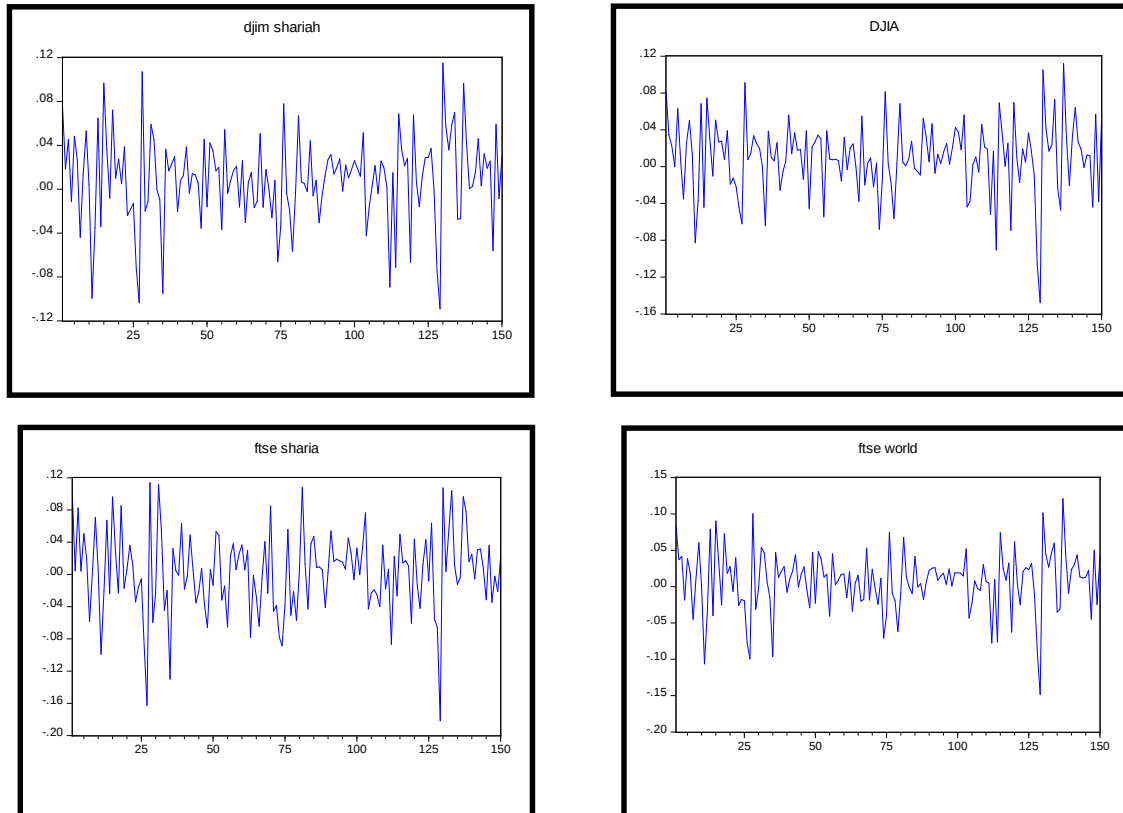
	DJIA	DJIM_SHARIA H	FTSE_WORL D	FTSE_SHARIA
Mean	0.009727	0.009241	0.007733	0.002860
Median	0.012285	0.012157	0.012238	0.005537
Maximum	0.111874	0.114996	0.121080	0.113922
Minimum	-0.147848	-0.109201	-0.148491	-0.181596
Std. Dev.	0.039743	0.040279	0.041780	0.050774
Skewness	-0.595554	-0.421700	-0.545986	-0.390327
Kurtosis	4.533504	3.866441	4.377245	4.115595
Jarque-Bera	23.56483	9.137766	19.30755	11.58733
Probability	0.000008	0.010370	0.000064	0.003047

Source: Based on statistical processing by the Eviews.10 software

By estimating the descriptive statistics of both indicators, we notice that the arithmetic average of the traditional index is greater than the Islamic index in both the Dow Jones or the Financial Times, and it is the highest value recorded in the traditional index compared to its Islamic counterpart. However, to estimate the magnitude of the change, we take the value of the standard deviation, as it was relatively larger in the two Islamic indices, which indicates the greater dispersion in the Islamic stock balances.

The torsion coefficient in all indicators differs from zero and has a negative value unlike in the normal distribution, which indicates that the tail of the distribution is long to the left, which makes the returns of the indicators affected by negative shocks more than by positive shocks. For Jarque Berra's statistics, the critical probabilities of this test called for the rejection of the hypothesis of normal distribution of returns, which is at the level of 1% significance in both series. The following figure shows the results obtained for the behavior of the time series of each indicator during the duration of the study, as follows:

Figure n°1: Graphical representation of the series of returns of each indicator



Source: Based on statistical processing by the Eviews.10 software

By looking at the data, we notice the continuous fluctuations of the four indicators throughout the study periods, with critical values recorded, but in general, we mentioned more volatility in the Islamic indicators.

Table n°2: Unit Root test

Method	Dickey-Fuller	Phillips-Perron
Djia	-13.39972 (0.0000)	-14.78908 (0.00000)
Djim	-13.22941 (0.0000)	-13.77122 (0.0000)
Ftse world	-13.13977 (0.0000)	-13.56911 (0.0000)
Ftse sharia	-12.24474 (0.0000)	-12.30001 (0.0000)

Source: Based on statistical processing by the Eviews.10 software

Through the table and using the Dickey-Fuller and Phillips-Perron tests, we notice at the level that the probability score is less than the significant ratio of 0.05 in all indicators, which makes it possible to reject the null hypothesis and accept the alternative hypothesis that the unit root does not exist, and the stability of the series at the level. Which enables us to adopt the two chains to apply the Garch model, but first you must make sure that there is an Arch effect

Table n°3: Test for Heterogeneity of Variance (ARCH Effect)

	Djia	Djim	Ftse world	Ftse sharia
F-statistic	23.23746 (0.000)	16.52541 (0.000)	16.38913 (0.0000)	13.45688 (0.000)
Obs*R-squared	20.32141 (0.0000)	15.04848 (0.0000)	14.93691 (0.0000)	12.1258 (0.000)

Source: Based on statistical processing by the Eviews.10 software

The presence of an effect of ARCH is determined by the Fisher test and the Multiplier Lagrange test, or what is known as the LM test for the same purpose as the previous one, a test that enables us to determine whether errors follow ARCH. The basis of the H0 hypothesis is that the errors are homogeneous, that is, the previous errors do not affect the current error and therefore there is no ARCH effect.

Through the table, we can see that the calculated value of each of the Fisher and Lagrange test is large and significant and is greater than the tabular value, and the probability score is less than 0.05, which enables the rejection of the null hypothesis and the acceptance of the alternative hypothesis of heterogeneity of variance and confirmation of the presence of the ARCH effect.

Table n°4: Results of the GARCH mode

Variable	Djia	djim	Ftse world	Ftse sharia
C	0.014453 (0.000)	0.014225 (0.0000)	0.013950 (0.000)	0.004444 (0.2625)
DKLCI(-1)	-0.131150 (0.1434)	0.15556- (0.0858)	0.15795- (0.0904)	0.009030 (0.9265)
Variance Equation				
C	0.000984 (0.1214)	0.000453 (0.1901)	0.000744 (0.0584)	0.000476 (0.2576)
RESID(-1)^2	0.300871 (0.1350)	0.33795 (0.1548)	0.567805 (0.1014)	0.129234 (0.2095)
(GARCH(-1	0.102811 (0.800)	0.46415 (0.0874)	0.174521 (0.4663)	0.681742 (0.0021)
T-DIST. DOF	4.948306 (0.0822)	4.19971 (0.0362)	4.163682 (0.0279)	8.859215 (0.2606)
R-squared	-0.003142	-0.009665	-0.020389	-0.002055
Adjusted R-squared	-0.009966	-0.016534	-0.027330	-0.008871
S.E. of regression	0.039621	0.040387	0.042019	0.050567
Sum squared resid	0.230761	0.239771	0.259545	0.375887
Log likelihood	281.4735	279.6081	277.2567	239.5499
Durbin-Watson stat	1.951123	1.867173	1.845853	2.010752
Mean dependent var	0.009240	0.008804	0.007226	0.002225
S.D. dependent var	0.039425	0.040057	0.041457	0.050345
Akaike info criterion	-3.697632	-3.672592	-3.641029	-3.134898
Schwarz criterion	-3.576667	-3.551628	-3.520065	-3.013934
.Hannan-Quinn criter	-3.648486	-3.623446	-3.591883	-3.085752

Source: Based on statistical processing by the Eviews.10 software

Represents the following equation for unconditional volatility, which is the maximum value of volatility that may be recorded with the change of time factor.

$$VL = \omega / (1 - \alpha_1 - \beta_1)$$

Which we extract from the table above to summarize the results in the following table:

Table n°6: Estimating long-term volatility

	DJIA	DJIM	FTSE WORLD	FTSE SHARIA
α_0	0.000984	0.000453	0.000744	0.000476
α_1	0.300871	0.33795	0.5678	0.12934
β	0.102811	0.46415	0.1745	0.681742
	0.563318	0.1979	0.2577	0.188918
V_L	0.001746	0.02289	0.022887	0.0025

Source: Based on statistical processing by the Eviews.10 software

Referring to the results of the GARCH (1.1) model, through which we were able to estimate the variance in the long term, we found a large and clear difference between the two indicators, where the Islamic index recorded the most valuable and was the most volatile, in both the Dow Jones and the Financial Times and we may attribute this to the following factors:

- Islamic stocks are still at an early growth stage compared to their peers
- Non-Muslim investors' fear of Islamic stocks, and the entrenchment of a misconception of Islamic assets
- Weak regulatory and legislative development of financial markets in Muslim-majority countries
- The lack of Islamic assets to innovate effective and efficient products from the core principles of Islamic finance
- Poor Marketing and commercialization of Islamic financial products.

This result is different from the results of Chidmi&Azlatstudy, the variation may be due to the samples or period taken in studies

Conclusion: Results and suggestions

In this paper, we discussed the hypothesis of the stability of Islamic financial indicators as being more robust, the study concluded with a set of results, including:

- Islamic finance contributes to economic and financial recovery and stability, due to the provision of financing and investment solutions and their compatibility with all religious beliefs
- There are several criteria for the classification of Islamic stocks that may differ from one country to another, all users practice a two-level examination method: qualitative and quantitative, the range of permissible percentages varies between the criteria.
- Shariah-compliant companies are classified qualitatively by specifying the activities that are permitted by Sharia. It is quantified by capping the permissible debt ratio for usurious loans, usurious deposits and illegitimate profits.
- Islamic indices are more volatile than conventional long-term indices
- The fear of losing legitimacy makes the stock more sensitive to volatility.
- Despite the stability of Islamic finance, it is still in an early stage of growth, as it operates in a complex and insecure environment.
- The Islamic stock market is still in an early stage of maturity and stability, and its growth must be enhanced by strengthening the regulatory, legislative and promotional framework.

Recommendations

- Encouraging and promoting investment in Islamic stocks to improve their perception in the minds of non-Muslim investors, especially

- Strengthening the regulatory, accounting and legislative framework and unifying it internationally.

Study Prospects:

- Study the behavior of investors more to know the strengths and weaknesses of Islamic stocks from their point of view, to explain volatility and remedy shortcomings
- The study is based on daily or weekly data in different countries and regions.

Note & References:

- 1-Chiadmi Mohammed Salah, (2015) :La volatilité des indices boursiers islamiques dans le contexte de la crise financière, Thèse Doctorat non publier, Ecole Mohammadia d'Ingénieurs, Université Mohammed V de Rabat, Maroc
- 2- IssamBouid. Abdul MajeedQadi (2018): An attempt to measure the performance of Islamic stock indices: an applied study on the Dow Jones Islamic Indices. Researcher Journal Volume 18 (Issue 01)
- 3- Ewe Abdul Rahman. The singer of Hawari. BakhtiZulekha . (2017): Measuring the Risks of Investing in Islamic Financial Instruments and their Ethical Counterparts and Their Impact on Investor Behavior: The Case of the Dow Jones Islamic Indices (DJIM), Journal of Business and Financial Economics Volume 01 (Issue 04)
- 4-Azad AsmSohel ,AzmatSaad, ChaziAbdelaziz& Ahsan Amirul, (2018): Sailing with the non conventional stocks when there is no place to hide, Journal of international financial markets, institutions & money, (No 57).
- 5-Abdullah Mohammed Ahmed Ayedh& others (2019): Shariah Screening Methodology: Does It 'Really' Shariah Compliance, IQTISHADIA Vol. 12 (2) 2019 PP. 144-172
- 6- Abdullah Mohammed Ahmed Ayedh& others (2019): Shariah Screening Methodology: Does It 'Really' Shariah Compliance, IQTISHADIA Vol. 12 (2) 2019 PP. 144-172
- 7- Ben RejebAymen, ArfaouiMongi, (2018): Do Islamic stock indexes outperform conventional stock indexes? A state space modeling approach, European Journal of Management and Business Economics, (Vol 28, No 03).
- 8-Kraeussl Roman and Hayat Raphie, (2011): Risk and Return Characteristics of Islamic Equity Funds Emerging Markets Review, Vol. 12,(No. 2), P189
- 9-FitriyaFauzi, Stuart Locke, Abdul Basyith and Muhammad Idris, (2015): The impact of Islamic debt on company value, The 8 and 9 International Conference on Islamic Economic and Fiance, Doha-Qatar, Bloomsbury Qatar Foundation Journals, (Vol 03). P27
- 10-Ahmed Neveen, Farooq Omar, (2018): Does the degree of Shari'ah compliance affect the volatility? Evidence from the MENA region Research in International Business and Finance,(No.45), 150-157. P156
- 11-Cheong Calvin, (2020): Risk, Resilience, and Shariah-Compliance, Research in International Business and Finance , (No 55), 1-32 P10
- 12-MinhatMarizah&DzolkarnainiNazam, (2017): Which firms use islamic financing, Economics letters, (Vol 150). P16
- 13-Irum Saba, Ariff Mohamed, Eskandar Shah Mohd Rashid, (2020): Performance of Shari'ah compliant and non-Shari'ah compliant listed firms: a case study of Malaysia, International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, Vol 14 (No 01). 1753-8394
- 14- Hearn Bruce, (2009): Overcoming financing constraints to corporate expansion: evidence from a company in emerging islamic market, Transnational corporations, Vol 18(No 03), 10-22 P21
- 15-Sadeghi Mehdi, (2015): Is Shariah-compliant investment universally sustainable? A comparative study. The 8 and 9 International Conference on Islamic Economic and Fiance, Doha-Qatar, Bloomsbury Qatar Foundation Journals, (Vol 03). 81-90, P 82.
- 16-Derbal Amina, Abdel MalekLakhdar, SouarYoucef(2022) : Modeling and Forecasting Volatility of Qatar Stock Exchange in light of the blockade and Covid-19 crises Using GARCH Models, Journal Of North African Economies, Vol 18 / N°(30) 2022, P 43-60.

Instruments of Islamic Financial Institutions: Principles and Innovations**Dr. Lamia OUDAFIA**

Badji-mokhtar-annaba, lamia.oudafia@univ-annaba.dz

Received: 03/12/2022**Revised:** 23/04/2023**Accepted:** 23/04/2023**Abstract**

The Islamic financial industry has witnessed remarkable developments at the global level, which indicates its important and effective role in economic activity. But does the Islamic financial industry need to develop concepts and tools like traditional finance or not?

This paper attempts to shed light on the reality of the Islamic financial industry, while addressing the most prominent basic Islamic financing tools such as Mudaraba, Murabaha and other. The paper concludes that the financial innovation of Islamic financial products is necessary, not merely to emulate traditional financial products.

Keywords: Islamic finance, islamic financial products, financial innovation, conventional finance, development of financial instruments

أدوات المؤسسات المالية الإسلامية: المبادئ والابتكارات

ملخص

شهدت الصناعة المالية الإسلامية تطورات ملحوظة على المستوى العالمي، مما يدل على دورها المهم والفعال في النشاط الاقتصادي. ولكن هل تحتاج الصناعة المالية الإسلامية إلى تطوير المفاهيم والأدوات مثل التمويل التقليدي أم لا. تحاول هذه الورقة إلقاء الضوء على واقع الصناعة المالية الإسلامية، بينما تتناول أبرز أدوات التمويل الإسلامي الأساسية مثل المضاربة والمربحة وغيرها. وخلفت الورقة إلى أن الابتكار المالي للمنتجات المالية الإسلامية ضروري وليس عن طريق محاكاة المنتجات المالية التقليدية.

الكلمات المفتاحية: تمويل إسلامي، منتجات مالية إسلامية، ابتكار مالي، تمويل تقليدي، تطوير أدوات مالية.

Instruments des Institutions Financières Islamiques: Principes et Innovations**Résumé**

L'industrie financière islamique a connu des développements remarquables au niveau mondial, ce qui indique son rôle important et efficace dans l'activité économique. Mais l'industrie financière islamique a-t-elle besoin de développer des concepts et des outils comme la finance traditionnelle? Cet article tente de faire la lumière sur la réalité de l'industrie financière islamique, tout en abordant les outils islamiques de financement de base les plus importants tels que Mudaraba, Murabaha et autres. Le document a conclu que l'innovation financière des produits financiers islamiques est nécessaire, pas uniquement pour imiter les produits financiers traditionnels.

Mots-clés: Finance islamique, produits financiers islamiques, innovation financière, finance conventionnelle, développement d'instruments financiers

Corresponding author: Dr. lamia OUDAFIA, lamia.oudafia@univ-annaba.dz

Introduction:

Islamic finance was practiced predominantly in the Muslim world throughout the Middle Ages, fostering trade and business activities with the development of credit. In Spain and the Mediterranean and Baltic states, Islamic merchants became indispensable middlemen for trading activities. In fact, many concepts, techniques, and instruments of Islamic finance were later adopted by European financiers and businessmen. In contrast, the term “Islamic financial system” is relatively new, appearing only in the mid-1980s. In fact, all the earlier references to commercial or mercantile activities conforming to Islamic principles were made under the umbrella of either “interest free” or “Islamic” banking. However, describing the Islamic financial system simply as “interest-free” does not provide a true picture of the system as a whole. Undoubtedly, prohibiting the receipt and payment of interest is the nucleus of the system, but it is supported by other principles of Islamic doctrine advocating risk sharing, individuals' rights and duties, property rights, and the sanctity of contracts. Similarly, the Islamic financial system is not limited to banking but covers capital formation, capital markets, and all types of financial intermediation⁽¹⁾.

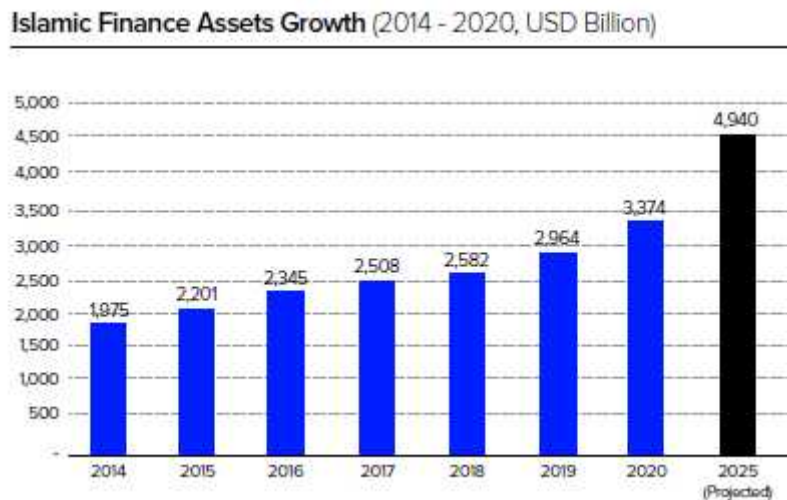
Islamic finance is structured in such a way so as to comply with the principles of Islamic, or Sharia, law. The motivation for using Islamic finance is that, by demonstrating compliance with the principles of Sharia law, borrowers and issuers of Islamic debt can gain access to Islamic institutions and thereby a much wider base of investors. A strong track record of successful Sharia compliant project finance now exists. Not surprisingly, Islamic finance has been an important source of financing for the Middle East project finance markets and a number of high-profile oil and gas project financing transactions have successfully included Islamically structured funding. Islamic finance does, however, have some unique characteristics that need to be addressed when using this type of finance for projects.

Sharia is a complex set of laws, codes and rules. Although it is not possible to cover this subject in any great detail in this text it is important to understand the basic principles that underlie a Sharia compliant financing. In summary, the most important concepts of Sharia of relevance to project finance include: the prohibition of interest, the avoidance of uncertainty in dealings and prohibition on speculative activities. In very broad terms the goals of Islamic finance are to ensure that there is a balanced relationship between parties and that there is an element of profit and risk sharing underpinning financial transactions. To achieve these goals various modifications are made to conventional project finance structures.

1- Islamic Finance Nowadays

Although Islamic finance has been considered as niche finance, worth more or less 1% of the world's finance in the last few decades, it has proven to be innovative thanks to its recent and continuous growth—by 2 trillion USD in 2015 according to the ICD—Thomson Reuters Islamic Finance Development Report 2016—estimated between 10% and 20% per year in different economic and financial segments in many parts of the world. It was only in the twentieth century, and specifically in the Seventies, that the first Islamic banks were born, a phenomenon that was the starting point of the establishment of the Islamic finance industry in its modern meaning and aroused the interest of scholars, both Muslim and non-Muslim. Attention to Islamic Finance and its development is not limited to Muslim countries but also involved non-Muslim countries at the time of the financial crisis of 2008, and it has been classified as an alternative, ethical, remunerative and safe finance⁽²⁾.

Figure N° 1: Islamic Finance assets development in the world



Source: Islamic Finance Development Report 2021, P: 23

2- Islamic Finance Pillars

There are five fundamental ‘pillars’ that oversee the regulation and religious validity (sharia compliance) of any Islamic economic and financial activity, as follows⁽³⁾:

- A. ban on ribà (charging of interest);
- B. ban on speculating (maysir) and introducing elements of uncertainty in contracts (ghàrar);
- C. ban on the use of, trade and investment in prohibited assets or activities (haram);
- D. Profit and Loss Sharing—PLS principle;
- E. the obligation to have real assets underlying all financial transactions.

2-1-Ban on Ribà Islam prohibits interest, in Arabic ‘ribà’. The explicit basis of this prohibition is to be found in the Koran and gives form to the substantial objective that characterises the Islamic economic system, meaning that there can be no earnings without the assumption of the related risks and earnings must always result from the active work of man⁽⁴⁾.

2-2-The Ban on Ghàrar and Maysir The Koran explicitly prohibits profit based on uncertainty (ghàrar). The ban on ghàrar principally concerns the characteristics and purposes of contracts of the Islamic financial instruments. In order to be valid, contracts must not contain elements of uncertainty in relation to the essential elements of the contract, such as the uncertainty of the purpose or the nature of the contract and the price of the goods that are the subject of the trade.

2-3- The Concept of Haram According to Islam, the behaviour of the individual has social, political and economic ramifications such as relations with others (based on respect, honesty, good faith, solidarity and cooperation), clothing (respectful clothing in public spaces) and food (prohibition of many items such as wine and pork meat). Such a regulation implies the definition and classification of the actions and activities considered admissible and those prohibited. Prohibitions are based on the concept of haram, which means ‘unlawful’ from the point of view of the sharia.

2-4- The Sharing of Risks and Earnings Due to the ban on ribà, the Islamic economic system provides for Profit and Loss Sharing (PLS). The aim of this principle is to safeguard the parties of a transaction (the holder of the capital and the user of the capital) to assume their responsibilities in the case of successes as well as in the case of risks. The individuals that provide capital will have a return proportionate to the effective goodness of the investment and not a pre-fixed amount. As a result, this is the main difference between Western and Islamic banks, consisting in replacing interest with profit sharing⁽⁵⁾.

2-5- Real Economic Activities In addition to the ban on ribà, gharar and maysir and the adoption of the principle of Profit and Loss Sharing (PLS), which are mandatory in the

Islamic financial and economic system, Islam defines the intrinsic characteristics of the activities that can be the subject of financial investments and transactions. Consequently, all the financial transactions must have real activities underpinning them and not be a mere exchange of sums of money or the buying and selling of financial debts (as it is in the case of swaps and derivatives in general).

The analysis of the principles outlined above allows that the ban on ribà is closely connected with the monetary and financial activity, whilst the other four prohibitions concern the real economy, the socially responsible behaviour of companies in their business and investments.

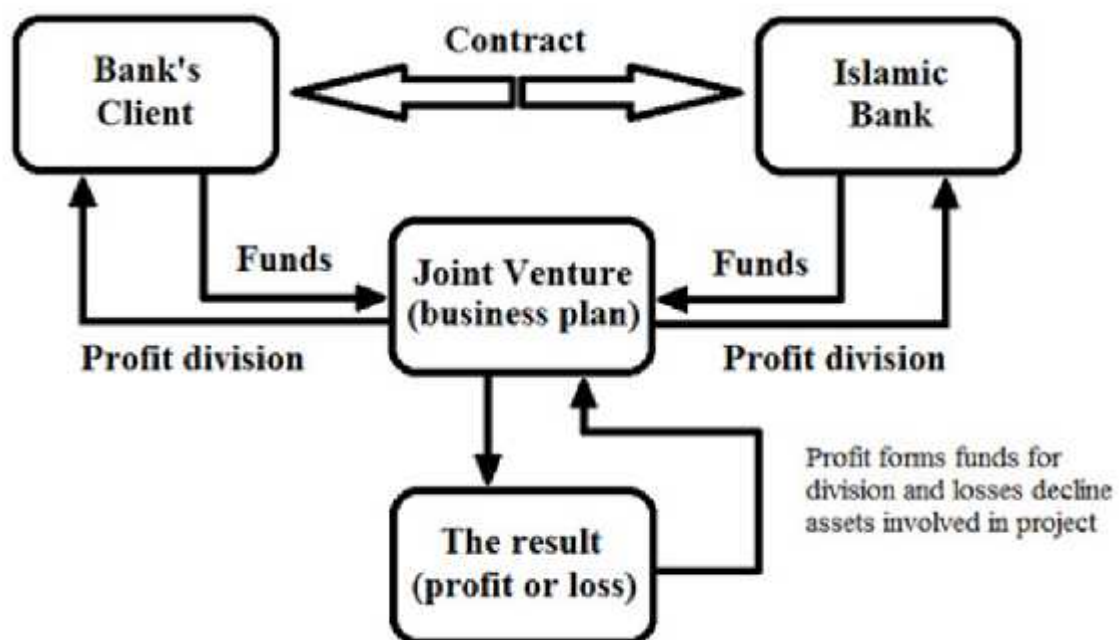
3- Islamic Finance Products

There is a wide variety of Islamic financial products available. Many of them have similarities, however, they are used in different purposes⁽⁶⁾:

3-1- Musharaka:

(from Arabic "partnership") is a joint project of the Islamic financial institution and the entrepreneur. This product requires the signing of the partnership agreement between an Islamic financial institution and a customer, according to which both parties are funding the project together. Losses are divided in proportion to the participation of parties in the financing⁽⁷⁾.

Figure N° 2: Musharaka

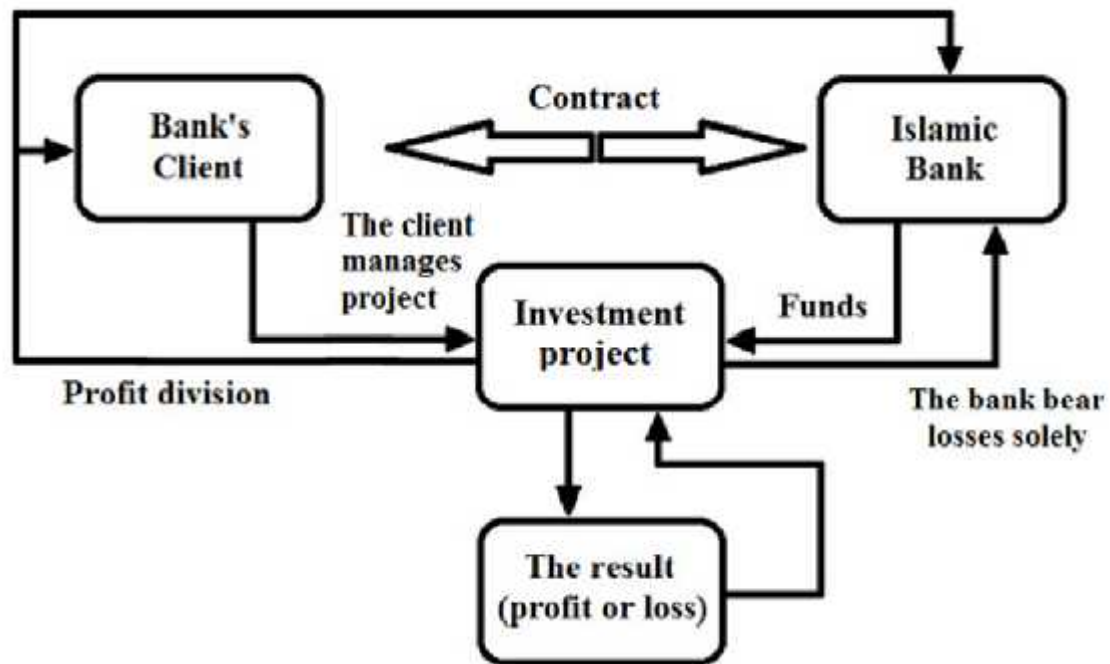


Source: Tatiana, Igor and Liliya (2015), Principles and instruments of Islamic financial institutions, Procedia Economics and Finance, 24, P: 482.

3-2- Mudaraba

is typically used to finance short- and medium-term investment projects (e.g. in retail trade). The Mudaraba contracts are analogous to trust-based financing in the traditional financial system. The income generated from the invested money is distributed between the financial institution and the entrepreneur in accordance with the agreement, concluded at the moment of signing the contract⁽⁸⁾.

Figure N° 3: Mudaraba

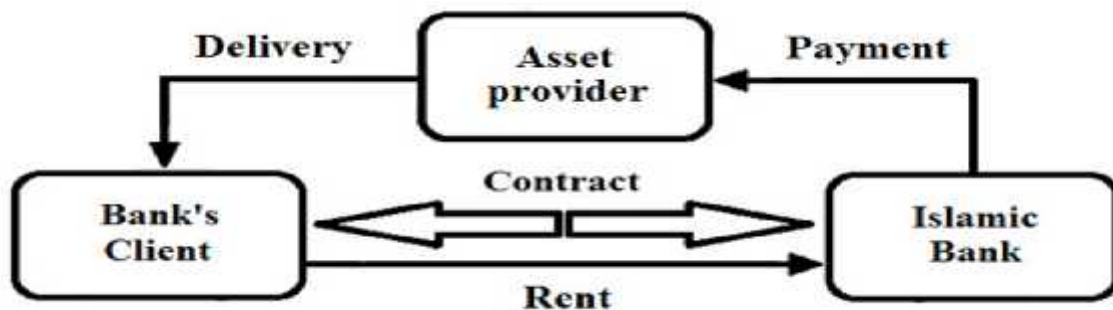


Source: <https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/20/10/2022>, 21 :45

3-3- Ijara:

is a copy of a leasy transaction in the traditional financial system. It involves an agreement by which Islamic financial institution buys equipment, real estate, etc. at the customer's request, and then renting it to the customer. The duration of the lease and rent fee (fixed or time-varying) agreed by the parties⁽⁹⁾.

Figure N° 4: Ijara

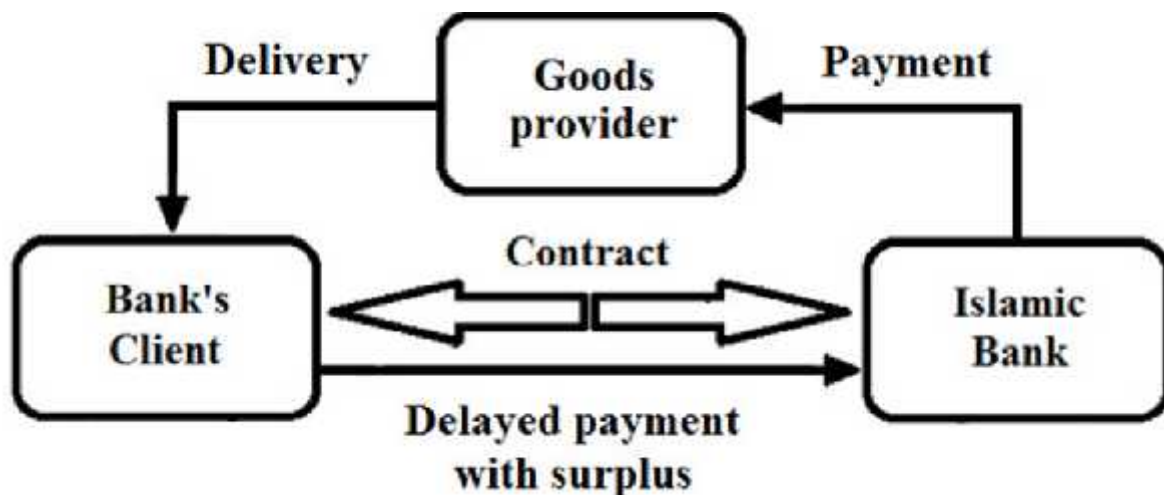


Source: Tatiana, Igor and Liliya (2015), Principles and instruments of Islamic financial institutions, Procedia Economics and Finance, 24, P: 483.

3-4- Murabaha

Under Murabaha contract Islamic financial institution provides trade financing. Murabaha is accompanied by a contract of sale of goods between the bank and its client at an agreed price. The bank buys the goods (raw materials, component parts, etc.) on behalf of the client, and then resells the goods to him, profiting from the sale of the goods, and also extra charge for services rendered. After signing the contract, the bank agrees to provide to the customer the goods, and the date and place of receipt of goods specified in advance. Before the goods are received by customer, the Islamic financial institution bears all risks of spoilage or damage⁽¹⁰⁾.

Figure N° 5: Murabaha

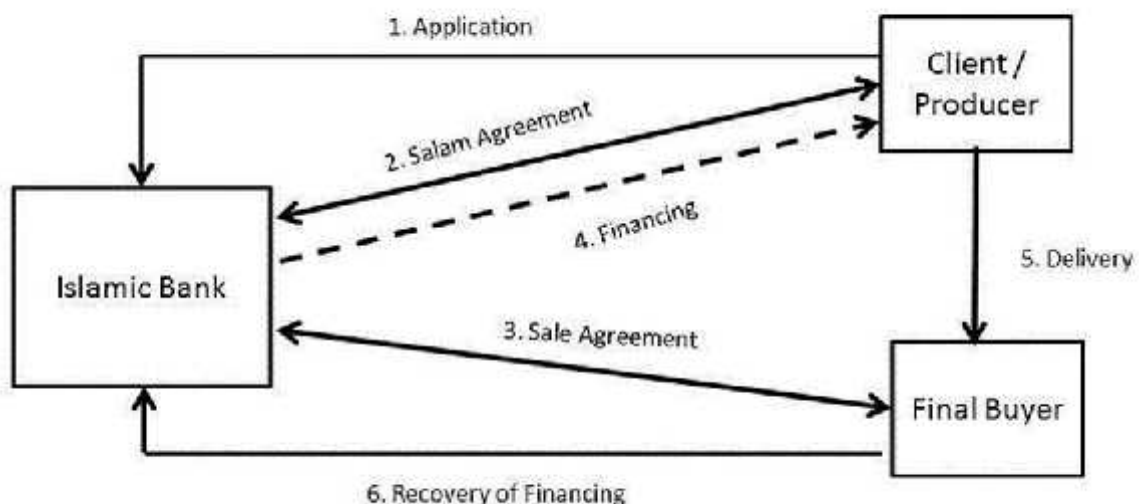


Source: Tatiana, Igor and Liliya (2015), Principles and instruments of Islamic financial institutions, Procedia Economics and Finance, 24, P : 483.

3-5- Bai Salam (Forward Sale Contract):

This is a forward sale contract used for generic goods (i.e., agricultural commodities). Bai Salam is an exemption to the general rule of sale because the vendor is allowed to sell on a forward basis, meaning the subject matter has yet to exist on the day of sale. In this type of contract, a payment is made today against future delivery of the asset. As the purpose of the funding is to construct or produce the asset, the asset itself does not have to be in existence, and the seller does not need to have ownership⁽¹¹⁾.

Figure N° 6: Bai Salam

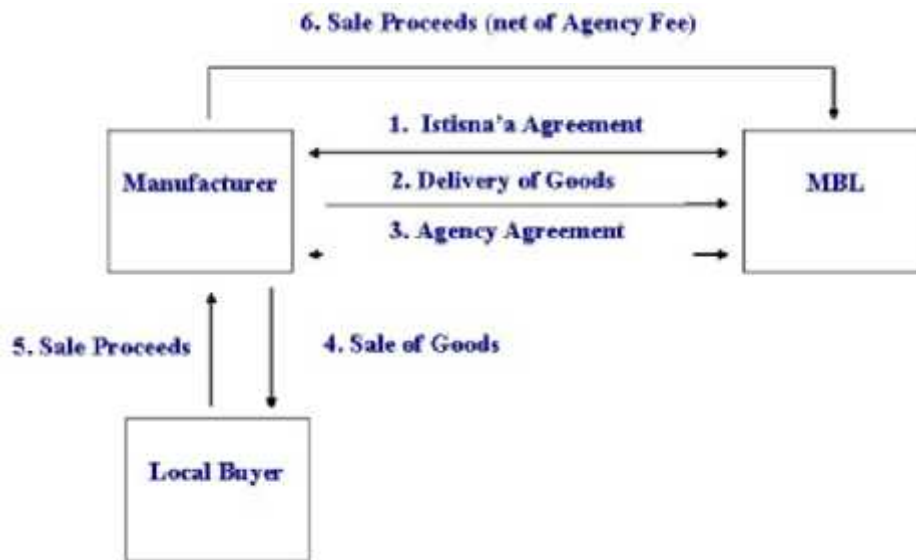


Source: Nurrachmi and Fathia and Mad-ahdinand Ninasrin Radenarmad and Akhtar (2012), Time Value of Money in Islamic Perspective and the Practice in Islamic Banking Implication, Financial Economics, P : 17.

3-6- Istisna (Contract of Manufacturing):

Istisna is an extension of the Bai Salam concept. Bai Salam is limited to generic goods and requires full payment up front. Istisna, on the other hand, is used for the construction or manufacturing of unique goods (which require certain specifications). It is similar to Bai Salam because it is used to finance goods not yet in existence; however, it does not require full payment in advance (the payment is flexible). Like a Bai Salam contract, Istisna is a purchase contract for future delivery of an asset⁽¹²⁾.

Figure N° 7: Istisna



4- Approaches and strategies for developing Islamic financial products:

There are two approaches as follows⁽¹³⁾:

A. Simulation approach: It is based on simulating and imitating traditional financial products with the inclusion of some Shariah controls on it. Its results are predetermined and leads to the same effects as those products. This method is easy to apply and provides a lot of effort and time is spent in the research and development process, and it is the most widely used in the Islamic financial industry, although it has several negatives, including:

- Shari'a controls are merely formal restrictions, as they become a burden for the Islamic financial industry and just an additional cost it is charged to the client even though it achieves the same result.
- The design of the products of the traditional financial industry was to address the problems and crises it faces, and thus lead to a new method simulation leads to the same results, and the products of the Islamic financial industry should be a solution to it.
- The dependence of the Islamic financial industry on its traditional counterpart loses its personality and privacy.
- Imitation of all products in the market will not be in the interest of the Islamic financial industry, so it should quote those that are suitable to the philosophy and principles of Islamic financial work.

B. The originality and innovation approach: through which the actual needs of customers are searched and products are designed with the condition that it be compatible with the principles of Islamic law. This approach requires continuous study of the needs of clients and work on developing the technical and technical methods necessary for them in order to ensure the economic efficiency of financial products. It also requires setting clear foundations for an Islamic financial industry that is independent of the traditional financial industry, despite it being more it is more costly, but it is more feasible and productive, as it preserves the authenticity of Islamic financial institutions and allows them to benefit from products of the traditional financial industry as long as they meet the requirements of legal credibility.

Islamic financial innovation works on creating Islamic financial products that meet the needs of investors and financing seekers. which requires the need to rely on some strategies that should be taken care of in the process of financial innovation, namely in:

- The strategy for getting out of the doctrinal dispute: the doctrinal dispute did not come as a result of the selection of jurisprudential opinions from Muslim scholars. Rather, there are objective, scientific reasons that created this disagreement, such as the difference in time, place and circumstances for the facts in question jurisprudence, and Islamic history has gone through many cases of fanaticism and extremism for the other because of the jurisprudential

dispute, which made the efforts of the jurists are focused on responding to the other madhhab and not reconciling with it or finding solutions to get out of this jurisprudential dispute this made it difficult to have unified standards for Islamic financial work. This perception of the doctrinal dispute leads to proving that one of the most important strategies of Islamic banks regarding the financial innovations and products they offer to customers to be free from jurisprudence as possible to expand its customer base.

- The strategy of excellence in economic efficiency: It is not enough for the financial innovations that are based on Islamic banks jurisprudential adaptation, but it must be of high economic efficiency compared to traditional financial innovations, because competition and lack of the existence of fundamental differences between the financial products offered by financial institutions in general makes the demand for these products very flexible, that is, these typical products are characterized by market risk.

- The strategy of agreement with government policies and legislation: government policies and legislation came to achieve the interest of the individual and the community in various mechanisms, just as the interest of the community is identical with the interest of the individual, so banks must when preparing for Islamic financial innovations, make sure that they will not depart from these two goals, because the economy is an indivisible whole defect in one part appears in the other

5- The future of financial innovation in islamic products:

If the situation remains as it is in the legitimate structuring processes for traditional products ; then the level of islamic financial products will decline to reach a point converging, it comes with the traditional level of services. The Islamic financial industry will be facing three possible scenarios in the foreseeable future⁽¹⁴⁾:

a. The first scene (the most probable): is the strategy that you should adopt Islamic financial industry to achieve its sustainability; It needs to be transformed in the future Urgent to exploit the strategic stock of Islamic jurisprudence formulas for products authentic Islamic principles in development and innovation processes; In order to preserve the identity of the industry Meet the needs of the market and contribute to achieving local economic development;

b. B. The second (least probable) scene: Islamic financial products are similar A great similarity with some traditional financial products, which is something that will inevitably support just as it works on traditional financial products and raise their standards and sustainability of their industry, weakening the privacy and advantages of the Islamic financial industry and its products;

c. The third (weakest probable) scene: is the demise of Islamic financial products. As a result of not developing authentic products that support the sustainability of the industry, and as a result of the products being used traditional finance from The product of the traditional industry.

Conclusion:

Islamic finance is based on fixed and immutable Shariah rules, and provides a number of instruments that can be used in financing. On the other hand, Sharia's flexibility in business activities makes it adaptable to the passage of time and new emerging realities allowing international financial institutions to create new innovative tools for balancing tensions and calibrating the compatibility of global capitalism and ethical economics.

Islamic finance is a stable financing system able to promote growth and create long-term job opportunities, as it excludes interest and speculation price, compactness, and avoids gharar (uncertainty amounts), and the expansion of Islamic finance often means that more activities in real sectors you find outlets for financing instead of financial activities such as speculation, securitization, etc., and this is in fact one of the reasons for the relative strength of banks Islamic banks compared to conventional banks. Islamic banking has important and essential roles, and each of these roles has a direct or indirect impact on economic growth, these roles include: facilitating financing, stimulating savings and promoting financial stability financing ethically acceptable projects.

Endnotes:

- 1- Islam, K. M. (2017). Finance: an Islamic perspective. International Journal of Islamic Banking and Research Finance.
- 2- Franzori, S., & Asma, A. (2018). Principles of Islamic Finance and Principles of Corporate social Responsibility: Whant convergence? *Sustainability*.
- 3- Franzori, S., & Asma, A. (2018). Principles of Islamic Finance and Principles of Corporate social Responsibility: Whant convergence? *Sustainability*. P : 3
- 4- Uddin, M. A. (2015). Principles of Islamic Finance: Prohibition of Riba, Gharar and Maysir. Munich Personal RePEc Archive.
- 5- HICHOIR, A., & TAITOUS Fethi. (2021). The Rise of Islamic Banking System. Academic Journal of Legal and Political research, 56-57.
- 6- Tatiana, N., Igor, K., & Liliya, S. (2015). Principles and instruments of Islamic financial institutions. *Procedia Economics and Finance*.
- 7- Hussain, M., Asghar, S., & Ryma, t. (2015). An Overview of Islamic Finance . IMF Working Paper, 7.
- 8- Stoika, V. (2019). Integration of Islamic banking in the national banking sector: foreign experience. SHS Web of Conferences .
- 9- (2022, October 30). Récupéré sur <https://ijaracdc.com/ijara-contracts/>
- 10- Sadique, M. A. (2018). Issue in the application of Murabahah sale in banking: financing consumer goods and trade. *International Journal of Accounting, Finance and Business*.
- 11- al-Fijawi, M. F. (2016). Salam (Forward sale) and Istisna (Manufature contract) in modern applications: A makasid al-shari ah perspective. *International Journal of Business, Economics and Law*.
- 12- al-Fijawi, M. F. (2016). Salam (Forward sale) and Istisna (Manufature contract) in modern applications: A makasid al-shari ah perspective. *International Journal of Business, Economics and Law*.

13- يوسف سعاد، و مخلوف عبد السلام. (2017). دور الهندسة المالية الإسلامية في ابتكار منتجات مالية إسلامية. *الاقتصادية*، 123-124.

14- عربي عبد الحليم. (2009). الابتكار المالي في البنوك الإسلامية: مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 236.

References:

- Al-Fijawi, Mohammed Farid Ali. (2016). Salam (Forward sale) and Istisna (Manufature usiness, Economics and Law.
- Franzori, Simona, & Ait Allali, Asma. (2018). Principles of Islamic Finance and Principles of Corporate social Responsibility: Whant convergence? *Sustainability*. Vol10, N=03.
- HICHOIR, Ahmed, & TAITOUS Fethi. (2021). The Rise of Islamic Banking System. *Academic Journal of Legal and Political research*, Vol 05, N=02, 54-66.
- Hussain, Mumtaz, Asghar, Sjahmoradi., & Ryma, Turk. (2015). An Overview of Islamic Finance . IMF Working Paper, 15, 120.
- contract) in modern applications: A makasid al-shari ah perspective. *International Journal of BIslam*, K. M. Anwarul (2017). Finance: an Islamic perspective. *International Journal of Islamic Banking and Research Finance*, Vol01, N=01, 1-5.
- Nurrachmi and Fathia and Mad-ahdinand Ninasrin Radenarmad and Akhtar (2012), Time Value of Money in Islamic Perspective and the Practice in Islamic Banking Implication, *Financial Economics*
- Sadique, Muhammed Abdurrahman. (2018). Issue in the application of Murabahah sale in banking: financing consumer goods and trade. *International Journal of Accounting, Finance and Business*. Vol 03, N=15, 13-24.
- Stoika, Viktoriia. (2019). Integration of Islamic banking in the national banking sector: foreign experience. SHS Web of Conferences 65.
- Tatiana, Nikonova, Igor, Kokh., & Liliya, Safina. (2015). Principles and instruments of Islamic financial institutions. *Procedia Economics and Finance*. Vol 24, 49-484.
- Uddin, Md Akther. (2015). Principles of Islamic Finance: Prohibition of Riba, Gharar and Maysir. Munich Personal RePEc Archive.

قائمة المراجع العربية:

- غربي عبد الحليم. (2009). الابتكار المالي في البنوك الإسلامية: واقع وآفاق. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 236.
- يوسف سعاد، و مخلوفي عبد السلام. (2017). دور الهندسة المالية الإسلامية في ابتكار منتجات مالية إسلامية. مجلة البشائر الاقتصادية، 123-124.

Internet websites:

- (2022, October 30). Récupéré sur <https://ijaracdc.com/ijara-contracts/>

الإطار القانوني والتنظيمي لتحوّل البنوك التجارية نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

د. محفوظ رضا جلجال

جامعة تيارت reda.djeldjel@univ-tiaret.dz

تاريخ الإيداع: 2022/11/24

تاريخ المراجعة: 2023/05/22

تاريخ القبول: 2023/06/04

ملخص

تهدف الدراسة إلى تحديد مفهوم التحوّل البنكي وأنواعه، مع دراسة واقع النظام البنكي الجزائري والإجراءات المتبعة للتحوّل البنكي. توصلت الدراسة إلى أن المشرع الجزائري تبنى شبائيك الصيرفة الإسلامية كآلية للتحوّل البنكي، ولقد نص على الإجراءات المتبعة لفتح شبائيك الصيرفة الإسلامية طبقاً للنظام 02-20 المؤرخ 15 مارس 2020 والذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

الكلمات المفتاحية: تحوّل بنكي، نظام بنكي، صيرفة إسلامية، عمليات بنكية، بنوك ومؤسسات مالية.

The Legalization and the Organization of Banks Transformations in Algeria from Commercial to Islamic

Abstract

The present study aims to give a clear understanding to the bank transformation in Algeria and its types. It also seeks to study the nature of the Algerian bank reform and its major shifts. As a result, the current research finds out that the Algerian legislation system needs to build various windows for Islamic bank exchanges as a strategy to follow a successful process in the transformation, indeed, in accordance with the system 02-20 dated in the 15th of March 2020, to open the windows for the Islamic banking sector. This legalization insisted on specifying the banking operations that are related to the Islamic system and the various practices among different banks and financial institutions.

Keywords: Bank transformation, banking system, banking exchange, banking operation, banks and financial transformations.

Le cadre juridique et réglementaire pour le passage des banques commerciales à la banque islamique en Algérie.

Résumé

Cette recherche vise à définir le concept et les types de transformation bancaire, tout en examinant la réalité du système bancaire algérien et les procédures de transformation bancaire. L'étude a révélé que le législateur algérien a adopté les guichets bancaires islamiques comme mécanisme de conversion bancaire. Il a déterminé les procédures d'ouverture des guichets bancaires islamiques conformément au règlement 20-02 du 15 mars 2020, qui définit les transactions bancaires liées à la banque islamique et les règles de pratique des banques et des institutions financières.

Mots-clés: Transformation bancaire, Système bancaire, Banque islamique, opérations bancaires, Banques et institutions financières.

المؤلف المرسل: . محفوظ رضا جلجال، reda.djeldjel@univ-tiaret.dz

- توطئة (مقدمة):

بعد النجاح الذي حققته البنوك الإسلامية على الصعيد الدولي، وانتشارها بشكل سريع في مختلف دول العالم، والتي أضحت نموذج لنظام بنكي ناجح نتيجة لقلّة المخاطر البنكية، أدى ذلك إلى تحوّل العديد من البنوك التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية، من خلال تبني عدة طرق وأشكال للتحوّل، فمنها من قامت بالتحوّل الكلي ومنها من قامت بالتحوّل الجزئي عن طريق فتح فروع متخصصة للصيرفة الإسلامية، ومنها من قامت بفتح نوافذ أو شبابيك إسلامية.

تظهر أهمية الموضوع في كون أن التحوّل البنكي يعد أحد التقنيات أو الحلول التي تمكن البنوك التقليدية من تقديم خدمات بنكية إسلامية، وهذا من أجل الاستفادة من نجاح الصيرفة الإسلامية على المستوى العالم العربي والإسلامي وحتى بالنسبة لبعض الدول الغربية.

ومن الجانب العملي فإن التحوّل البنكي الجزئي يعد كخطوة أولى نحو التوجه إلى الصيرفة الإسلامية فوجود شبابيك أو وكالات تقدم خدمات بنكية إسلامية على المستوى البنوك التقليدية، مع وجود إطار قانوني ينظمها، فإن ذلك يثبت مكانة الصيرفة الإسلامية ضمن النظام البنكي الجزائري.

وبالرجوع إلى النظام البنكي الجزائري فنجد أنه قد تبني نظام التحوّل الجزئي عن طريق فتح الشبابيك للصيرفة الإسلامية، وهذا بموجب النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 والذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكال التالي كيف نظم المشرع الجزائري تحوّل البنوك التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية؟ وما هي الإجراءات المتبعة للتحوّل البنكي؟.

وللإجابة على الإشكال السابق اعتمدنا على أكثر من منهج، فبشكل رئيسي تبعنا المنهج الوصفي لأنه مناسب لطبيعة الموضوع، الذي يدرس ظاهرة تحول البنوك التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية، مع إتباع أحد أنواع وأشكال التحول، أما المنهج التحليلي جاء لدراسة الأطر القانونية المنظمة لتحول البنوك التجارية التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية، والتي نص عليها نظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 السالف ذكره.

1- الإطار العام للتحوّل البنكي.

2- الإجراءات التنظيمية لتحوّل البنوك التجارية إلى الصيرفة الإسلامية.

1- الإطار العام للتحوّل البنكي.

إن التحوّل البنكي يخص البنوك التقليدية التي تريد تقديم خدمات بنكية إسلامية، نظراً لوجود عدة أسباب منها ما يتعلق بالجانب الشرعي ومنها ما يتعلق بالجانب الاقتصادي.

1-1- مفهوم التحوّل البنكي ودوافعه.

لدراسة موضوع التحوّل البنكي لابد من التطرق إلى مفهوم التحوّل البنكي، وأهم الدوافع التي أدت إلى تبني البنوك التقليدية للصيرفة الإسلامية عن طرق تحوّلها كلياً أو جزئياً.

1-1-1 مفهوم التحوّل البنكي.

يعرف التحوّل البنكي "هو انتقال المصارف التقليدية من التعامل المحظور شرعاً على التعامل المباح والموافق لأحكام الشريعة الإسلامية، بحيث يتم إحلال العمل البنكي المخالف لها، حتى تصبح جميع أعمال البنك وأنشطته خاضعة لقواعد وأسس الشريعة الإسلامية"⁽¹⁾.

ويعرف أيضاً "بوجود رغبة لدى البنوك التقليدية بتقديم خدمات ومنتجات إسلامية، وذلك إما بشكل كلي أو بشكل جزئي من خلال تقديم منتجات وخدمات إسلامية، بجانب المنتجات والخدمات التقليدية، وذلك للعديد من الأسباب تتفاوت بين أسباب عقائدية واجتماعية وبين أسباب تجارية صرفة"⁽²⁾.

1-1-2 دوافع تحوّل البنوك التجارية إلى الصيرفة الإسلامية.

إن دوافع تحوّل البنوك التجارية التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية هي نفسها تمثل أهداف وأسباب التحوّل، والتي في أصلها لم توجد من فراغ وإنما أوجدتها عدة دوافع أدت إلى تبني إستراتيجية التحوّل، بغية تحقيق أهداف عديدة، حيث تساهم في تحقيق الشمول المالي، وكذلك زيادة أرباح البنوك والاستفادة من تجربة البنوك الإسلامية.

1-2-1 تحقيق الشمول المالي.

إن تبني البنوك التقليدية للصيرفة الإسلامية مع تفعيل العمليات البنكية، التي تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، يعد حلاً أو مخرجاً للفئات التي لا تريد التعامل مع المعاملات البنكية التي تقدمها البنوك التقليدية، نظراً لكونها لا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وخاصة في الدول الإسلامية.

وجود بنوك تقدم خدمات بنكية إسلامية، سيؤدي إلى جذب فئة هامة من المجتمع، مما يعزز الوصول للخدمات المالية إليها، مما يحقق الشمول المالي.

1-2-1-1 الاستفادة من تجربة البنوك الإسلامية.

رغم حداثة النظام البنكي الإسلامي، إلا أنه استطاع أن يحقق نجاحاً كبيراً من خلال انتشار البنوك الإسلامية في مختلف دول العالم الإسلامي، مع زيادة عدد زبائن أدى إلى زيادة حجم الأرباح، وهذا بفضل المنتجات التي تقدمها الصيرفة الإسلامية، والتي تقوم أساساً على المشاركة في الربح والخسارة، ووفقاً لقاعدة الغنم بالغرم والخراج بالضمان.

1-2-1-1 الأزمة المالية العالمية.

إن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والتي مست أغلب دول العالم أدت إلى إفلاس العديد من البنوك التقليدية، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا رغم خبرتها في المجال البنكي، أما البنوك الإسلامية فكانت الأقل ضرراً من الأزمة، مما أدى إلى اعتراف بها، وانتشارها في العالم وحتى في الدول الغربية على غرار تأسيس أول بنك إسلامي بفرنسا "تسيير بنك" سنة 2011، وأيضاً شهد النظام البنكي الفرنسي فتح فروع للمنتجات الإسلامية، مثل بنك سوسيتي جينرال، والذي أسس صناديق التمويل تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ومما يعزز اعتراف الدول الغربية بنجاح الصيرفة الإسلامية ما قاله وزير المالية البريطاني في مؤتمر الصيرفة الإسلامية الذي عقد في لندن 2009 "إن البنكية تعلمنا كيف يجب أن تكون عليه البنكية العالمية"⁽³⁾.

وفي هذا الإطار قام المجلس العالمي للاقتصاد الإسلامي باستبيان لمعرفة أسباب التي دفعت العديد من البنوك لتبني استراتيجية التحوّل، حيث تم توزيع الاستبيانات على مجموعة من رجال الاقتصاد والمهتمين بشؤون البنوك، وكانت النتائج حسب النسب التالية:

1. يرى أغلب الأفراد أن الدافع الرئيسي للبنوك التقليدية لتقديم منتجات إسلامية هو يقين البنوك التقليدية أن المستقبل هو النظام الاقتصادي الإسلامي، حيث وصلت النسبة 30 %.
 2. أما الفئة الثانية رأت أن الدافع الرئيسي هو تحقيق مقاصد ربحية بحتة بعيدة كل البعد عن الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ووصلت النسبة 20%.
 3. أما الرأي الثالث ذهب إلى القول أن السبب الرئيسي هو الإعجاب والانبهار الشديد بهذه المنتجات المالية ووصلت النسبة 20%.
 4. بينما ذهب الرأي الأخير والذي وصلت نسبته 20 % إلى أن السبب الرئيسي للبنوك الإسلامية تقديم منتجات إسلامية، هو استمالة بعض الأفراد المسلمين الأغنياء أصحاب النفوذ لمصالحها الإسلامية.
- 1-1-2-4 الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.**

إن الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية لا يقتصر في مجال العبادات فقط، وإنما يمتد أيضاً إلى المعاملات المالية مع تطبيق قاعدة الحلال والحرام على المعاملات البنكية، فلا يمكنه التعامل بالربا، لأنها مبادلة النقود بذاتها بالزيادة دون إنتاج سلعي أو مقابل منفعة حلال⁽⁴⁾، حيث أجمع الفقهاء على تحريم الربا لأنه يسبب خلل في توزيع الثروة، وحتى لا تصير دولة بين الأغنياء، فالمرابي دائماً يكون الرباح، أما المقترض فقد يحقق الربح أو يخسر، وكذلك لا يمكن استغلال حاجة الناس إلى المال بفرض عليهم مبلغ إضافي، وفي حالة عدم الرد يفرض عليه مبالغ إضافية أخرى فهنا يتضاعف الربا (الفائدة المركبة).

وبناءً على ما سبق فإن المجمع الفقهي الإسلامي الدولي في دورته الثانية المنعقد في "جدة"، والذي نص على أن كل زيادة أو فائدة على الدين الذي حل أجله وعجز المدين على الوفاء به مقابل تأجيله، وكذلك الزيادة أو الفائدة على القرض منذ بداية العقد، هاتان صورتان ربا محرم شرعاً، كما قرر المجمع التأكيد على دعوة الحكومات الإسلامية إلى تشجيع المصارف الإسلامية القائمة، مع التمكين لإقامتها في كل البلدان الإسلامية لتغطي حاجة المسلمين، وحتى لا يعيش المسلم في تناقض بين واقعه ومقتضيات عقيدته⁽⁵⁾.

إن المعاملات التي تقوم بها البنوك التقليدية تقوم على أساس الفائدة أي الربا الذي يعد محرماً شرعاً ولذلك كان لابد من وجود معاملات تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، والتي تقوم في أساسها على قاعدة المشاركة في الربح والخسارة وقاعدة الغنم بالغرم، وعليه نجد عقود بنكية إسلامية تختلف عن عقود بنكية التقليدية مثل عقد المشاركة وعقد المضاربة وعقد المربحة وعقد الاستصناع وعقد المزارعة والإجارة ، وهذه العقود تخضع لأحكام الشريعة الإسلامية.

1-2- أنواع التحوّل البنكي.

إن أنواع التحوّل تختلف بحسب أهداف وأسباب التحوّل، فإذا كان الدافع الرئيسي هو تجنب التعامل بالربا وتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، فهنا نلجأ إلى التحوّل الكلي، أما إذا كان الدافع الرئيسي هو توسيع العمل البنكي والسعي نحو تحقيق الأرباح، فإنه سيتم اللجوء إلى التحوّل الجزئي.

فأنواع التحوّل تختلف من حيث الشكل والأسلوب، وقد يتبادر إلى أذهاننا ما الفرق بين أشكال التحوّل وأنواع التحوّل، فالأول يقصد به الطريقة التي اختار البنك التقليدي أن يمارس من خلالها العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، أما الثانية فتعني الطريقة التي يتبعها البنك التقليدي في تنفيذ عملية التحوّل، للوصول إلى الشكل الذي قرر من خلاله العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

1-2-1 أساليب التحوّل البنكي.

إذا بحثنا عن أساليب التحوّل فإننا نجد فقط التحوّل الكلي والتحوّل الجزئي، فالتحوّل الكلي والذي يطلق عليه بأسلمة البنك التقليدي، أما التحوّل الجزئي فيبقى البنك الرئيسي التقليدي، إلا أنه يمكن له أن يفتح فرع أو شبك أو نافذة لتقديم الخدمات البنكية الإسلامية.

1-1-2-1 التحوّل الكلي للبنوك.

ومعنى ذلك تحوّل البنك كلياً إلى بنك يقدم خدمات بنكية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، أي يتحوّل البنك التقليدي الذي كان يقدم خدمات بنكية تقوم على نظام الفائدة (الربا) إلى بنك إسلامي، يقوم على نظام المشاركة.

إن هذا التحوّل قد يكون بناءً على قرار سياسي صادر من طرف الدولة، والتي تريد التخلي عن المعاملات البنكية التقليدية، واتباع المنهج الإسلامي في كل شؤون الحياة وحتى في المعاملات المالية، حيث تقوم بأسلمة النظام البنكي ليتحوّل إلى نظام بنكي إسلامي، وهذا ما حدث في كل من باكستان وإيران والسودان. ويمكن أن يصدر قرار من إدارة البنك التقليدي، حيث تصدر الجمعية العامة للبنك قراراً يتضمن التحوّل إلى بنك إسلامي من أجل تقديم منتجات مالية إسلامية.

1-2-2-1 التحوّل الجزئي للبنوك.

إن هذا النوع من التحوّل لا يفترض التخلي كلياً عن النظام البنكي التقليدي، وإنما يبقى كما هو حيث يقوم بتقديم خدمات بنكية تقليدية، إلى جانب تقديم خدمات بنكية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويتم ذلك إما بإنشاء فروع إسلامية تابعة للبنك التقليدي أو عن طريق فتح نوافذ أو شبائيك على مستوى البنك التقليدي، أو عن طريق تقديم خدمات بنكية إسلامية، إلى جانب تقديم خدمات بنكية تقليدية، فهنا لا نحتاج إلى فرع أو إلى نافذة أو شبك، وإنما يتم الجمع بين منتجات البنوك التقليدية مع منتجات الصيرفة الإسلامية⁽⁶⁾.

1-2-2-2 أشكال التحوّل.

للتحوّل البنكي عدة أشكال تشمل التحوّل الكلي والتحوّل عن طريق فتح فرع إسلامي، والتحوّل عن طريق تقديم خدمات بنكية إسلامية إلى جانب خدمات بنكية تقليدية، ويمكن أن يكون التحوّل عن طريق فتح شبك أو نافذة إسلامية أو عن طريق إنشاء بنك إسلامي جديد.

1-2-2-1 التحوّل الكلي للبنوك.

يتحوّل البنك التقليدي الذي كان يقدم خدمات بنكية تقليدية كاملاً إلى بنك إسلامي، يقدم خدمات بنكية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، أي يتم التخلي عن كل العمليات البنكية التقليدية، واستبدالها بعمليات بنكية إسلامية.

ويتم التحوّل الكلي إما داخل البنك أو من خارجه، فإذا قرر المؤسسون أو أعضاء الجمعية بتحويل البنك التقليدي إلى بنك إسلامي، فهنا نكون أمام تحوّل كامل من الداخل، وقد يتم عن طريق شراء البنك التقليدي من طرف المستثمرين من أجل تحويله إلى بنك إسلامي، وهنا نكون أمام تحوّل كلي من الخارج⁽⁷⁾، وهو ما قامت بعض البنوك التقليدية مثل بنك الشارقة وبنك الجزيرة وبنك الإمارات.

1-2-2-2 التحوّل من خلال تقديم مالية إسلامية.

أما الشكل الثاني فهنا البنك التقليدي لا يتحوّل إلى بنك إسلامي بالكامل أو يقوم بفتح فرع إسلامي أو نافذة إسلامية، وإنما يبقى البنك التقليدي كما هو، الشيء المتغير هو تقديم خدمات بنكية إسلامية إلى جانب تقديم خدمات بنكية تقليدية، دون اللجوء إلى فتح فرع أو نافذة فمثلاً تقوم بتمويل المشاريع الاستثمارية، عن طريق منح القروض بفائدة باعتباره منتج تقليدي، ويمكن أن تقوم بتمويل المشاريع الاستثمارية، عن طريق المضاربة باعتباره منتج إسلامي، ويتم تقسيم الأرباح بين البنك والمضارب في حالة تحقيق الأرباح.

1-2-2-3 الفرع الإسلامي.

البنك التقليدي ينشئ فرع إسلامي أو يقوم بتحويل أحد فروعته التقليدية إلى فرع إسلامي، ليقدم خدمات بنكية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وأول من بدأ بتطبيق هذا الشكل هو بنك مصر، والذي قام بإنشاء فروع إسلامية سنة 1979.

ومن أجل اتباع أسلوب الفروع الإسلامية يجب تطبيق أحد ثلاث طرق؛ الأولى عن طريق إنشاء فروع جديدة ومستقلة، تقدم خدمات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية مثل ما قام به بنك citybanc بإنشاء فرع إسلامي سنة 1996.

أما الطريقة الثانية يتم تحويل أحد الفروع التقليدية الموجودة إلى فرع متخصص في تقديم خدمات بنكية إسلامية، وهو ما قام به مصرف الأهلي التجاري بتحويل أحد فروعته التقليدية إلى فرع إسلامي سنة 1992. وأما الطريقة الثالثة يتم تحويل أو ترقية النافذة أو الشباك أو جميع النوافذ أو الشبائيك إلى فرع أو فروع إسلامية، وهو ما قام به مصرف ماليزيا Negara في ماليزيا بتحويل بعض نوافذه إلى فروع إسلامية.

1-2-2-4 النافذة الإسلامية.

أما الشكل الرابع يقوم البنك التقليدي بفتح نوافذ أو شبائيك إسلامية، حيث يتم تخصيص حيز أو وحدة في البنكي التقليدي لممارسة الصيرفة الإسلامية، حيث يتم الفصل بين المنتجات التقليدية والمنتجات الإسلامية عن طريق هذه النوافذ أو الشبائيك الإسلامية، ويشرف على هذه الوحدة أو القسم هيئة شرعية، التي تراقب مدى التزام بأحكام الشريعة الإسلامية، إن هذا الشكل تم تطبيقه في العديد من الدول وخاصة في الدول الغربية.

إن الشبائيك الصيرفة الإسلامية أصغر وحدة في مجال الهيكل التنظيمي للبنوك، فهي تأخذ جزءاً أو حيزاً معيناً في الفرع التقليدي، بتقديم منتجات وخدمات بنكية إسلامية، إلى جانب تقديمه المنتجات والخدمات البنكية التقليدية⁽⁸⁾.

1-2-2-5 إنشاء بنوك إسلامية جديدة.

البنك التقليدي ينشئ بنك مستقل يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، غير أن ملكية رأسمال البنك تعود إلى البنك التقليدي المنشئ، إن هذا الشكل يعتبر الأقل انتشاراً مقارنة بالأشكال السابقة، ومن بين البنوك التي اتبعت هذا النمط نجد البنك العربي بالأردن، والذي قام بتأسيس البنك العربي الإسلامي الدولي في السودان، أما في لبنان قامت مجموعة بنك الاعتماد اللبناني بإنشاء المصرف الإسلامي اللبناني⁽⁹⁾.

1-3 الواقع التشريعي للتحوّل البنكي في الجزائر.

من خلال فحص المنظومة التشريعية البنكية نلاحظ أن المشرع الجزائري تبني التحوّل الجزئي عن طريق فتح النوافذ الإسلامية، وهذا بموجب النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 والذي يحدد العمليات البنكية

المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية⁽¹⁰⁾، والذي ألغى نظام رقم 18-02 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية (الملغى)⁽¹¹⁾.

إن المشرع الجزائري بموجب النظام رقم 20-02 السابق قام بتسمية النوافذ الإسلامية بمصطلح شبابيك الصيرفة الإسلامية، التي مفردها شباك الصيرفة الإسلامية، ولقد ورد هذا المصطلح بصفة عامة ضمن نظام رقم 97-02 المؤرخ 06 أبريل 1997 المتعلق بشروط إقامة شبكة البنوك والمؤسسات المالية⁽¹²⁾، حيث عرفته في المادة 04 فهو " كل مبنى أو محل مهيب مفتوح للجمهور، حيث يقوم فيه موظفو بنك أو مؤسسة مالية مستخدمة بعمليات بنكية مسموح بها مع الزبائن والتي بسببها الحصول على الاعتماد".

أما المادة 17 من النظام رقم 20-02 السابق عرفت شباك الصيرفة الإسلامية على أنه "يقصد بشباك الصيرفة الإسلامية هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية، مكلف حصرا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية"⁽¹³⁾.

من خلال ما سبق نلاحظ أن المشرع الجزائري تبنى التحوّل الجزئي، عن طريق فتح شبابيك إسلامية مؤخراً مقارنة بالأنظمة البنكية العربية والإسلامية، إلا أنه وبالرجوع إلى الواقع العملي للنظام البنكي الجزائري نجد أن بعض البنوك التجارية تبنت التحوّل الجزئي، رغم عدم وجود إطار قانوني ينظم ذلك، على غرار بنك الخليج والمؤسسة البنكية العربية وبنك ترست الجزائر.

2- الإجراءات التنظيمية لتحوّل البنوك التجارية إلى الصيرفة الإسلامية.

من أجل فتح الشبابيك الصيرفة الإسلامية، لابد من توفر مجموعة الشروط التي نص عليها نظام 20-02 السابق، وهنا يجب أن نفرق بين شروط لفتح الشبابيك الصيرفة الإسلامية، والشروط المتعلقة بممارسة النشاط البنكي الإسلامي.

2-1- شروط المتعلقة بفتح شبابيك الصيرفة الإسلامية.

نصت المادة 16 من النظام رقم 20-02 السابق على شروط تأسيس الشبابيك الإسلامية، حيث يتعين على البنك أو المؤسسة المالية تقديم الملف لبنك الجزائر، لطلب الترخيص المسبق مع تقديم شهادة المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية مسلمة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، مع تقديم بطاقة وصفية للمنتجات البنكية الإسلامية، ويدعم هذا الطلب برأي مسؤول رقابة المطابقة للبنك أو المؤسسة المالية طبقاً لأحكام المادة 25 من النظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011⁽¹⁴⁾.

وأهم شيء في الملف هو ضمان الاستقلالية المالية للشباك، ويتجسد ذلك بالفصل التام للمحاسبة المالية للشباك عن المحاسبة المالية للبنك التقليدي الرئيسي، وأيضا فصلهم عن باقي هياكل البنك أو المؤسسة المالية.

2-1-1 طلب الترخيص.

من خلال المادة السابقة يتضح لنا أن تقديم أي منتجات جديدة، والتي تدرج مع طلب الترخيص لتأسيس البنك أو المؤسسة المالية، لابد من حصول على الترخيص من طرف بنك، ولكن النظام السابق لم يوضح لنا من هي الجهة المختصة في منح الترخيص، اكتفى فقط بذكر بنك الجزائر، وبالرجوع إلى أحكام قانون النقد والقرض نجد أن مجلس النقد والقرض هي جهة المخولة لها قانوناً منح الترخيص، وهذا حسب المادة 82 من الأمر 11-03 والمتعلق بقانون النقد والقرض " يجب أن يرخص المجلس بإنشاء أي بنك وأي مؤسسة مالية يحكمها القانون

الجزائري⁽¹⁵⁾ وكذلك نصت المادتين 84 و 85 على التوالي " يجب أن يرخّص المجلس بفتح مكاتب تمثيل للبنوك الأجنبية"، و"يمكن أن يرخّص المجلس بفتح فروع في الجزائر للبنوك والمؤسسات المالية" وبناءً على ماسبق فإن صاحب الاختصاص العام في منح الترخيص هو مجلس النقد والقرض، ومع ذلك تبقى إشكالية أخرى تتمثل في عدم منح الترخيص لفتح الشباك الإسلامي، هل يمكن تقديم الطعن في حالة رفض منح الترخيص، وأمام أي جهة وما هي شروطه؟ وهذا للأسف لم ينص عليه نظام رقم 20-20 السابق.

إن منح الترخيص لا يشمل فقط المنتجات الجديدة، وإنما يشمل أيضاً فتح شباك جديد الذي يخضع لترخيص مسبق، وهو ما نصت عليه المادة الثانية من نظام رقم 97-02 السابق على أنه " يخضع فتح أي شباك جديد لترخيص مسبق وصريح من بنك الجزائر"⁽¹⁶⁾. ويجب أن يبرر طلب الترخيص بفتح شباك بنك أو مؤسسة مالية على الخصوص المعلومات المتعلقة بطبيعة العمليات البنكية المرتقبة، وشروط سير الشباك وتحديد القيود المحتملة المفروضة على نظام استغلاله، إدراج عدد موظفين ومؤهلاتهم، وكل معلومة أو تحليل من نوع اقتصادي أو مالي يتعلق بفتح شباك.

2-1-2 تعديل القانون الأساسي.

إن المشرع الجزائري وعند سرده للوثائق المهمة لطلب الترخيص المذكورة سالفاً، أغفل إجراء مهم وهو تعديل القانون الأساسي، والذي يعتبر شرط جوهري لقبول ملف منح الترخيص، وخاصة نحن أمام فتح شباك يقدم خدمات بنكية إسلامية، تختلف عن الخدمات البنكية التقليدية.

وإن تعديل القانون الأساسي هو من صلاحيات الجمعية العامة، وبما أن البنوك والمؤسسات المالية تؤسس في شكل شركة المساهمة مع إمكانية تأسيسها في شكل تعاقدية وبالتالي فإن تعديل القانون الأساسي هو من صلاحيات الجمعية العامة غير العادية، حيث نصت المادة 674 من القانون التجاري " تختص الجمعية العامة غير العادية وحدها بصلاحيات تعديل القانون الأساسي في كل أحكامه" ومعنى ذلك أن مجلس الإدارة للبنك يقوم باستدعاء المساهمين للجمعية العامة من أجل تعديل القانون الأساسي لتخصيص مواد أو بنود جديدة تتناول تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية، عن طريق فتح شباك على مستوى الوكالات التابعة لها.

إن تعديل القانون الأساسي يجب أن يعرض على مجلس النقد والقرض، من أجل الموافقة عليه بموجب قرار فردي حسب المادة 62 والتي نصت " يتخذ المجلس القرارات الفردية... وتعديل قوانينها الأساسية"⁽¹⁷⁾.

2-1-3 الحصول على شهادة المطابقة.

على البنك التقليدي الذي يريد فتح شباك للصيرفة الإسلامية الحصول على شهادة المطابقة سواء للمنتجات الإسلامية المراد تقديمها - كل منتج لوحده-، وكذلك الحصول على شهادة المطابقة بالنسبة لفتح الشباك، وهذا كله قبل تقديم الملف لطلب الترخيص.

إن الهيئة المسؤولة على تقديم شهادة المطابقة هي الهيئة الشرعية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، وهذا الأخيرة تم إنشائها بموجب مقرر رقم 20-01 مؤرخ 01 أبريل 2020 المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية⁽¹⁸⁾، فبالإضافة إلى مهامها في تقديم شهادة المطابقة فإنها تقوم بمهام أخرى، حيث تقوم بإبداء الرأي الشرعي في أية منتجات مالية أخرى تعرض عليها الجهات الرسمية، لاسيما في مجال التأمين التكافلي وسوق القيم المنقولة الخاصة بالأسهم والصكوك المتداولة في البورصة، والتمويل الخيري مثل أموال الزكاة والأوقاف والصدقات، وتقوم كذلك بمراجعة عقود وصيغ التمويل ومختلف المعاملات المالية،

بخصوص مدى التزامها بالأحكام الشرعية مع إبداء الرأي في كل ما تراه مخالفاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وتقديم التوصيات المناسبة بشأنها قبل إجازتها مع دراسة ما تراه من المسائل المستجدة أو الإشكالات التطبيقية التي تعترض سير المؤسسات البنكية والمالية، وتقديم الحلول المناسبة لها بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية.

وبالإضافة إلى ما سبق، يمكن للهيئة إيجاد الحلول لكل الإشكالات العملية التي تطرح بمناسبة تطبيق أية صيغة أو منتج بنكي أو مالي إسلامي، سواء بسبب عدم الوضوح أو التعارض مع صيغ ومنتجات أخرى أو التعارض مع دليل شرعي وإبداء الرأي في كل ما يعرض عليها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، أو يحال عليها من طرف رئاسة المجلس مع اعتماد المعايير الشرعية المتعلقة بالمنتجات البنكية والمالية المطروحة، والبت في توافق هذه المنتجات مع هذه المعايير، والبت في الإشكالات والنوازل الشرعية التي قد يثار بصدد طرح هذه المنتجات، وتشجيع ورعاية البحوث والاجتهادات في مجال تطوير المعاملات المالية المستمدة من المرجعيات المذهبية ومن الموروث الفقهي الإسلامي⁽¹⁹⁾.

2-1-4 رأي مسؤول المطابقة.

وأما فيما يخص رأي مسؤول رقابة المطابقة للبنك أو المؤسسة المالية، والمنصوص عليه بموجب نظام رقم 08-11 المؤرخ 28 نوفمبر 2001 والمتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية. حيث نصت المادة 25 من نظام 08-11 على إلزام البنوك والمؤسسات المالية في الرقابة الداخلية لها⁽²⁰⁾، التي تقرر إنجاز العمليات الخاصة بالمنتجات الجديدة لصالحها أو الموجهة للسوق، والتي تحدث تغييرات هامة على المنتجات الموجودة، أن تقوم بتحليل خاص للمخاطر الناتجة عنها لاسيما خطر عدم المطابقة. وعلى مسؤول رقابة المطابقة التأكد بأن هذا التحليل قد قدم مسبقاً، وقد أنجز بشكل صارم، كما يتوجب عليه التأكد من أن إجراءات قياس المخاطر الناجمة عن هذه المنتجات الجديدة وتحديد ورقاتها، قد تم وضعها والتأكد عند الاقتضاء، وأن التأقلم الضروري بالإجراءات القائمة قد تم مباشرتها والمصادقة عليها، لاسيما تلك المتعلقة بإجراءات المحاسبة، ومعالجة المعلومات والمراقبة الدائمة، ويجب عليه إبداء رأيه كتابياً. وإن عدم المطابقة قد يؤدي إلى خطر عدم المطابقة، ومنه خطر التعرض للعقوبات من طرف اللجنة المصرفية أو من القضاء، مع التعرض إلى خطر الخسائر المالية أو المساس بالسمعة التي تنشأ عن عدم احترام القواعد الخاصة بنشاط البنوك والمؤسسات المالية.

2-2 شروط ممارسة الصيرفة الإسلامية.

إن شروط ممارسة الصيرفة الإسلامية تختلف عن شروط فتح الشبايك الإسلامية، لأن الشروط تتعلق بالجانب العملي، الذي يسهل عمل الشبايك من حيث ضمان استقلالية الشباك الإسلامي، وكذلك عمل الهيئة الشرعية التي تراقب العمليات البنكية الإسلامية من حيث الجانب الشرعي.

2-2-1 ضمان استقلالية الشباك الإسلامي.

من أجل السير الحسن للشباك من الناحية التنظيمية والشرعية، لا بد من توفير وحدة أو قسم وإن كان من الأفضل وكالة ضمن الهيكل التنظيمي للبنك التقليدي، من أجل تقديم خدمات بنكية إسلامية، ومع توفير طاقم بشري متخصص ومدرّب على التعامل بالصيرفة الإسلامية.

أما من حيث الجانب المحاسبي، فيجب أن يكون شبك الصيرفة الإسلامية مستقلاً مالياً عن باقي الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، وعليه يجب الفصل الكامل بين المحاسبة الخاصة بشباك الصيرفة الإسلامية

والمحاسبة الخاصة بالهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، ويجب أن تكون حسابات زبائن شبك الصيرفة الإسلامية مستقلة عن باقي الحسابات الأخرى للزبائن.

2-2- إنشاء هيئة الرقابة الشرعية.

اشترط المشرع الجزائري بموجب نظام رقم 02-20 السابق من أجل ممارسة العمليات الصيرفية الإسلامية، إنشاء هيئة الرقابة الشرعية على مستوى البنك أو المؤسسة المالية، وتتكون الهيئة من ثلاث أعضاء على الأقل يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة، وللهيئة عدة مهام أهمها رقابة نشاط البنك أو المؤسسة المالية في مجال الصيرفة الإسلامية.

تختلف هيئة الرقابة الشرعية عن الهيئة الشرعية الوطنية للافتاء للصناعة المالية الإسلامية، حيث أن الأولى تكون داخلية أي على مستوى البنك أو المؤسسة المالية، أما الثانية هي شاملة لجميع المؤسسات المالية بما في ذلك البنوك والمؤسسات المالية، وهي أكثر استقلالا من الهيئة الأولى.

يقصد بالرقابة الشرعية بمفهومها العام عرض الأمور موضوع الرقابة على النصوص الشرعية⁽²¹⁾، وتعرف أيضاً "هي متابعة وفحص وتحليل كافة الأعمال والتصرفات والسلوكيات التي يقوم بها الأفراد والجماعات والوحدات والمؤسسات وغيرها، للتأكد من أنها تتم وفقاً لأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية، وذلك باستخدام الوسائل والأساليب الملائمة والمشروعة، وبيان المخلفات والأخطاء وتصويبها فوراً، وتقديم التقارير إلى الجهات المعنية متضمنة الملاحظات والنصائح والإرشادات وسبل التطور إلى الأفضل"⁽²²⁾.

إن حاجة البنوك إلى هيئة شرعية تراقب أعماله، وهذا نظراً لحدائث ظهورها مقارنة بالبنوك التقليدية بالإضافة إلى أن أغلب العقود التي تتعامل بها مستحدثة ويمكن تلخيص أهمية الرقابة الشرعية في النقاط التالية:

- إن الفتاوى الهيئات الشرعية لها الفضل الكبير في التطرق إلى العقود المستجدة على أساس أن الأصل في العقود والمعاملات الإباحة، حتى يقوم دليل على البطلان والتحريم عكس العبادات التي أصلها البطلان حتى يقوم دليل على صحتها.

- تراقب نشاط البنوك الإسلامية والمتمثل في الخدمات والعمليات البنكية، ومدى توافقها مع الأحكام الشرعية الإسلامية.

- عدم دراية أغلب الموظفين في البنوك الإسلامية بأحكام الشرعية المتعلقة بالمعاملات الإسلامية، وخاصة في مجال أصول الفقه وفقه المقاصد الإسلامية.

- إن وجود هيئة شرعية تشرف وتراقب أعمال البنوك الإسلامية، يضيف الصبغة الشرعية على أعمالها، مما يعكس إيجاباً على المتعاملين أي الزبائن.

- نظراً للتطور الذي تشهده البنوك بما في ذلك البنوك الإسلامية من ظهور بطاقات الائتمان والمعاملات الإلكترونية، فإنه لا بد من وجود هيئة شرعية متخصصة، تصدر أحكام وفتاوى من أجل أن تواكب هذا التطور.

2-2-3 العمليات البنكية المرخص القيام بها.

نص نظام 02-20 السابق عدة عمليات البنكية الإسلامية في المادة الرابعة منه، والتي ذكرت على سبيل المثال، والدليل على بداية المادة بكلمة تخص أي على الخصوص، وكذلك يوجد عمليات بنكية أخرى بالإضافة إلى العقود المصرفية الإسلامية التي ذكرها مثل عقد المزاولة وعقد المساقاة وعقد الاعتماد المستندي والصكوك الإسلامية وعقد القرض الحسن.

ولقد قام المشرع بتعريفها، والمعلوم أن التعريف هو من اختصاص الفقه وليس التشريع، وإن هذا الأخير يختص بوضع أحكام للعقد وشروطه وآثاره، غير أن المشرع اكتفى فقط بوضع تعريفات للعقود البنكية الإسلامية رغم أنها وردت في نظام صادر عن مجلس النقد والقرض، والذي يتميز بالتفصيل المواضيع التي يوطرها، غير أنه تدارك ذلك بإصدار تعليمية رقم 03-20 تطرقت إلى أحكام وشروط العمليات البنكية الإسلامية⁽²³⁾.

جاءت التعليمية رقم 03-20 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنك والمؤسسات المالية، حيث نصت المادة الأولى من التعليمية إلى تعريف المنتجات الصيرفة الإسلامية كما هي واردة في المادة الرابعة من النظام رقم 02-20 السابق، كما تضمنت التعليمية الشروط والإجراءات المتعلقة بالعمليات البنكية الإسلامية، والمتمثلة في عقد المرابحة وعقد المشاركة وعقد المضاربة وعقد الإجارة وعقد السلم وعقد الاستصناع وحسابات الودائع بمختلف أنواعها.

خاتمة.

إن التحول البنكي يعد أحد الأساليب لتبني الصيرفة الإسلامية بالنسبة للبنوك التجارية التقليدية، فقد يكون بشكل كلي أو جزئي، وهذا نظراً لنجاح تجربة البنوك الإسلامية في مجال الاستثمار وارتفاع حجم ودائعها البنكية رغم قصر مدة ظهورها مقارنة بالبنوك التقليدية الموجودة في أوروبا وأمريكا، والتي لزالت تعاني من أزمات مالية رغم جهودها في تقليل المخاطر المصرفية، وهذا راجع إلى أن معاملاتها البنكية تقوم على أساس الفائدة أي الربا، بينما المعاملات البنكية الإسلامية تقوم على أساس المشاركة في الربح والخسارة.

ومن خلال البحث توصلنا إلى أن المشرع الجزائري أخذ بشكل النوافذ الإسلامية أو ما يصطلح عليه بشبابيك الصيرفة الإسلامية، والتي نظمها بموجب النظام رقم 20-02 الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ونص كذلك النظام على الإجراءات المتبعة لفتح الشبايك، والتي تتمثل في تقديم الملف يتكون أساساً من طلب الترخيص، مع تقديم شهادة المطابقة التي تمنحها الهيئة الشرعية الوطنية للافتاء للصناعة المالية الإسلامية لكل منتج إسلامي، ومع الوجوب الحصول على رأي مسؤول المطابقة.

ومن أجل القيام بنشاط الصيرفة الإسلامية على مستوى البنوك والمؤسسات المالية، لا بد من ضمان استقلالية الشباك الإسلامي من الناحية التنظيمية والمالية، مع وجود هيئة الرقابة الشرعية على مستوى البنك أو المؤسسة المالية، وأهم شيء هو القيام بعمليات بنكية إسلامية تقوم على أساس المشاركة في الربح والخسارة كعقد المرابحة وعقد المضاربة وعقد الإجارة.

رغم وجود إطار قانوني ينظم إجراءات فتح الشبايك الإسلامية، إلا أن المشرع أغفل مسائل مهمة جداً والتي يمكن تلخيصها في التوصيات التالية:

1. ادراج تعديل القانون الأساسي كأحد الشروط اللازمة لتقديم منتجات بنكية جديدة.
2. النص صراحة على الجهة المخولة لها تقديم الترخيص، والمتمثلة في مجلس النقد والقرض بدلاً من بنك الجزائر، مع تبيان إجراءات الطعن في حالة رفض منح الترخيص.
3. يجب على المشرع الجزائري تحديد صلاحيات ومهام هيئة الرقابة الشرعية، وخاصة فيما يخص التدقيق الداخلي مع إضفاء الطابع الإلزامي لقراراتها.

4. من أجل ضمان استقلالية مالية تنظيمية للشبابيك الصيرفة الإسلامية، لابد من تخصيص وكالة بنكية متخصصة في الصيرفة الإسلامية، بدلاً من وحدة أو حيز أو قسم، وإن كان من الناحية العملية توجد بعض الوكالات خاصة فقط بالصيرفة الإسلامية، إلا أن المشرع لم ينص على إطارها القانوني.

الهوامش:

- 1- يزن خلف سالم العطيات، تحوّل المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية. الأردن، 1427-2007، ص 52-53-54.
- 2- مريم سعد رستم، تقييم مداخل تحوّل المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد جامعة حلب، سوريا، 1435 هـ/2014، ص 14.
- 3- مريم سعد رستم، نفس المرجع السابق، ص 14.
- 4- أحمد شعبان محمد علي، الصكوك والبنوك الإسلامية (أدوات لتحقيق التنمية)، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية-مصر، 2013، ص 6.
- 5- جلال محفوظ رضا، الأطر التنظيمية والرقابية للبنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه في العلوم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 02، 2019-2020، ص 23.
- 6- مريم سعد رستم، نفس المرجع السابق، ص 14.
- 7- مريم سعد رستم، نفس المرجع السابق، ص 25.
- 8- أحمد سفر، الموسوعة المصرفية الإسلامية، المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة الأولى، الجزء الثالث، بيروت-لبنان، 2017، ص 86-87.
- 9- يزن خلف سالم العطيات، نفس المرجع السابق، ص 52-53-54.
- 10- نظام رقم 02-20 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق 15 مارس 2020 الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، عدد 16 المؤرخة 24 مارس 2020.
- 11- نظام رقم 02-18 مؤرخ في 26 صفر 1440 الموافق 04 نوفمبر 2018 يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، عدد 73 المؤرخة في 09 ديسمبر 2018.
- 12- نظام رقم 02-97 المؤرخ في 28 ذي القعدة 1417 الموافق 06 أبريل 1997، يتضمن شروط إقامة شبكة البنوك والمؤسسات المالية المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية، عدد 73 المؤرخة 05 نوفمبر 1997.
- 13- نظام رقم 02-20 المؤرخ 15 مارس 2020 الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، السالف الذكر.
- 14- نظام رقم 08-11 مؤرخ في 03 محرم 1433 الموافق 28 نوفمبر 2011 يتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، عدد 47، المؤرخة 29 أوت 2011.
- 15- الأمر 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1424 هـ الموافق 26 أوت 2003م، والمتضمن قانون النقد والقرض المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية العدد 52، المؤرخة في 27 أوت 2003.
- 16- نظام رقم 02-97 المؤرخ 06 أبريل 1997، يتضمن شروط إقامة شبكة البنوك والمؤسسات المالية المعدل والمتمم، السالف الذكر.
- 17- الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003م، والمتضمن قانون النقد والقرض المعدل والمتمم، السالف الذكر.
- 18- الدليل الإعلامي، منشورات المجلس الأعلى الإسلامي، كراسات المجلس، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، عدد 17، 01 أبريل 2020، الجزائر.
- 19- بلوج أسماء وتومي هجيرة، الرقابة على البنوك الإسلامية الخاصة في الجزائر، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، مجلد 05، عدد 02، المركز الجامعي تندوف، 2021، ص 23-24.
- 20- نظام رقم 08-11 مؤرخ 28 نوفمبر 2011، السالف الذكر.

- 21- مسدور فارس، التمويل الإسلامي (من الفقه إلى التطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية)، دار هومة، بدون طبعة، الجزائر، 2007، ص 234.
- 22- أحمد سفر، الموسوعة المصرفية الإسلامية، الجزء الثاني، نفس المرجع السابق، ص 220.
- 23 - - تعليمة رقم 20-03 المؤرخة في 02 أبريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من البنوك والمؤسسات المالية.

التعاون بين شركات التكنولوجيا المالية والبنوك الإسلامية كحل لإرساء الصيرفة الإسلامية

إلهام حجريوة

جامعة غرداية ، hadjrioua.ilhem@univ-ghardaia.dz

تاريخ الإيداع: 2022/12/01

تاريخ المراجعة: 2023/06/04

تاريخ القبول: 2023/06/25

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى رصد واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية بالعالم، باعتبارها توجهًا حديثًا للنهوض بالقطاع المالي والمصرفي عقب الأزمة العالمية 2008، ومن خلال عرض عديد التجارب الدولية لتبني التكنولوجيا المالية بهدف استخلاص أهم السبل والحلول للاستفادة منها في إرساء الصيرفة الإسلامية، توصلت الدراسة إلى ريادة دول إسلامية وغير إسلامية كأندونيسيا والإمارات والمملكة المتحدة وحتى الولايات المتحدة في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية وانتشار عديد الخدمات الإسلامية التي تقدمها بالعالم، كما توصلت إلى أن التعاون بين البنوك الإسلامية وشركات التكنولوجيا المالية بقيادة وتأطير البنك المركزي هو حل مثالي لرفع تهديدات هذه الصناعة الحديثة وإرساء الصيرفة الإسلامية في العالم.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا مالية، بنوك إسلامية، شركات تكنولوجيا مالية، صيرفة إسلامية.

Cooperation between financial technology companies and Islamic banks as a solution to establish Islamic banking

Abstract

This study aims to monitor the reality of Islamic financial technology in the world, as a trend to advance the financial and banking sector after the global crisis of 2008, by presenting many international experiences to adopt fintech, with the aim of extracting the most important ways and solutions to benefit from them in establishing Islamic banking. We have reached the leadership of Islamic and non-Islamic countries in the field of Islamic fintech, in addition to the fact that cooperation between Islamic banks and fintech's companies is an ideal solution to establish Islamic banking in the world.

Keywords: Fintech, islamic banks, fintech's companies, islamic banking.

La coopération entre les entreprises de technologie financière et les banques islamiques comme solution pour établir le système bancaire islamique

Résumé

Cette étude vise à surveiller la réalité de la technologie financière islamique dans le monde en tant que tendance à faire progresser le secteur financier et bancaire après la crise mondiale de 2008, en fournissant de nombreuses expériences mondiales dans l'adoption de la "fintech", dans le but d'extraire les solutions les plus importantes pour en bénéficier dans l'établissement système bancaire islamique. Grâce à ces expériences, nous avons conclu que la coopération entre les banques islamiques et les entreprises de technologie financière est la meilleure solution pour établir le système bancaire islamique dans le monde.

Mots-clés: Technologie financière, banques islamiques, entreprises de technologie financière, système bancaire islamique.

- توطئة:

غيرت التكنولوجيا المالية الوجه العالمي للقطاع المالي عموماً والقطاع المصرفي على وجه الخصوص، فانتشرت العديد من الخدمات من شركات التكنولوجيا المالية والتي لطالما كانت شبيهة بالخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية والمصرفية التقليدية، لتجد نفسها هذه الأخيرة في وضع إما أن تجاري الركب وتستفيد من هذه الشركات، أو الأخذ بالتحديات وتجند استراتيجياتها للتغلب عليها، خاصة أن تلك الخدمات الحديثة المقدمة كانت أفضل من التقليدية كفاءة وفعالية وأماناً.

هذا الواقع لم يختلف بالنسبة للمؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية، فعلى الرغم من السمعة الطيبة التي كانت تحظى بها خاصة بعد الأزمة العالمية 2008، إلا أن هذه الموجة الجديدة بالقطاع والتي ظهرت بشكل كبير في نفس الفترة وضعتها في موقف لا يختلف عن المؤسسات التقليدية، حيث إن التزايد الكبير في عدد المسلمين بالعالم خاصة المهمشين مالياً منهم وجدوا في هذه الحلول ضالتهم، بعد أن تم إسقاطها على ما تتطلبه الشريعة الإسلامية ومايوافقها، فتم تحديث النسخة الإسلامية لأغلب خدمات ومنتجات التكنولوجيا المالية، وهو ماوضع المؤسسات المصرفية في مأزق والصيرفة الإسلامية على المحك، من هنا تهافت المفكرون، والسلطات المالية والنقدية الإسلامية لإيجاد السبل الحقة لدعم الصيرفة الإسلامية في ظل التعاون بين شركات التكنولوجيا المالية والبنوك الإسلامية.

إشكالية الدراسة: وعلى ضوء ما سبق جاءت هذه الدراسة لمحاولة الإجابة على الإشكالية التالية:

ماهي المزايا التي يقدمها التعاون بين شركات التكنولوجيا المالية والبنوك الإسلامية لجعله الخيار الأفضل لدعم الصيرفة الإسلامية؟
أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع في كونه موضوعاً يشغل كافة الأطراف باختلاف مناصبهم ودورهم الاقتصادي، وي طرح العديد من التساؤلات حول مستقبل البنوك الإسلامية في ظل النشاط المتزايد لشركات التكنولوجيا المالية، وإمكانية عملها جنباً لجنب وفق مقتضيات الشريعة الإسلامية وما يتطلبه الواقع المالي من ابتكارات، وقد قمنا بإعداد هذه الدراسة لتوضيح أهمية التعاون بين البنوك الإسلامية وشركات التكنولوجيا المالية انطلاقاً من عديد التجارب الدولية.

الدراسات السابقة:

تم التطرق لموضوع الدراسة من طرف بعض الدراسات التي عالجت هذه العلاقة من ناحية البنوك التقليدية، من بين هذه الدراسات نجد:

- الدراسة الأولى: دراسة خالد سحنون، مقال بعنوان "التعاون بين البنوك وشركات التكنولوجيا المالية منهاجاً لتنمية الصناعة المصرفية" بمجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة المجلد (5) العدد (3) في سنة 2022.

هدفت هذه الدراسة للوقوف على أهمية التعاون بين البنوك وشركات التكنولوجيا المالية لتنمية الصناعة المصرفية وإعادة تشكيلها، ودراسة فرضية أن هذا التعاون أفضل من إستراتيجية المنافسة، وقد توصلت الدراسة إلى أن البنوك لا تزال تخضع للقواعد والمعطيات التقليدية بالتالي فقدت الكثير من الموارد التي تستخدمها أو التي

من الممكن أن تحققها، وأن استراتيجية التعاون ستمنحها عديد المزايا وبالتالي فإن هذه الخطوة جد ضرورية لتبادل الخبرات والمنافع والقدرة على مواجهة تهديدات السوق.

- **الدراسة الثانية:** دراسة Tetiana Petrishina و Iryna Vasylychuk مداخلة بعنوان " **competition and cooperation between fintech companies and traditional financial institutions** " بالملتقى الدولي حول المستقبل المستدام: المسائل البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية سنة 2020.

هدفت الدراسة للوقوف على العلاقة بين شركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات المالية التقليدية، ودراسة فرضيات التعاون أو المنافسة بينهما، وقد توصلت الدراسة إلى أن الوضع يتطلب التعاون بين هذه المؤسسات وإلغاء فرضية المنافسة، حيث إن المؤسسات المالية التقليدية بحاجة للابتكار والرقمنة لضمان عدم خسارة عملائها، أما شركات التكنولوجيا المالية فتبحث عن الاستثمار وكسب ثقة الأفراد.

- **الدراسة الثالثة:** دراسة Janina Harasim بعنوان " **Fintechs, Bigtechs and Banks- when cooperation and when competition** " مقال بمجلة Risk and financial management المجلد 14، العدد 614، سنة 2021.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح متى يكون التعاون هو الشكل المناسب للعلاقة بين شركات التكنولوجيا المالية والبنوك ومتى تكون المنافسة هي الأفضل، وهذا من خلال دراسة الأوضاع الخارجية لسوق كلتا المؤسستين ودراسة العوامل الداخلية من موارد ومهارات، حيث توصلت الدراسة إلى أن طبيعة العلاقة بينها تعتمد على السوق الناشئة به، فشركات التكنولوجيا المالية تميل لمنافسة البنوك في الأسواق الناشئة وأسواق البلدان النامية في حين تفضل التعاون في غير هذه الأسواق.

1- مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية والصيرفة الإسلامية:

1-1 ماهية التكنولوجيا المالية:

تدمج التكنولوجيا المالية قطاعين أساسيين هما "القطاع المالي" بـ "التكنولوجيا"، وهو مصطلح حديث في العالم، وقد طرح العديد من التساؤلات حول مآل المؤسسات الناشئة في القطاع المالي بوجود شركات أخرى تقدم أنجع الحلول وأفضل الخدمات التي تستهوي الأفراد.

1-1-1 نشأة وتعريف التكنولوجيا المالية:

يعتبر مصطلح التكنولوجيا المالية مصطلحا حديثا في المجال المالي، ولم يبرز نوره بالصورة الحالية إلا بعد الأزمة المالية العالمية 2008، رغم أن بدايته كانت منذ إدخال التلغراف ومد أول كابل عبر المحيط الأطلسي، اللذين سهلا تدفق المعلومات بين القارات، ثم تلاها استغلال الحاسوب في العمل المصرفي لتحسين العمليات المصرفية في 1951⁽¹⁾، لتتطلق الابتكارات في المجال المالي عموما والمصرفي على وجه الخصوص بعدها، وتركب أول ماكينة صراف آلي في بريطانيا في 1967، لتأخذ هذه الماكينة دورها الفعال في الحياة المالية للفرد، فقد سهلت عليهم إجراء العديد من العمليات المصرفية خاصة بعد تطويرها وإضافة عديد الوظائف عليها لتصبح ضرورية لعمل البنوك وهذا خلال سنوات 1980⁽²⁾، كما شهدت سنوات الثمانينيات من هذا القرن تطوير أنظمة المقاصة والدفع الإلكتروني والخدمات المصرفية عبر الانترنت⁽³⁾، كما كان لانتهاء سوق الأوراق المالية سنة 1987 دور كبير في أن تكون هذه السنوات ربيع ثورة التكنولوجيا المالية وأوجها، حيث انشغلت الحكومات في إيجاد حلول وآليات أفضل للتحكم في سرعة تغيرات أسعار الأسهم باستخدام التكنولوجيا⁽⁴⁾، ليتم استخدام الحاسوب

في إدارة مخاطر التداول، غير أن انهيار شركة "Long-Term Capital Management" حث على التطوير والبحث أكثر⁽⁵⁾.

كانت الأزمات المالية العالمية سببا مرة أخرى في انطلاق مصطلح جديد في العالم "التكنولوجيا المالية" بعد أزمة 2008، ليتم استغلال التكنولوجيا للخروج من الآثار السلبية التي خلفتها الأزمة من زيادة القيود على منح الائتمان المصرفي وارتفاع متطلبات الرقابة، مادفع الأفراد إلى البحث على حلول جديدة للحصول على التمويل وهو ما برز من خلال منصات التمويل الرقمية، كما أن تلك الفترة بعد الأزمة مباشرة شهدت انتشار نوع جديد من العملات هي النقود الرقمية المشفرة، والتي تمثلت أول صورة لها في عملة "البيتكوين"⁽⁶⁾.

ومن هنا فإنه يمكن تعريف التكنولوجيا المالية على أنها مصطلح جمع بين المالية والتكنولوجيا والابتكار في تقديم الخدمات المالية باقتراح حلول جديدة أو تحسينها أو حتى ابتكار نماذج جديدة⁽⁷⁾.

كما يمكن تعريفها على أنها: "عبارة عن مجموعة من التقنيات، والمنصات، والأنظمة التي تقدم الخدمات المالية بطريقة سهلة وفعالة وبأقل تكلفة"⁽⁸⁾.

وقد عُرِفَت على أنها: "شركات تستخدم التكنولوجيا بالدرجة الأولى لتوليد إيرادات من خلال تقديم خدمات مالية للعملاء بشكل مباشر أو من خلال شراكات مع المؤسسات المالية التقليدية"⁽⁹⁾.

1-1-2 قطاعات التكنولوجيا المالية:

يمكن تصنيف المنتجات المقدمة من طرف شركات التكنولوجيا المالية إلى أربعة قطاعات رئيسية هي:

1-1-2-1 قطاع المدفوعات: لقد كانت أولى منتجات التكنولوجيا المالية ضمن قطاع المدفوعات، والتالي يعتبر الأكثر انتشارا واستخداما، ومن أهم ابتكارات هذا القطاع:

– محفظة الهاتف المحمول: "محافظ آمنة تعتمد على التشفير باستبدال البيانات الحساسة برموز تعريفية متفردة، تستخدم أرقاما رمزية صالحة لمدة بسيطة لمعالجة معاملة ما بناء على بطاقة المعلومات المخزنة في محفظة الهاتف المحمول"⁽¹⁰⁾.

– الخدمات المصرفية المفتوحة: تتيح هذه الخدمات للمستهلك الوصول لبياناتهم المالية ومشاركتها مع أطراف ثالثة، كما تسهل لهم تحويل الأموال ومقارنة المنتجات المقدمة من طرف المؤسسات المالية وإدارة حساباتهم وغيرها⁽¹¹⁾.

– العملة المشفرة: "عبارة عن عملات رقمية تنشأ اعتماداتها على المخرجات التكنولوجية اللامركزية"⁽¹²⁾.

1-1-2-2 قطاع التأمين: وهو "نهج يعتمد على التكنولوجيا لتحقيق سلسلة القيمة وتقديم خدمات جديدة ومبتكرة في مجال التأمين بالتركيز على العميل وباستخدام تقنيات رقمية كالذكاء الاصطناعي وغيرها"⁽¹³⁾.

1-1-2-3 قطاع التمويل: ويحتوي هذا القطاع على منصات التمويل الجماعي والتي تعرف بأنها: "منصات لتمويل المشاريع بالاعتماد على مساهمات صغيرة من عدد كبير من الأفراد باستخدام الانترنت"⁽¹⁴⁾، وظهرت في السنوات السبع الماضية عدة أشكال للتمويل الجماعي، والتي يمكن تصنيفها إلى:

– نماذج استثمارية: وتتكون هذه النماذج من:

✓ التمويل الجماعي القائم على الإقراض: يتم سداد الأموال، ويحق لمقدمي التمويل الحصول على دفعة فائدة متفق عليها تعاقديا، ويصنف هذا النموذج أيضا في نموذجين رئيسيين هما إقراض النظير إلى النظير والإقراض الاجتماعي.

✓ التمويل الجماعي القائم على المساهمة: يتم توفير الأموال في مقابل أسهم الشركة، فالمستثمرون لهم الحق في تلقي العائدات على الاستثمارات إذا كان أداء الشركة طيباً.

- نماذج غير استثمارية: وتتكون من:

✓ التمويل الجماعي القائم على المكافأة: يتم توفير الأموال في مقابل فوائد غير نقدية، تشمل الفوائد المشتركة هدية صغيرة (مكافأة) أو حجز منتج لا يزال قيد الإنتاج (طلب مسبق).

✓ التمويل الجماعي القائم على التبرعات: يتم توفير الأموال لأسباب خيرية أو رعاية دون توقع الحصول على مكافآت.

1-1-2-4 إدارة الثروات: وهي خدمات تقدمها مؤسسة لإدارة الشؤون المالية للأشخاص بغرض تحقيق أهدافهم المرغوبة⁽¹⁵⁾، من أبرز ابتكارات التكنولوجيا المالية في هذا المجال نجد المستشار الآلي والذي يعتمد على خوارزميات لاختيار الأدوات المالية التي تعمل على تحسين الأصول وفقاً لحالة العميل ولأهدافه المالية ورغباته⁽¹⁶⁾.

1-2-1 الصيرفة الإسلامية:

1-2-1-1 نشأة وتعريف البنوك الإسلامية:

تعالّت العديد من الأصوات لطلب إنشاء بنوك تتعامل وفق الشريعة الإسلامية، فظهرت حركة الإخوان المسلمين في مصر بتركيبة من العلماء الذين وضعوا الخطوط العريضة للاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية، قبل أن يحولوه لواقع ملموس، في البداية تمثل الوجه الأول لهذا الاتجاه في إنشاء العديد من المؤسسات الاقتصادية التي تعمل حسب الشريعة الإسلامية إلى جانب المؤسسات غير الإسلامية الأخرى، إلا أن هذه المؤسسات صودرت بواسطة قوانين اشتراكية دون تعويض أصحابها، وفي 1962 جاء الرد وبدأت الفكرة تظهر على أرض الواقع على يد الدكتور أحمد النجار من خلال أول بنك إسلامي "بنوك الادخار المحلية"، والذي يقوم على تجميع المدخرات من صغار الفلاحين والعمال في أماكن تواجدهم بطرق تناسب وعيهم، وهذا بعد أن تمكن الدكتور النجار من إقناع الجهات السياسية بدعم مشروعه في الوقت الذي كانت تبحث فيه عن إيجاد حلول لتعبئة المدخرات الصغيرة، وهكذا تم إعداد النظام الأساسي للمؤسسة المصرفية لتصبح مرتبطة إدارياً بإنشاء المؤسسة المصرفية العامة للادخار، وفي ماي 1963 تم افتتاح أول بنك بعد إقامة علاقات مع الاتحاد العام لبنوك الادخار في ألمانيا، وبالفعل حققت هذه التجربة نجاحاً خاصة بعد القيام بتكوين ثقافي وفني للمصرفيين وتكوين شخصي للاندماج في الوسط الريفي والمجتمع الصغير، إلا أن هذا النجاح لم يدم إلا 4 سنوات⁽¹⁷⁾.

ومن هنا يمكن تعريف المؤسسات المصرفية الإسلامية على أنها: "مؤسسة مصرفية هدفها تجميع الأموال والمدخرات من كل من لا يرغب في التعامل بالربا (الفائدة) ثم العمل على توظيفها في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة، وكذلك توفير الخدمات المصرفية المتنوعة للعملاء بما يتفق مع الشريعة الإسلامية ويحقق دعم الأهداف التنموية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع"⁽¹⁸⁾.

وتعرف على أنها: "مؤسسة مالية إسلامية تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية، كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة على ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية في مجال المعاملات والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من تشغيل الأموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الطيبة الكريمة للأمة الإسلامية"⁽¹⁹⁾.

1-2-2 خصائص البنوك الإسلامية: تتميز البنوك الإسلامية بجملة من الخصائص أهمها⁽²⁰⁾:

- عدم التعامل بالربا أخذًا وعطاءً؛
 - الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية؛
 - ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية من خلال تمويل النشاطات الأكثر نفعًا على الفرد؛
 - جمع المدخرات المعطلة ودفعها للاستثمار؛
 - العلاقة بين المصرف والعميل علاقة مشاركة قائمة على تحمل المخاطر والمشاركة في الربح والخسارة؛
 - تعتبر بنوكًا شاملة، فتأخذ صورة البنوك التجارية وبنوك الاستثمار وبنوك التنمية.
- ## 1-2-3 أهداف البنوك الإسلامية: تقوم البنوك الإسلامية بدور اجتماعي واقتصادي فعال، وتهدف لتحقيق جملة من الأهداف⁽²¹⁾:
- إحياء المنهج الإسلامي في المعاملات المالية والمصرفية بالالتزام بالقواعد والشريعة الإسلامية وكذا تنمية القيم العقائدية والأخلاقية في المعاملات؛
 - تحقيق آمال وطموحات العاملين في البنك وعمالته سواء بتقديم خدمات ذات جودة أو بتنمية الموارد البشرية بالبنك؛
 - تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تحريك الطاقات الكامنة في المجتمع للوصول إلى أقصى إنتاجية، وكذلك بتشجيع الاستثمار ومحاربة الاكتناز، والعمل على المحافظة على رؤوس الأموال في الوطن وهذا بإلغاء الفوائد الربوية، وبالتالي تخفيض تكلفة الاستثمار؛
 - تحقيق التكافل الاجتماعي بين الأفراد من خلال جملة من الآليات الإسلامية كالزكاة أو القرض الحسن وغيرها.

2- دور التكنولوجيا المالية في إرساء الصيرفة الإسلامية:

تكتسب التكنولوجيا المالية زخمًا كبيرًا، وتسبب اضطرابًا في سلسلة القيمة التقليدية للمؤسسات المالية والاقتصاد على مستوى العالم، ويتم تقديم حلول وخدمات من قبل شركات التكنولوجيا المالية بما يسمح بخلق تجربة أفضل للعملاء مقارنة بالنظام المصرفي التقليدي، وبما أن التاريخ المصرفي أظهر أن البنوك جزء لا يتجزأ من النظام الاقتصادي والاجتماعي تقليديًا كان أو إسلاميًا، فإنه وجب على البنوك التعامل مع هذه الموجة الحديثة.

2-1 ظهور التكنولوجيا المالية الإسلامية:

في عام 2007، شهدت البنوك البريطانية أول أزمة في بنوكها الخاصة بسبب الفضائح المختلفة التي شوهت ثقة وسمعة البنوك والصناعة المصرفية، في الوقت نفسه، كانت أزمة الرهن العقاري الثانوي تحدث بالبنوك الكبرى في الولايات المتحدة وفرنسا وبعض البلدان الأخرى التي كانت تشترك في مخاطر نظامية عالية، التي قد تجعلها تواجه ركودًا وبطالة مرتفعة في حالة لم تحتفظ البنوك برأس مال كاف لتعويض عملائها خلال الأزمة، ثم في النهاية إلى انهيار اقتصادي، منذ ذلك الحين، فقد أصحاب المصلحة ثقتهم في النظام المصرفي على مستوى العالم وكانوا يطالبون بنوع أكثر استقرارًا من الناحية الاجتماعية والأخلاقية والنظامية من الخدمات المصرفية، فانتشرت الخدمات المصرفية الإسلامية وصناعة التكنولوجيا المالية لملء الفراغ الحالي في صناعة التمويل من خلال ابتكاراتهما ونهجهما المختلف في المعاملات التجارية، في ذلك الوقت لقت الخدمات المصرفية الأخلاقية

قبولا واسعا، وكان للتقدم التكنولوجي أيضا دور في تسهيل النمو السريع للثورة في صناعة التكنولوجيا المالية الإسلامية إلى جانب الأسباب التالية⁽²²⁾:

- الجمع بين التمويل الإسلامي الذي يقوم على الثقة والأخلاق والتكنولوجيا المالية يخلق خدمات مالية فعالة ومرضية للعملاء؛
- نموذج أعمال التكنولوجيا المالية الذي أثبت جدارته وقيمته من خلال تجنب مواقف مثل أزمة الرهن العقاري الثانوي؛
- فقدان الثقة في الصناعة المصرفية التقليدية؛
- تغلغل الانترنت والتكنولوجيا على مستوى العالم؛
- سرعة المعاملات وتكلفتها؛
- عدم إمكانية الوصول إلى الأموال للجميع؛
- تغلب التكنولوجيا المالية على ارتفاع تكاليف الاقتراض من خلال جلب المزيد من المقرضين والمودعين من العالم أو من نفس البلاد نظرا لانتشارها، وبالتالي هي تمنح فرصة تنويع مصادر التمويل والاقتراض ما يجعلها أكثر أمانا؛

ومن هنا يمكن أن تأخذ التكنولوجيا المالية الإسلامية عدة أشكال منها:

- استخدام أدوات التكنولوجيا المالية كالبوكشين والبيانات الضخمة وغيرها في تقديم الخدمات المالية الإسلامية.
- أي تقنية مالية مقدمة في السوق الإسلامي لتلبية حاجة مالية غير ملبأة.
- أي صندوق تكنولوجيا مالية متوافق مع الشريعة الإسلامية يستثمر في البنية التحتية أو التنمية الاقتصادية في أي مكان من العالم.

2-2 تعزيز الوساطة المالية من خلال التكنولوجيا المالية الإسلامية:

تعتبر التطورات الأخيرة في استخدام التكنولوجيا لتقديم المنتجات والخدمات المالية بمثابة دفعة لصناعة التمويل الإسلامي، فهذه التكنولوجيا لديها القدرة على التغلب على القيود والتحديات التي تواجهها المؤسسات المالية التقليدية وكذلك الإسلامية في توفير الوصول إلى رأس المال للجماهير والشركات الصغيرة والمتوسطة، كما يمكنها أن تقلل من عدم تناسق المعلومات وفجوة الثقة وتحسين الشفافية وبالتالي تقليل التكلفة في الأخير، والتي تعد أحد أكبر التحديات التي تواجه المؤسسة المالية أثناء تقديم الائتمان وتجعل من صيغتي المضاربة والمشاركة قابلتين للاستمرار بعد أن كان ارتفاع تكلفة المراقبة سببا في عدم استمرارهما من الناحية المالية، كما تمتلك تقنية البلوكشين وتقنية الحسابات الموزعة DLT القدرة على تقليل/إزالة المخاطر الأخلاقية من الأعمال، وبالتالي تقليل أقساط المخاطر للشركات وهو ماسيزيد من اللجوء لبعض الخدمات كالتمويل الجماعي، من خلال تهافت الأفراد على البحث عن تمويل قائم على الأسهم لتلبية متطلباتهم التي كانت صعبة لولا هذه التقنية، وتوفر التكنولوجيا المالية للتمويل الإسلامي فرصة لتعزيز موطئ قدمه في الأسواق الحالية والتوسع بسرعة في مناطق جغرافية جديدة من خلال التقنيتين السابقتين مع كونه على الجانب الصحيح من الامتثال للشريعة واللوائح المحلية التي تحكم الأسواق المالية⁽²³⁾.

2-3 فرص وتهديدات التكنولوجيا المالية للصيرفة الإسلامية:

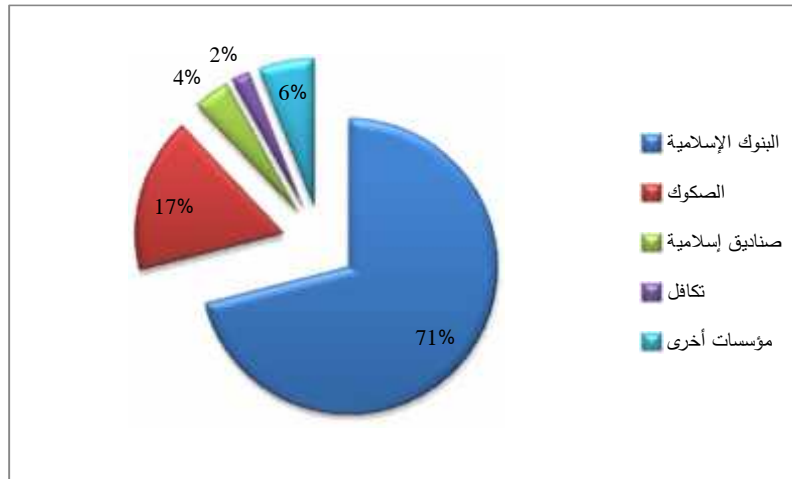
يحمل احتضان التكنولوجيا المالية في طياته العديد من الانعكاسات على المؤسسات المالية الإسلامية، ويفتح أمامها المجال سواء لاقتناص الفرص الجيدة التي توفرها، أو الوقوف أمام مشكلة التهديدات التي تشكلها أيضا⁽²⁴⁾.

2-3-1 الفرص الممنوحة من التكنولوجيا المالية للمؤسسات المالية الإسلامية:

يمكن الاستفادة من التكنولوجيا المالية باقتناص الفرص التي تقدمها والمتمثلة في:

– التعاون بين شركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات المالية الإسلامية التقليدية كالبنوك الإسلامية من شأنه أن يسمح لهذه الأخيرة بتولي دور الوسيط الممول، خاصة أنها تشكل أغلب هياكل الصناعة المالية الإسلامية في العالم بنسبة 71%، تليها صناعة الصكوك بنسبة 17%، ثم الصناديق الإسلامية والتكافل بنسبة 4% و2% على التوالي مثلما هو موضح في الشكل الآتي⁽²⁵⁾:

شكل رقم (01): مكونات الصناعة المالية الإسلامية



المصدر: عبد الكريم أحمد قندوز، (2019)، التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، ص 91.

مثالا على هذا الشكل من التعاون، تم إطلاق ابتكار في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية يسمى منصة حساب الاستثمار في ماليزيا في أوائل عام 2016، وتم وصفه بأول منصة قائمة على الانترنت تقوم بوساطة الخدمات المصرفية الإسلامية، به ستة بنوك إسلامية هي (Islam Bank Affin Islamic Bank، بنك Muamalat، بنك Maybank الإسلامي، بنك Rakyat وبنك Simpanan National)، تعتمد آليات هذه المنصة على المشاركة (عقد الشراكة) وتمويل الأسهم على أساس المضاربة، حيث تعمل البنوك كوسيط لتحصيل الأموال من المستثمرين الذين يقررون في أي المشاريع يرغبون في الاستثمار، بعد ذلك ستقوم البنوك بمطابقة الأموال مع المشاريع المناسبة التي تكون في الغالب شركات صغيرة ومتوسطة أو تلك المبتكرة، من هنا يمكن أن يتم تطوير هذا النوع من الشراكة الاستراتيجية لمنصة التمويل الجماعي لدمج صيغ التمويل الإسلامي الأخرى مثل الإجارة (عقد الإيجار) والمشاركة المتناقصة (شراكة الأسهم المتناقصة) والسلم وغيرها؛

– الوصول المباشر إلى العملاء من خلال قناة توزيع أكبر عن طريق الانترنت وتقليص تكاليف اكتساب العملاء، وهذا ماسيؤدي إلى توفير خدمات ومنتجات أرخص للعملاء.

2-3-2 التهديدات التي تشكلها التكنولوجيا المالية على المؤسسات المالية الإسلامية:

تتمثل التهديدات التي تطرحها هذه الشركات الحديثة فيما يلي:

من 10 إلى 40% من إجمالي الإيرادات المصرفية (من بينها الإيرادات الإسلامية) قد تكون معرضة للخطر بحلول عام 2025، لأن ابتكارات التكنولوجيا المالية المستقلة عن المؤسسات المصرفية يمكن أن تحقق ميزة تسعير كبيرة.

– تشكل التكنولوجيا المالية منافسا شرسا وتهديدا للمؤسسات المالية الإسلامية التقليدية من خلال اقتحامها لهامش هذه المؤسسات، ومع نمو أنواع الاستثمار القائمة على الانترنت المقدمة للمستهلكين، قد تعاني المؤسسات المالية الدولية من انخفاض في محفظة الودائع والاستثمار، وهذا راجع إلى تغيير نموذج الأعمال الذي قدمته التكنولوجيا المالية والتي تركز على العملاء في تقديم خدماتها، وبالتالي قد تواجه المؤسسات المالية الدولية التقليدية صعوبة في الحفاظ على قاعدة عملائها.

– تعد اضطرابات التكنولوجيا المالية مفيدة للمستهلكين لأنها تؤدي إلى المزيد من الخيارات التي تتماشى مع احتياجاتهم، كما تؤدي شدة المنافسة إلى تكلفة خدمات جديدة جذابة للعملاء، وهو ما يشكل خطرا خاصة على المؤسسات المصرفية الإسلامية التي قد تخسر عملاءها.

– تسهل التكنولوجيا المالية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوصول إلى التمويل المناسب خارج المؤسسات المصرفية، من خلال التمويل الجماعي الإسلامي، وهو ما يطرح إشكالية التعاون بين البنوك الإسلامية مع شركات التكنولوجيا المالية للاستفادة من هذه الخاصية ليكون التمويل الإسلامي أكثر مساهمة في تحقيق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية بشكل شامل ومنصف.

3- التعاون بين مؤسسات التكنولوجيا المالية والبنوك الإسلامية السبيل لاقتناص الفرص ومواجهة التهديدات:
من الناحية التقليدية رأت العديد من الدراسات أن خيار التعاون هو الأفضل، لأن شراء شركات التكنولوجيا المالية أو دمجها بالكامل سيؤدي إلى فقدان هذه الشركات خصائصها، والبنوك استقلاليتهما، وأن التعاون سيكون حلا مثاليا يحقق جملة من الفوائد المتمثلة في (26):

– شركات التكنولوجيا المالية: سيسمح التعاون لهذه الشركات بالتركيز على توليد الأفكار في الوقت الذي تركز فيه البنوك على تنفيذ اللوائح التنظيمية، حيث يمكن للشركات أن تتعلم من البنوك كيفية إدارة وتنفيذ الخطط والاستراتيجيات، كما ستمكن من الوصول إلى بيانات البنك التي تساعد في تقديم خدمات أكثر كفاءة وفعالية وحسب تطلعات العملاء، فتنتقل ثقتهم إليها أوتوماتيكيا.

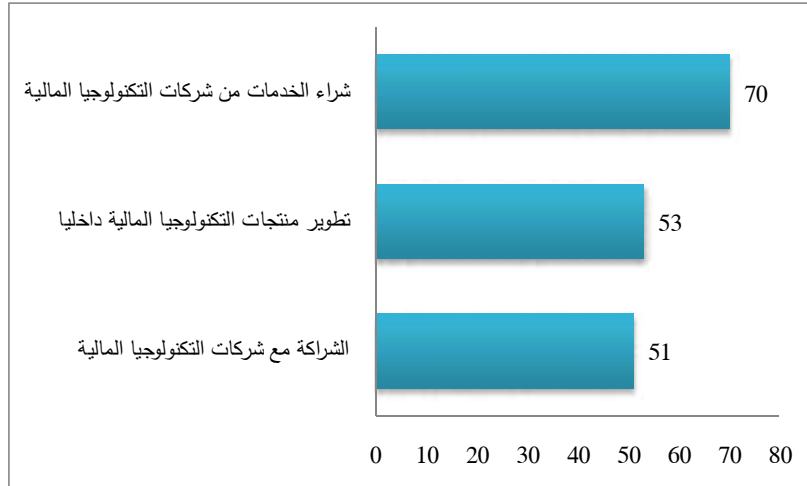
– البنوك: سيمنحها التعاون الفرصة لتغيير أفكارها وثقافتها، لتركز على اختبار منتجات تكون أكثر توجهًا للعملاء.

– العملاء: يستفيد العملاء من هذا التعاون من خلال التخلص من الوسطاء ومن التكاليف الزائدة، كما يؤدي هذا التعاون إلى معايير أمان أكثر تشددا.

3-1 استراتيجيات تبني التكنولوجيا المالية بالبنوك الإسلامية:

لا تختلف نتائج الدراسات حول التعاون بين شركات التكنولوجيا المالية والبنوك الإسلامية عن نتائجها حول التعاون مع البنوك التقليدية، فمن خلال تقرير المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية "ما بعد التحول الرقمي: التكنولوجيا المالية وتجربة العملاء" في سنة 2021، اتضح أن النهج الأكثر تفضيلا والمتبع لاعتماد حلول التكنولوجيا المالية من طرف المصارف الإسلامية يتمثل في الاستراتيجيات الموضحة بالشكل التالي (27):

شكل رقم (02): استراتيجيات اعتماد التكنولوجيا المالية في البنوك الإسلامية



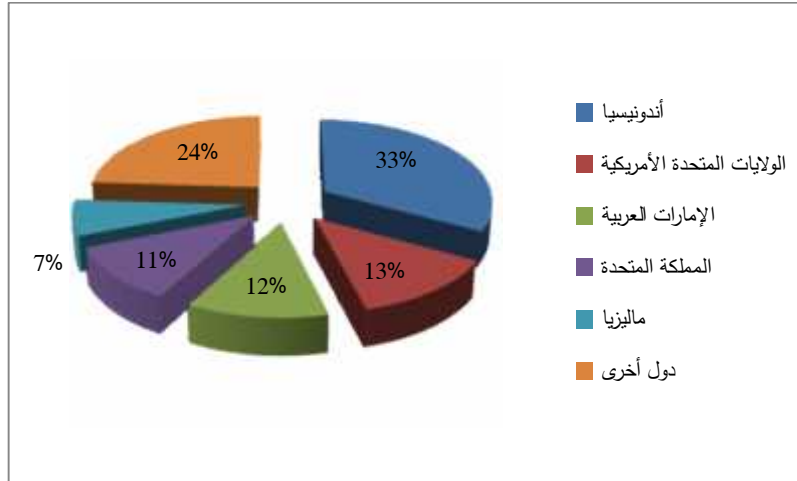
المصدر: نور الدين كروش، أسماء بلعما، زهرة سيد اعمر، مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية في ظل تطورات التكنولوجيا المالية، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد 04، العدد 02، أكتوبر 2020، ص 129.

من خلال الشكل السابق يعتبر شراء خدمات من شركات التكنولوجيا المالية الاستراتيجية الأولى لاعتماد التكنولوجيا المالية بالبنوك الإسلامية، يليها التطوير الداخلي وإقامة شراكات ثنائية مع شركات التكنولوجيا المالية كاستراتيجيات ثانية وثالثة على التوالي، من هنا يتضح جليا الحاجة الماسة لهذه الشركات من قبل البنوك، فبالرغم من اعتبار تطوير الخدمات داخليا منها ثانيا إلا أن خاصية البنك وصعوبة مواكبة التطورات والاستجابة لها بسرعة يجعل هذا الخيار صعب التحقيق نوعا ما، خاصة مع زيادة الوعي بهذا القطاع من طرف النساء والشباب، وبالتالي من خلال عمليات التعاون المناسبة ستكون صناعة التكنولوجيا المالية بالبنوك الإسلامية قادرة على اكتساب خبرة شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية الناشئة في الابتكار، وممارسة الأعمال التجارية، كما يرى Mahd Ma'Sum Billa في إصداره أن التكنولوجيا المالية هي مستقبل صناعة التمويل الإسلامي، والرغبة في تقديم خدمات بقيم أخلاقية لعدد أكبر من السكان وحمايتهم من الأزمات كأزمة 2008، فإن هذا يتطلب تسريع بنيتها التحتية الرقمية من خلال التعاون مع شركات التكنولوجيا المالية⁽²⁸⁾.

3-2 دور البنوك المركزية في دعم التكنولوجيا المالية لإرساء الصيرفة الإسلامية:

تحتل إندونيسيا، والولايات المتحدة، والإمارات العربية المتحدة، وماليزيا، والمملكة المتحدة المراتب الأولى عالميا من حيث عدد الشركات الناشئة الخاصة بالتكنولوجيا المالية، وبالنظر لعدد المسلمين بهذه الدول فإن أكبر عدد من المسلمين في العالم بأندونيسيا ولديها أكثر من 30 شركة خاصة بالتكنولوجيا المالية، تليها في المركز الثاني الإمارات العربية المتحدة ثم ماليزيا، هذا ما يعكس ضرورة وضع استراتيجيات للاقتصاد وفق الضوابط الإسلامية بهذه الدول، ويلخص الشكل الآتي توزيع شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية بالعالم⁽²⁹⁾.

شكل رقم (03): نسبة شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية بالعالم



المصدر: Rashedul, Hassen; M. Kabir, Hassan; Aliyu, Sirajo, Fintech and islamic finance (Literature Review and Research Agenda), International journal of islamic economics and finance, V03, N 01, january 2020,p82.

يلعب البنك المركزي دورا كبيرا في ازدهار التكنولوجيا المالية الإسلامية في الدول المعنية، كون التكنولوجيا المالية الإسلامية والتمويل الإسلامي لا يسيران بالضرورة جنبا لجنب، بل يمكن اعتبار التكنولوجيا المالية الإسلامية منافسا قويا للتمويل الإسلامي، لذا فإن دعم البنوك المركزية للتكنولوجيا المالية الإسلامية ضروري جدا، بالنظر للدور الكبير للتكنولوجيا المالية الإسلامية في توسيع الابتكار التكنولوجي ليشمل المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية فإنها ستكسبها مزايا تنافسية أكبر، إضافة إلى زيادة فرص تقديمها، فتزايد عدد المسلمين المحتاجين لهذه المنتجات بالعالم بسرعة كبيرة يجعل من هذه الاستراتيجية فرصة لتغلغل التكنولوجيا المالية الإسلامية، مع الأخذ بعين الاعتبار عدد المتغيرات مثل متوسط العمر المقدر في المجتمع الإسلامي بـ 24 عاما مقابل 32 عاما على مستوى العالم، بالإضافة إلى أن 15 دولة من أفضل 50 دولة من حيث انتشار الهواتف الذكية يتميز اقتصادها بكونه اقتصادا إسلاميا، كما أن 72% من سكان دول منظمة التعاون الإسلامي غير متعاملين مع البنوك، مقابل 49% فقط على مستوى العالم، انطلاقا مما سبق فإن التكنولوجيا المالية الإسلامية قادرة على الإقلاع أفضل من التكنولوجيا المالية التقليدية، إلا أنها بالطبع بحاجة ماسة لدعم البنوك المركزية والسلطات المالية، كما يمكن للبنوك المركزية والسلطات المالية الشروع في التعاون مع البنوك المركزية الأخرى من أجل الترويج لتلك البنوك الإسلامية المتقدمة في التكنولوجيا المالية الإسلامية والقادرة على الإعلان بسرعة وكفاءة عن منتجاتها وخدماتها الجديدة على مستوى العالم، وبالتالي يمكن أن يغري هذا العملاء للتعامل بالخدمات المصرفية الإسلامية ومنتجات التكنولوجيا المالية الإسلامية.

كما يمكن للبنوك المركزية دعم خدمات أخرى للتكنولوجيا المالية الإسلامية كالإقراض من النظر إلى النظر P2P المتوافق مع الشريعة الإسلامية، والتحويلات، ومحفظات الهاتف المحمول، لأنها خدمات مناسبة لاحتياجات جزء كبير من السكان في البلدان الإسلامية، كما أنها قادرة على استيعاب جزء من السكان الذين تم استبعادهم من إمكانية التعامل مع مؤسسة مصرفية ومالية تقليدية، حيث يوفر الإقراض P2P المتوافق مع أحكام الشريعة التسهيلات للمشاركة في المعاملات المالية، ويساعد في سد أو تضيق الفجوة الائتمانية الهائلة الموجودة في البلدان الإسلامية، من خلال الحفاظ على المزيد من الأموال المحلية داخل السوق المالية المحلية والسماح للبنوك

المحلية بتوليد المزيد من الأرباح، كما تسمح الخدمات الأخرى للأفراد من دفع فواتيرهم أو إرسال الأموال إلى الخارج.

لكن المشكلة الأكبر للجهات المعنية بالتكنولوجيا المالية الإسلامية هي كيفية ابتكار منتجات متوافقة فعلا مع الضوابط الإسلامية بدلا من تقليد المنتجات التقليدية، من هنا يبرز أكثر الدور الفعال للبنوك المركزية والسلطات المالية في دعم البنوك ومساعدتها على ابتكار منتجات إسلامية، بالمختصر فإن نجاح التكنولوجيا المالية في إرساء الصيرفة الإسلامية يتطلب جهودا من البنوك المركزية والسلطات المالية، وتتمثل هذه الجهود عموما في (30).

– توفير لوائح تنظيمية مرنة داعمة للتكنولوجيا المالية الإسلامية، فاللوائح المتساهلة لن تحمي المستثمرين، واللوائح الصارمة تعيق تطوير الشركات لمنتجات التكنولوجيا المالية الإسلامية، بالتالي يجب أن تحمي هذه اللوائح كافة الأطراف المشاركة في هذه العمليات.

– تقدم التكنولوجيا المالية الإسلامية مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات، على سبيل الذكر لا الحصر، المستشار الآلي الإسلامي، وهو نظام دفع عالمي متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، والمحافظ الرقمية منها المحفظة الرقمية لشركة، والتمويل الجماعي (مثل عقود التمويل الجماعي للتطورات العقارية بأندونيسيا، وصناديق استثمارية بالبورصة، والعملات المشفرة....)، وقد تمكنت هذه الخدمات من إحداث ثورة في الصناعة المصرفية الإسلامية من خلال دمج العديد من التقنيات في عملياتها على غرار الذكاء الاصطناعي، والبلوكشين، والحوسبة السحابية، والمكاتب الخلفية والأمامية، والأمن السيبراني والعقود الذكية، هذه الأخيرة سمح دمج عقود التمويل الإسلامي فيها بخفض تكلفة الخدمة إلى 95% مع سجل غير قابل لتغيير الملكية، بالتالي فإن هذه الخدمات يجب أن تكون في المتناول وسهلة الاستخدام وشفافة، وهذا لن يكون إلا بدعم من السلطات المعنية، وباعتماد منها عن طريق قوانين سواء تنظم استخدامها أو خاصة بالتقنيات سابقة الذكر التي تساعدها في تقديم هذه الخدمات.

– دعم شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية من خلال مسرعات وحاضنات أعمال، واستغلالها في التعاون بين هذه الشركات والمؤسسات المصرفية الإسلامية التقليدية.

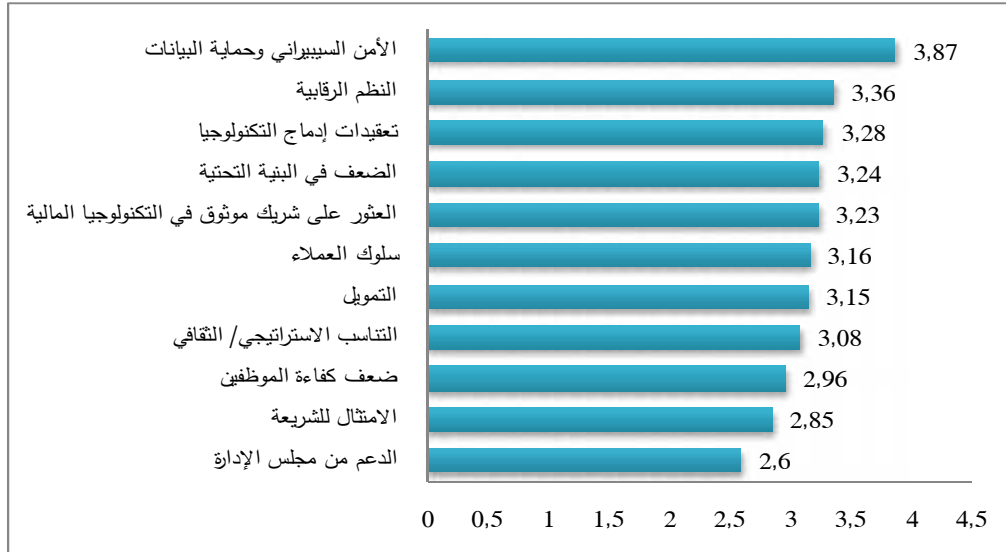
– خلق بيئة حماية تنظيمية للتكنولوجيا المالية الإسلامية ووضع إطار لعملها ومتطلبات المشاركة فيها، مثلما هو الحال في ماليزيا، حيث تم تطوير صندوق حماية يمنح مرونة تنظيمية للمؤسسات المالية وشركات التكنولوجيا المالية، حيث ضمنت السلطات المعنية في ماليزيا مواكبة قطاع الخدمات المالية للتحويل الرقمي، بتقليل إصدار الشيكات وتعزيز توجيهات الدفع الإلكتروني، كما سمحت بتحقيق التوازن بين المخاطر والابتكار من خلال التنظيم المصمم مما يساهم في تغيير سلوك المستهلك واكتشاف فرص جديدة في السوق (31).

– باعتبار أن التكنولوجيا المالية الإسلامية قطاعا ناشئا ذا نمو سريع جدا فإنه يعاني من نقص المهارات والكفاءات المدربة بالشكل الكافي، مما يستوجب تدخل البنك المركزي والسلطات المالية لتدارك هذا النقص من خلال عديد الاستراتيجيات التي تراها ملائمة.

3-3 تحديات اعتماد التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية:

على الرغم من المزايا العديدة التي وفرتها التكنولوجيا المالية للمؤسسات المصرفية الإسلامية، إلا أنها كذلك طرحت العديد من التحديات التي يستوجب على هذه المؤسسات التعامل معها.

شكل رقم (04): أهم تحديات اعتماد التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية



المصدر: نور الدين كروش، أسماء بلعما، زهرة سيد اعمر، مرجع سابق، ص128.

نلاحظ من الشكل السابق أن الأمن السيبراني وحماية البيانات من أهم التحديات التي تواجه المؤسسات المصرفية الإسلامية في حال تبني التكنولوجيا المالية كونها تفتح المجال أمام العديد من الجرائم الإلكترونية، تليها النظم الرقابية، فسرعة تطور الخدمات المالية زادت العبء على الهيئات الرقابية في فرض الإجراءات المناسبة وهي مهمة جد معقدة، فوضع اللوائح على عجل لمواكبة سرعة التكنولوجيا المالية قد يزعزع الاستقرار النقدي، كما تطرح ضرورة جذب العملاء وكيفية الاحتفاظ بهم عديد التساؤلات لدى المسؤولين عن المصارف الإسلامية خاصة إذا ما انتهجت الاستراتيجية الثانية في اعتماد التكنولوجيا المالية، ما يضعها أمام منافسة شرسة مع شركات التكنولوجيا المالية الأخرى التي بإمكانها التغلغل والوصول إلى قاعدة عملاء أوسع، تليها الصعوبات التقنية كتعميمات إدماج التكنولوجيا وضعف البنية التحتية، في حين يمثل ضعف كفاءة الموظفين ونقص دعم مجلس الإدارة لتبني هذه الثورة من التحديات الأدنى صعوبة.

– خاتمة

غيرت التكنولوجيا المالية من الوجه العالمي للقطاع المالي سواء كان وفق النظام الرأسمالي التقليدي أو النظام الإسلامي، ما أدى بالمؤسسات المالية والمصرفية إلى ملاحقة الركب، وصب اهتمامها حول هذه الصناعة الحديثة، فسعت المؤسسات المصرفية الإسلامية بالتحديد إلى استغلال هذه الظاهرة في نشر الثقافة المالية الإسلامية وفي إرساء الصيرفة الإسلامية، من خلال شراء الخدمات من شركات التكنولوجيا المالية أو إقامة شراكات معها، وإلا فإنها تقف أمام حتمية رفع سقف التحدي والقيام بتطوير هذه المنتجات داخليا.

نتائج الدراسة

توصلنا في هذه الدراسة إلى جملة من النتائج تتمثل فيما يلي:

- تمثل أندونيسيا، وماليزيا، والإمارات العربية، والولايات المتحدة والمملكة المتحدة أبرز اللاعبين في سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية.
- من 10 إلى 40% من إجمالي الإيرادات المصرفية بما في ذلك الإيرادات الإسلامية قد تكون معرضة للخطر بحلول عام 2025 إذا لم تستغل المؤسسات المصرفية ابتكارات التكنولوجيا المالية بما يخدمها.

- رغم أن الكثير من الدراسات ترى في شركات التكنولوجيا المالية تهديدا للمؤسسات المصرفية من بينها البنوك الإسلامية، إلا أن التعاون بينهما من شأنه أن يسمح لهذه الأخيرة بتولي دور الوسيط الممول.
- يلعب البنك المركزي دورا محوريا في إرساء التعاون بين شركات التكنولوجيا المالية والبنوك الإسلامية.
- تلعب العوامل التالية: انخفاض متوسط العمر في المجتمع الإسلامي المقدر بـ 24 عاما، ومعدل انتشار الهواتف الذكية المرتفع، كما يعيش 72٪ من السكان غير المتعاملين مع البنوك في الدول الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي مقارنة بنسبة 49٪ على مستوى العالم دورا مهما في انفجار ثورة تكنولوجيا مالية إسلامية، ما يظهر الضرورة الملحة للتعاون بين البنوك الإسلامية وشركات التكنولوجيا المالية.

توصيات

- على ضوء ماتم عرضه في هذه الدراسة، ومن النتائج السابقة يمكن تقديم مجموعة من التوصيات والمتمثلة في:
- ضرورة الأخذ بالتكنولوجيا المالية كفرصة لنشر الخدمات المصرفية الإسلامية.
- أخذ البنوك المركزية زمام المبادرة في تنظيم العلاقة بين البنوك الإسلامية وشركات التكنولوجيا المالية.
- تطوير التشريعات واللوائح التنظيمية بما يتوافق مع دعم التكنولوجيا المالية بالبنوك الإسلامية.
- وجوب تأسيس مسرعات الأعمال وبيئات الحماية لتشجيع الابتكار المالي الإسلامي بالبنوك الإسلامية، كما يجب الاهتمام بالموهبة التكنولوجية والكفاءات من خلال التدريب؛

قائمة المراجع

- 1- Nicoletti Bernardo, (2017), the future of fintech (Integrating finance and technology in financial services), Palgrave macmillan, rome, Italy, p14.
- 2- Mills, Karen G. (2018). Fintech & small business & the american business (How technology is transforming lending and shaping a new era of small business opportunity), Palgrave macmillan. Boston, USA, p70.
- 3- عيدة حرفوش، (2019)، التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي، مجلة آفاق علمية، المجلد 11، العدد 03، ص728.
- 4- Nicoletti Bernardo, op cit, p16.
- 5- فريد ليان حبيب، (2019)، التكنولوجيا المالية جسر القطاع المالي إلى المستقبل، اتحاد شركات الاستثمار، ص09.
- 6- Mills, Karen G, op cit, p83
- 7- Leong, K, & Sung, A, Fintech (Financial technology): what is it and how to use technologies to create business value in fintech way? international journal of innovation, v 09, N 02, 2018, p 75.
- 8- Chakraborty Sumit, (2018), Fintech: evolution or revolution; business analytics research lab, india, p05
- 9- Jay D. Wilson, JR, (2017), Creating Strategic Value through Financial Technology, John Wiley & Sons, New Jersey, p 05 .
- 10- زيد ليان حبيب، مرجع سابق، ص 29.
- 11- Tony, Boobier, (2020), AI and the Future of Banking, John Wiley & Sons Ltd, p183.
- 12- Huijian, Dong, (2023), Cryptocurrency concept, technology and applications, Jay Liebowitz, p 03.
- 13- Vanderlinden, S. L, Millie, S. M., Anderson, N., & Chishti, S, (2018), The insurtech book (the insurance technology handbook for investors, entrepreneurs and fintech visionaries), Wiley, united kingdom, p06.
- 14- Lynn, T., Rosati, P., Mooney, G. J., & Cummins, M, (2019), Disrupting Finance (FinTech and Strategy in the 21st Century), Palgrave Studies in Digital Business & Enabling Technologies, Switzerland, p02.
- 15- Chishti, S & Puschman, T, op cit, p11.
- 16- Boulaya, R, (2016), la révolution fintech- la revue banque, RB édition, paris, p44.

- 17- محمد الطاهر قادري، البشير جعيد، عبد الكريم كاكاي، (2014)، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، مكتبة حسن العصرية، بيروت، الصفحات 15-20.
- 18- سفيان أحمد عبد الله، أطروحة دكتوراه إدارة السيولة في المصارف الإسلامية العاملة في ماليزيا -دراسة تحليلية من منظور إسلامي-، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، 2015، ص14.
- 19- محمد الطاهر قادري، البشير جعيد، وعبد الكريم كاكاي، مرجع سابق، ص 26.
- 20- بن عيسى بن علي، عبد القادر قرش، الصيرفة الإسلامية كشكل من أشكال الصيرفة الشاملة في المصارف الخاصة في الجزائر - مع الإشارة لبنك البركة الجزائري-، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 08، العدد 02، دون ذكر التاريخ، ص 264.
- 21- حبيبة عبدلي، وفاء عبدلي، وهالة عبدلي، الصيرفة الإسلامية في الجزائر - واقع وتحديات-، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 07، العدد 02، جوان 2020، الصفحات 68-69.
- 22- Mahd Ma'Sum Billah,(2021) ,Islamic Fintech (insights and solutions), Springer Nature Switzerland, pp 59-60.
- 23- Umar, A. Oseni, & Ali, Nazim. S, (2019), Fintech in islamic finance (theory and practice), Routledge, New York, p73.
- 24- Hui, Ho Wen., Azwina, W. A., & Asfarina, K. S, Fintech and the Transformation of the Islamic Finance Regulatory Framework in Malaysia. Emerging Issues in Islamic Finance Law and Practice in Malaysia, 2019, pp 214-215.
- 25- عبد الكريم أحمد قندوز، (2019)، التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية، صندوق النقد العربي، أبوظبي.
- 26- Dosfleitner, G & Hornuf, L, (2019), Fintech and data privacy in Germany (An enpirical analysis with policy recommendations), Springer Nature Switzerland AG, Switzerland, pp 86-90.
- 27- نور الدين كروش، أسماء بلعما، زهرة سيد اممر، مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية في ظل تطورات التكنولوجيا المالية، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد 04، العدد 02، أكتوبر 2020.
- 28-Mahd Ma'Sum Billah, op cit, p 175.
- 29- Rashedul, Hassen; M. Kabir, Hassan; Aliyu, Sirajo, Fintech and islamic finance (Literature Review and Research Agenda), International journal of islamic economics and finance, V03, N 01, january 2020.
- 30- Mahd Ma'Sum Billah, op cit, pp 63-68.
- 31- Alam, Nafis; Syed, Nazim Ali, (2021), Fintech, Digital Currency and the Future of Islamic Finance (Strategic, Regulatory and Adoption Issues in the Gulf Cooperation Council), Gulf Research Centre Cambridge, p175.

دور الصيرفة الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

دراسة حالة بنك السلام الجزائري

جمال بنفرحات⁽¹⁾ أ.د. ليلي عياد⁽²⁾

1- جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، djamel.benferhat.etu@univ-mosta.dz

2- جامعة أحمد درايصة ادرار، ayadlila01@univ-adrar.edu.dz

تاريخ القبول: 2023/04/23

تاريخ المراجعة: 2023/04/23

تاريخ الإيداع: 2022/12/27

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الصيرفة الإسلامية، ومدى مساهمتها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دراسة حالة بنك السلام الجزائري، والدور المهم لهذه المشروعات في إنعاش التنمية الاقتصادية، إضافة إلى تحليل بعض المعطيات الاقتصادية التي توفرت من خلال بعض التقارير السنوية وهي بمثابة منهج متبع. حيث خلصت الدراسة إلى أن بنك السلام رغم حداثة تأسيسه حقق نتائج إيجابية بتوفيره لصيغ ومنتجات مالية تمويلية، وتقدمها للمهنيين والأفراد، والمؤسسات، بهدف تمكينهم من المساهمة في التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: صيرفة إسلامية، تمويل إسلامي، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، بنك السلام الجزائري.

**The Role of Islamic Banking in Financing Small and Medium Enterprises in Algeria
Case study of Al Salam Bank Algeria**

Abstract

The aim of this study is to identify the Islamic banking, to which extent they contribute to the financing of small and medium-sized enterprises through a study of the situation of Al-Salam Bank of Algeria, The important role of these projects in reviving economic development, in addition to the analysis of some economic data available through some annual reports, and it is considered as one of its methods as, The study achieved positive results by providing various financial formulas and products, with the view of enabling them to contribute to sustainable development.

Keywords: Islamic banking, islamic finance, small and medium enterprises, al-salambank of algeria

Le rôle de la banque islamique dans le financement des petites et moyennes entreprises en Algérie. Étude de cas d'Al Salam Bank Algérie

Résumé

Cette étude a pour objet de mieux connaître les banques islamiques et l'étendue de ses contributions au financement des petites et moyennes entreprises à travers le cas de la Banque Al Salam Algérie et le rôle primordial de leur projet dans le développement économique, en plus d'analyser les données économiques disponibles dans certains rapports annuels qui font partie d'un programme de suivi. Cette étude a montré que la Banque Al Salam, a pu obtenir des résultats satisfaisants en fournissant diverses formules de financement, afin de contribuer positivement au développement durable.

Mots-clés : Banques islamiques, Petite et moyenne entreprises, Banque Al Salam-Algérie,

المؤلف المرسل: جمال بن فرحات، djamelben709@gmail.com

مقدمة:

تمثل عملية التمويل القلب النابض للحياة الاقتصادية، كون القطاع الاقتصادي في حاجة للأموال للقيام بعملية الاستثمار والتنمية، من هنا ظهر دور المصارف كممول لأي نشاط، من خلال استقبال الأموال وتميئها واستثمارها وتمويل من يحتاج إليها، وتعتبر البنوك التقليدية رائدة في المجال المصرفي، التي تقوم أعمالها على أساس التعامل بالربا المحرم شرعا. ومن هنا ظهرت المصارف الإسلامية كبديل وضرورة ملحة للاستجابة لطلب العملاء أفرادا ومؤسسات الذين يرفضون التعامل بالربا.

واحدة من دول العالم تعمل على تفعيل وتنشيط الصيرفة الإسلامية في نظامها المالي "النظام رقم 02/18 والمتضمن لقواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية"، من خلال الفروع والمؤسسات المالية الإسلامية، مثل ما هو الحال بالنسبة لبنك السلام الجزائري. لقد كان لظهور الصيرفة الإسلامية في الجزائر ولوجها كوسيط مالي، تحول نوعي في اقتصاديات التمويل وتجربة رائدة، تمكن أصحاب المؤسسات من إيجاد بديل تمويلي من خلال مختلف منتجات مالية وصيغ تمويلية إسلامية، ومن هذا السياق نطرح الإشكال التالي:

• ماهو دور الصيرفة الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟.

وللإلمام بالموضوع أكثر ولتبسيط الإشكالية المطروحة نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم الصيرف الإسلامية، والتمويل الإسلامي والصيغ التمويلية؟
 - فيم تتمثل أهمية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟.
 - ما واقع التمويل الإسلامي في الجزائر؟.
- الفرضيات:** كإجابة أولية على التساؤلات الفرعية يمكن تقديم الفرضيات التالية:
- يقصد بالصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي الأعمال البنكية الصادرة عن البنوك الإسلامية.
 - تمثل عملية التمويل الشريان الحيوي والقلب النابض بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - رغم حداثة الصيرفة الإسلامية في الجزائر إلا أنها حققت نتائج إيجابية في توفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أهداف البحث: يسعى البحث إلى توضيح أهمية المصارف الإسلامية وأهم صيغ تمويلها المعتمدة في القانون الجزائري، مع الوقوف على واقع التمويل الإسلامي في الجزائر، آخذين بنك السلام الجزائري كدراسة حالة.

منهجية البحث: تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي وذلك من أجل الدراسة المعمقة لواقع التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، من خلال البيانات والمعطيات التي تم الحصول عليها من المراجع والمصادر.

1- المصارف الإسلامية:

1-1- تعريف المصارف الإسلامية:

لقد تعدد التعاريف الخاصة بالمصارف الإسلامية ومن أهمها⁽¹⁾:

- يعرف المصرف الإسلامي بأنه: "ذلك البنك أو المؤسسة التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء".

ويعرف كذلك بأنه "واسطة مالية تقوم بتجميع المدخرات وتحريكها، نظير حصة من الربح في قنوات المشاركة للاستثمار بأسلوب محرر من سعر الفائدة عن طريق أساليب المضاربة والمشاركة والمتاجرة والاستثمار المباشر، وتقديم كافة الخدمات المصرفية في إطار من الصيغ الشرعية نظير أجر بما يضمن القسط والتنمية والاستقرار". كما عرف بأنه "منظمة مالية ومصرفية اقتصادية واجتماعية، تسعى إلى جذب الموارد من الأفراد والمؤسسات، وتعمل على استخدامها الاستخدام الأفضل مع أداة الخدمات المصرفية المتعددة، وتعمل على تحقيق العائد المناسب لأصحاب رأس المال، كما تسهم في تحقيق التكافل الاجتماعي في المجتمع، وتلتزم بمبادئ ومقتضيات الشريعة الإسلامية، وذلك بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والمؤسسات مع مراعاة ظروف المجتمع".

ويعرف بأنه "نظام مصرفي يستمد أحكامه من فقه المعاملات في الشريعة الإسلامية، إذ تنضبط صيغ استقطابها وتوظيفها للأموال بضوابط الشريعة الإسلامية ووفقا لصيغ البيوع والمشاركات"⁽²⁾. يتضح من التعريفات السابقة أن المصارف الإسلامية هي عبارة عن مؤسسات مالية تعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وهدفها الرئيسي تحقيق التنمية الاقتصادية والتكافل الاجتماعي في المجتمع.

1-2- خصائص المصارف الإسلامية:

تتميز الصيرفة الإسلامية بخاصيتي: المصادقية الشرعية (أن تكون المنتجات الإسلامية موافقة للشرع بأكبر قدر ممكن)، والكفاءة الاقتصادية (يستدعي البحث في الربح القياسي، والربح البديل والتكلفة، ويمكن لمنتجات الهندسة المالية الإسلامية زيادة الكفاءة الاقتصادية عن طريق توسيع الفرص الاستثمارية في عمولات الوساطة والسمسرة)⁽³⁾.

ويمكن تمييزها عن غيرها من المصارف التقليدية بالخصائص التالية⁽⁴⁾:

1-2-1- عدم التعامل بالفوائد الربوية:

إن أهم ما يميز المصرف الإسلامي عن التقليدي استبعاده التعامل بالفائدة، لاعتبار هذه الأخيرة من قبيل الربا الذي أجمع الفقهاء على تحريمه مراعاة منها لأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع. وبدون هذه الميزة يصبح هذا المصرف كأى مصرف ربوي آخر.

1-2-2- الاستثمار في المشاريع الشرعية:

تسعى المصارف الإسلامية للاستثمار في المشاريع الحلال التي تحقق النفع للمجتمع، وذلك باعتمادها صيغ المشاركة العادلة التي تقوم على التعاون بين صاحب المال وطالب التمويل في حالة الربح أو الخسارة، مما يجعل نشاطه مميزا عن النظام التقليدي الربوي الذي يسعى إلى تحقيق أعلى سعر فائدة ممكن دون الاهتمام بطبيعة المشاريع إن كانت نافعة أو ضارة للإنسان. فلا يجوز شرعا تقديم أي تمويل لمشروع ينتج سلعا أو خدمات محرمة، بمعنى أنه لا يجوز القرض لمعصية، أو مصنع للخمر أو أي أنشطة يحرمها الإسلام وتسبب ضرراً للمجتمع، فهو تمويل بضوابط دينية شرعية مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية.

1-2-3- تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

يعتبر تحقيق التنمية الاقتصادية مطلبا توليه المصارف الإسلامية اهتماما بالغا، وتسعى إلى تحقيق ذلك بإقامة مشاريع استثمارية حقيقية، تتوافق مع الضوابط الشرعية وتساهم في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي مراعية في

ذلك البعد الاجتماعي، من خلال تلبية حاجات فعلية للمجتمع، فتكون قد حققت العائد المادي والاجتماعي على حد سواء⁽⁵⁾.

1-2-4- الطابع العقائدي:

تقوم المصارف الإسلامية على اتباع أحكام الشريعة الإسلامية، وبالتالي جميع أعمالها تكون محكومة بما أحله الله، وهذا يدفعنا إلى استثمار وتمويل المشاريع التي تحقق الخير للبلاد والعباد والتقيد في ذلك بقاعدة الحلال والحرام.

1-3- أهداف المصارف الإسلامية:

للمصرف الإسلامي دور رئيسي في التنمية الاقتصادية بما يخدم الصالح العام للمجتمع ويسير وفق منظور إسلامي ومن بين الأهداف التي تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيقها ما يلي⁽⁶⁾:

1-3-1- إحياء المنهج الإسلامي في المعاملات المالية والمصرفية:

حيث تهدف المصارف الإسلامية إلى تحقيق منهج الله على أرضه فيما يختص بالمعاملات المالية والمصرفية وذلك من خلال:

- الالتزام بالقواعد والمبادئ الإسلامية في المعاملات المالية والمصرفية.
- الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في المعاملات المصرفية والمالية بالتزامها هي أولاً ثم النصح والإرشاد لأفراد المجتمع باتباع السلوك الإنساني في استثمار وتوظيف أموالهم.
- تنمية القيم العقائدية والأخلاقية في المعاملات وتثبيتها لدى العاملين والمتعاملين معها.

1-3-2- تحقيق آمال وطموحات أصحاب البنك والعاملين به:

يقوم المساهمون في المصرف الإسلامي باستثمار أموالهم بالأسلوب الشرعي، إضافة إلى أن العاملين فيه يقومون بأعمال يحرصون فيها على مراعاة أحكام الشريعة الإسلامية.

1-3-3- تحقيق التنمية الاقتصادية:

- تساهم المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال:
- تحريك الطاقات الكامنة في المجتمع للوصول إلى أقصى إنتاجية ممكنة، بما يكفل التغيير المنشود في الشرع، ولا شك أن تحريك الطاقات الكامنة في المجتمع أياً كان نوع هذه الطاقات (بشرية، مادية.....) فإنه نوع من التغيير في المجتمع الذي ينشده المصرف الإسلامي كهدف من أهداف المشروع الإسلامي.
- تشجيع الاستثمارات ومحاربة الاكتناز من خلال إيجاد فرص وصيغ عديدة للاستثمار تتناسب مع الأفراد والشركات، أي إيجاد البدائل لأولئك الذين يرفضون التعامل بالربا.
- العمل من أجل إبقاء رؤوس الأموال داخل الوطن، وبالتالي ازدياد الاعتماد على الموارد والإمكانات الذاتية الأساسية التي توظف داخل البلدان الإسلامية.
- إلغاء الفوائد الربوية، وتخفيض تكاليف المشاريع مما يؤدي إلى تشجيع الاستثمار وبالتالي خلق فرص عمل جديدة، وانخفاض معدل البطالة، وزيادة الدخل الوطني.
- جلب الودائع والاستثمار لتحقيق الريح من أجل المنافسة في السوق المصرفي⁽⁷⁾.

1-3-4- تحقيق التكافل الاجتماعي:

تهتم المصارف الإسلامية بتحقيق التكافل الاجتماعي من خلال:

- يحقق المصرف الإسلامي التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع بمختلف السبل، وخاصة من خلال صناديق الزكاة التي تمول عن طريق الموارد المتعددة والتي يتمثل أهمها في الزكاة المفروضة شرعا على رأس مال البنك وأرباحه، هذا إلى جانب الصدقات والتبرعات والهبات التي يتلقاها من الأفراد والمنظمات.
- توجه المصارف الإسلامية هذه الموارد إلى قنواتها الشرعية في صورة نقدية أو عينية لمختلف الجهات والأفراد المستحقين كالفقراء والمساكين والمساجد والجمعيات الخيرية.
- فضلا عن اهتمام إدارة المصارف الإسلامية بالقروض الحسنة الإنتاجية والاجتماعية، العينية والنقدية، والمساهمة في المشروعات الاجتماعية التي لا تهدف إلى الربح.
- تساعد الأنشطة الاجتماعية التي ينفرد بها المصرف الإسلامي بأدائها على تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع وتدعيم البنية الاجتماعية المحيطة به.

2- التمويل الإسلامي:

2-1- تعريف التمويل الإسلامي:

يعرف التمويل الإسلامي على أنه تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح من مالها إلى شخص يريدّها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية، ويشمل التمويل الإسلامي إطارا شاملا من الأنماط والنماذج والصيغ المختلفة التي تغطي كافة الجوانب الحياتية، حيث يتميز التمويل الإسلامي بالحصول عليه دون تكلفة (والتكلفة هي المبلغ الذي يخصم من الأجر قبل الوصول إلى الربح)، كما يوفر التمويل الإسلامي المال بصيغة مختلفة تتناسب مع تعدد النشاطات الاقتصادية، فكل نشاط أو مجموعة من الأنشطة تناسبها صيغة أو عدد محدد من الصيغ⁽⁸⁾.

وتوجد العديد من التعاريف حول التمويل الإسلامي من أهمها التالي⁽⁹⁾:

- هو أن يقوم شخص بتقديم شيء ذي قيمة مالية لشخص آخر، إما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين، من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينها بنسبة يتم الاتفاق مسبقا وفق طبيعة كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال واتخاذ القرار الإداري والاستثماري.
- هو التمويل المباح الذي يقدم الأموال العينية أو النقدية ممن يملك إلى شخص آخر (العميل) ليتصرف فيها، وذلك ضمن أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية وذلك بهدف تحقيق عائد مباح شرعا.

2-2- أنواع التمويل الإسلامي:

ينظر إلى التمويل الإسلامي من زاويتين كما يلي⁽¹⁰⁾:

- أ- التمويل التجاري: يقصد به ذلك التمويل الذي يقوم فيه المالك بتحديد نوع السلعة وامتلاكها وتحضيرها طبقا للمواصفات المطلوبة من طرف آخر مع تحمل ما ينشأ عن ذلك من التزامات ومسؤوليات مرتبطة بتملكه للسلعة واستفادته من أموال لديه نتيجة شروط مالية ميسرة للطرف الآخر لقاء ثمن يدخل فيه اعتبار الاسترباح بالمال.
- ب- التمويل المالي: هو ذلك التمويل الذي لا يتضمن التعامل مع السلعة أو خدماتها مطلقا وإنما يترتب عليه تقديم النقد الحالي لقاء نقد آجل ويتم ذلك من خلال أساليب المضاربة والمشاركة وبالتالي فإن التمويل المالي هو ذلك التمويل الذي يتضمن عبء اتخاذ القرار الاستثماري على الطرف العامل وحده وحصر دور المالك في وضع ما يملكه من نقود في المضاربة أو الأرض في المزارعة أو أشجار في المسافات تحت تصرف الطرف الآخر دون أن يكون له الحق في اتخاذ قرارات الإدارة والاستثمار.

2-3- الضوابط التي تحكم التمويل الإسلامي:

هناك العديد من الضوابط الشرعية التي تحكم التمويل الإسلامي، من أهمها ما يلي⁽¹¹⁾:

- ضابط مشروعية الحلال: ويعني ذلك أن يكون مجال المشروع الصغير حلالاً طيباً.
 - ضابط تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية: وهي المعاني والحكم التي أرادها الشارع من تشريعاته لتحقيق مصالح الخلق في الدنيا والآخرة.
 - ضابط المحافظة على المال وحمايته من المخاطر: حيث أمرنا الإسلام بالمحافظة على المال وعدم تعرضه للهلاك والضياع ولا نعطيهِ للسفهاء. كما أمرنا بأن نستثمر المال وننميهِ بما في ذلك مال اليتيم.
 - ضابط الالتزام بالأولويات الإسلامية: لقد نظمت الشريعة الإسلامية أولويات الاستثمار ورتبها الإمام الشاطبي في ثلاث مراتب هي الضروريات والحاجيات والتحسينات ولذلك لا يجوز إعطاء مشروعات الكماليات الأولوية قبل استيفاء الضروريات والحاجيات.
 - ضابط تنمية المال بالتقليب وعدم الاكتناز: حيث أمرنا الله عزوجل في كتابه الكريم بتجنب اكتناز المال. وكان لنظام زكاة المال دور مهم في منع الاكتناز، وأمر الوصي على مال اليتيم باستثماره حتى لا تأكله الصدقة.
 - ضابط التدوين المحاسبي لحفظ الحقوق: حيث أمرنا الله عزوجل في كتابه الكريم بتدوين المعاملات كما اهتم فقهاء الإسلام بفقه الكتابة، ولقد احتوى التراث الإسلامي على قرائن تثبت ذلك.
 - ضابط التوثيق لحفظ الحقوق: حيث أمرنا الله عز وجل في كتابه الكريم بتوكيد العقود والإشهاد عليها وهو ما نصت عليه العديد من آيات الكتاب المبين.
 - ضابط أداء حق الله في المال وهو الزكاة: حيث تعد زكاة المال فريضة شرعية ومن أهم مقومات النظام الاقتصادي الإسلامي.
- مما سبق يمكن القول إن هذه الضوابط تعد موجبات التمويل الفعال الهادف إلى تحقيق التنمية الشاملة كما أنها من أساسيات نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-3- منتجات وصيغ التمويل الإسلامي:

تعد الأساليب الإسلامية الهدف الحيوي والرئيسي للمصرف على اعتبار أن الاستثمارات هي ركيزة هامة في العمل المصرفي الإسلامي، ومصدراً من مصادر تحقيق الأرباح وتنمية حصة البنوك والمساهمة في تحقيق تنمية البلاد، وعليه يمكن استعراض هذه المنتجات في ما يلي⁽¹²⁾:

2-3-1- الاستثمارات القائمة على أساس المشاركة:

هي أنواع نوجزها فيما يلي⁽¹³⁾:

- المضاربة: تقوم المضاربة أساساً على تلاقي رأس المال مع جهد الإنسان لتحقيق عمل مربح، كما تعرف بأنها عقد مبني على الشركة في الربح بنسب متفق عليها مسبقاً، بين صاحب المال (البنك) والمضارب (صاحب العمل).
- المشاركة: يقصد بالمشاركة اتفاق بين طرفين أو أكثر على القيام بنشاط استثماري على أن يكون رأس المال والربح مشتركاً بينهما، وهي عقد ينشأ بين شخصين أو أكثر في رأس المال أو الجهد العضلي أو الإداري بغرض ممارسة أعمال تجارية تدر ربحاً، ولأن البنوك والمؤسسات المالية بمثابة تجار وبنص القانون، إن عدم التعامل بالفائدة يدفع البنوك والمؤسسات المالية إلى المشاركة في النشاط المقترض، أو عرض على المودع الشركة في

عمليات الاستثمار؛ وهذا النهج في المعاملات قد يغير المنظر الكلاسيكي للمالية البنكية. وأطراف العلاقة تختلف صفتهم بحسب طبيعة العملية: إما شريك أو مستثمر أو بائع أو مشترٍ، ومعاملاتها متنوعة، حيث إنها لا تخرج عن مفهوم عملية تلقي الأموال من عملية قرض والجمهور ووسائل دفع من هذا المنظور، فالمشاركة أو المساهمة في الخطر التجاري تميز الصيرفة الإسلامية عن الصيرفة التقليدية؛ فالصيرفة الإسلامية تشاركية أي أن المساهم بالمال يشارك مع الفرد أو المؤسسة في العملية التجارية، مع اقتسام الأرباح بنسب متفق عليها، أو في بيع مشترك. ويشجع هذا النمط من الصيرفة على الادخار وتعبئته⁽¹⁴⁾.

- **المغارسة:** حيث يقوم البنك الإسلامي بتطبيق هذه الصيغة من خلال القيام بشراء أراضي ثم منحها لمن يعمل فيها على سبيل المغارسة، أو أن يقوم البنك بدور العامل، حيث يؤدي العمل على أراضي الغير على سبيل المغارسة، وهذا باستخدام أجراء يكونون تحت مسؤولية البنك الإسلامي.

- **المساقاة:** هي ذلك النوع من المشاركات التي يقوم على أساس بذل الجهد من العامل في رعاية الأشجار المثمرة، وتعهده بالسقي والاعتناء والرعاية على أساس أن يوزع الناتج من الأثمار بينهما بنسب متفق عليها مسبقاً.

- **المزارعة:** تعرف بأنها عبارة عن دفع الأرض من مالكاها إلى من يزرعها أو يعمل عليها، ويقومان باقتسام الزرع بينهما، فهي بذلك عقد شركة بين مالك الأرض والعامل عليها.

2-3-2 الاستثمارات القائمة على أساس البيوع: يمكن إنجاز هذه الصيغ في ما يلي:

- **المرابحة:** هي أن يقوم البنك الإسلامي بشراء السلعة التي يحتاج إليها من السوق بناء على دراسة لأحوال السوق، أو بناء على الوعد بالشراء يتقدم به أحد عملائه، يطلب فيه من البنك شراء سلعة معينة أو استيرادها من الخارج مثلاً، ويبيدي فيها رغبته في شرائها مرة ثانية من البنك، فله أن يبيعها لطالب الشراء الأول أو لغيره من مرابحة، عن طريق إعلان قيمة الشراء مضاف إليها ما تكلف من مصروفات بشأنها.

- **السلم:** هو بيع أجل بعاجل أي أنه بيع يتقدم فيه الثمن ليقبض بمجلس العقد وتتأخر فيه السلعة أو البضاعة (المسلم فيه) لأجل مسمى، وهي على عكس البيع الآجل أي أنه معاملة مالية يتم بموجبها تعجيل دفع الثمن، وتقديمه نقداً إلى البائع الذي يلتزم بتسليم البضاعة أو السلعة المعينة والمحددة والمضبوطة بمواصفات محددة في أجل معلوم.

- **الاستصناع:** هو نوع من البيع الذي يتم فيه تبادل السلعة قبل تواجدها، ويعرف بأنه عقد مع صانع على عمل شيء معين في الذمة وهو من عقود البيوع، ويعني أن يطلب من الصانع تصنيع سلعة معينة وإذا قام بصنع السلعة المطلوبة وتسليمها تتم حالة بيع الاستصناع.

- **الإجارة:** هي تقنية تمويل حديثة تشتمل عادة على ثلاث جهات فاعلة أساسية وهي المورد (البائع أو المصنع) للآلات والمعدات، والمؤجر وهو البنك الإسلامي الذي يقوم بشراء الآلات والمعدات بغرض تأجيرها لزيائنه، والمستأجر أو الزبون الذي يقوم بطلب استئجار المعدات والآلات.

2-3-3 الخدمات التكافلية والاجتماعية: تتمثل هذه الخدمات أساساً في:

- **الزكاة:** للزكاة أهمية عظيمة في الدين الإسلامي، فهي عبارة عن اقتطاع من أموال الأغنياء لصالح الفقراء بقدر معلوم تحدده أحكام الشريعة الإسلامية، وقد أجمع الفقهاء أن الزكاة تعتبر أهم المصادر الإسلامية لتوفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل أساسي.

- **القرض الحسن:** يدخل القرض الحسن في التمويل غير الربحي، الذي تقوم به مؤسسات التمويل الإسلامية بهدف مد يد العون والمساعدة للمجتمع الذي تعمل فيه، لتمكين المستفيدين من تحسين مستوى دخلهم والتخفيف من مشكلتي الفقر والبطالة التي تعاني منها معظم الدول الإسلامية.

- **نظام الوقف:** هو تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة أي إمساك العين الموقوفة ومنع تملكها وصرف منافع العين الموقوفة على الجهة المقصودة من الوقف والمعنية به، تتم هذه العملية في صناديق وقفية تجمع فيها الأموال من الأفراد والمؤسسات على سبيل الوقف والتبرع، ثم استثمار هذه الأموال المجموعة وإنفاق عوائدها على مصارف تحقق النفع للفرد والمجتمع.

- **التأمين التكافلي:** يعتبر مجال التأمين من الحالات التلقائية التي يحدث فيها تضارب بين الشريعة الإسلامية والمؤسسات المالية التقليدية، مما أدى إلى بروز التأمين التعاوني أو التكافلي، حيث تعني كلمة التكافل المساعدة والتعاون المتبادل، وهو اتفاق أو ممارسة بين أعضاء مجموعة يطلق عليهم المشاركون، الذين يقومون بعقد اتفاق فيما بينهم لتأمين أنفسهم ضد أي خسارة أو ضرر يقع على أي واحد منهم.

2-4- مخاطر التمويل والاستثمارات في المصارف الإسلامية:

يمكن تقسيمها إلى (15):

2-4-1- مخاطر مصادرها عوامل داخلية:

- **مخاطر مصدرها المتعاملون المستثمرون:** إن طبيعة العلاقة بين المستثمر والمصرف الإسلامي المتمثلة في المشاركة في الربح والخسارة وبالتالي المشاركة في المخاطرة. كانت إحدى الأسباب المهمة في كون المستثمر من أهم مصادر مخاطر المصارف الإسلامية، ويتضح هذا الأمر من خلال المقارنة بين العمل المصرفي الإسلامي والربوي فالمصرف التقليدي يستند في أعلى استثماراته على مبدأ الإقراض والفائدة، حيث إن الصورة مختلفة في المصرف الإسلامي فالاستثمار لديه يقوم على مشاركة العميل المستثمر في إجراءات المشروع كافة.

- **مخاطر مصدرها نوعية الموارد البشرية المتاحة:** إن نوعية وطبيعة الاستثمارات التي تجريها المصارف الإسلامية تشكل مصدراً أساسياً من مصادر المخاطر التي تواجهها، نظراً لكون هذه الاستثمارات تتميز بطبيعة خاصة كالمشاركة والمرابحة والاستصناع وغيرها من المصادر.

إن هذه الطبيعة الخاصة لاستثمارات المصارف الإسلامية تتطلب ضرورة توفر نوعية مميزة من الموارد البشرية القادرة على دراسة وتقييم عمل المستثمر وتحديد مدى صلاحيته وملاءمته للمشاركة فيه من قبل المصرف الإسلامي.

حيث إن توافر هذه النوعية من الملاءمة من الموارد البشرية تمثل إحدى الضمانات الأساسية المطلوبة لمواجهة المخاطر التي تواجه تلك الاستثمارات، وإذا عجزت المصارف الإسلامية عن توفيرها أو كانت الموارد البشرية المتاحة لها غير المؤهلة فإنها سوف تصبح أحد مصادر المخاطر التي تواجه تلك الاستثمارات، وتتمثل هذه المخاطر التي يمكن أن تنتج عن هذه المصادر في الأنواع التالية:

- المخاطر التي يمكن أن تنشأ نتيجة لعدم القدرة على الدراسة واختيار العمليات الاستثمارية الملائمة.
- المخاطر التي يمكن أن تنشأ نتيجة لعدم قدرة هذه الموارد على متابعة العمليات الاستثمارية وعلى عدم القدرة على ابتكار حلول للمشاكل التي يفرزها التطبيق العملي.

- **مخاطر السمعة:** حيث تنشأ هذه المخاطر في حالة توافر رأي عام سلبي تجاه المصارف نتيجة عدم قدرته على تقديم خدماته المصرفية عبر الانترنت وفق معايير الامان والسرية والدقة مع الاستمرار والاستجابة الفورية لاحتياجات ومتطلبات العملاء وهو أمر لا يمكن تحقيقه سوى بتكثيف واهتمام المصرف بتطوير ورعاية ومتابعة الأداء بالنسبة للنشاطات الالكترونية.

2-4-2- مخاطر مصدرها عوامل خارجية

- **مخاطر مرتبطة بالأنظمة والقوانين السائدة:**

إن التعليمات والأنظمة التي تحكم عمل المصارف صممت لخدمة المصارف التقليدية فمن الطبيعي أن تواجه المصارف الإسلامية صعوبة في التعامل مع هذه التعليمات التي لا تأخذ في الاعتبار خصوصيات العمل المصرفي الإسلامي ومع ذلك فهذه المخاطر تختلف من مصرف لآخر حسب البلد الذي يعمل فيه واللوائح المصرفية التي يخضع لها

- **مخاطر مرتبطة بالرقابة الشرعية:**

إن عدم تبلور مفهوم الرقابة الشرعية في ذهن المصرف الإسلامي أدى إلى وجود مخاطر مترتبة على الرقابة الشرعية ومنها:

- قلة عدد الفقهاء المتخصصين في مجال المعاملات المصرفية والمسائل الاقتصادية الحديثة مما يؤدي إلى عدم وضوح في التصورات لهذه المسائل ومن ثم صعوبة الوصول للحكم الشرعي الصحيح فيها.

- التطور السريع والكبير في المعاملات الاقتصادية وصعوبة متابعتها بالفتوى وبيان الحكم الشرعي الخاص بها.

- عدم الاستجابة السريعة لقرارات الهيئة لإباحة بعض التصرفات، وقد تعتمد الإدارة على عدم إمام الهيئة الكامل بدقائق المعاملات المصرفية، فتقوم بصياغة السؤال وتكييفه تكييفاً معيناً أو حذف أجزاء منه، أو قد تكون صياغة السؤال مخالفة للواقع العملي ثم تقدمه للهيئة بإباحة التصرف، بناء على ما قدم لها بناء على ضيق اختصاصات الهيئة فيقتصر دورها في أغلب الأحيان على صورة وسؤال وجواب، ثم لا تقوم بتقويم الأخطاء وتقديم البديل الشرعي وتصبح بذلك واجهة شرعية تكمل بقية المواجهات لإضافة الصيغة الشرعية على المصرف ودعاية أمام جمهور المسلمين.

- **مخاطر السيولة:** تعني السيولة في مفهومها الاقتصادي قدرة وكفاءة المصارف على الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها تجاه الغير عند استحقاقها، ونظراً لأن المصارف الإسلامية ليس لها قانون خاص بها في بعض الدول التي تعمل فيها، فإنها تخضع في ذلك لقانون البنك المركزي والنسب التي يحددها، فإن لم يحتفظ المصرف الإسلامي بنسب السيول الكافية أو عجزت موارده عن تغطية التزاماته المالية أو عجز تسليمها في وقت الحاجة إليها، تعرض لمخاطر عديدة منها: توقف عن مباشرة نشاطه ووفائه بالتزاماته واهتزاز ثقة المتعاملين فيه وربما أدت إلى إفلاسه أو الاتجاه إلى سحب الودائع هذه من ناحية ومن ناحية أخرى فإن تعبئة الموارد والمدخرات المالية السائلة وتوجيهها إلى التمويل في المشروعات الاستثمارية المختلفة يعتبر العمود الفقري بالنسبة للمصارف الإسلامية ومن أهم أعمالها التي تضمن لها البقاء والاستمرار، لذلك يجب على المصارف الإسلامية أن توازن بين اعتبارات السيولة النقدية التي توفر لها القدرة على الوفاء بالتزاماتها، وبين اعتبارات الربحية التي تتطلب تشغيل وتوظيف فائض السيولة الموجودة لديها.

- **مخاطر تطبيق نسبة الاحتياطي القانوني:** إن تطبيق نسبة الاحتياطي القانوني على حساب الاستثمار في المصارف الإسلامية، يتعارض مع طبيعة هذه الحسابات، حيث إن أصحابها يودعون هذه المبالغ لاستثمارها بواسطة أدوات التمويل الشرعية متحملين عواقب الاستثمار من ربح وخسارة ومتقبلين المخاطر، التي يمكن أن تحدث في ذلك، وفرض هذه النسبة يمنع الاستفادة من توظيف كافة الأموال ويضيع الفرص الاستثمارية الجيدة وبالتالي يقلل العائد الذي يمكن الحصول عليه.

- **مخاطر تجديد السقف الائتماني:** إن تجديد البنك المركزي للحدود العليا والدنيا لأنواع التمويل وفي إطار وضع ضوابط تحكم السقوف الائتمانية، يضيع على المصرف الإسلامي فرصة الاستفادة من وجود بديل استثماري جيد، وهذا يؤدي إلى خسارة المصرف فوائد كان من الممكن تحقيقها ومن ثم يؤدي إلى رفع مستوى المخاطر التي تواجهها المصارف الإسلامية.

- **مخاطر أسعار الصرف:** تواجه المصارف خطر فقدانها لجزء من أصولها، نتيجة لتحركات أسعار الصرف على الرغم مما تتيحه القواعد المحاسبية الراسخة من الشفافية.

- **مخاطر التسعير:** تنشأ عن التغيرات في أسعار الأموال، وبوجه خاص محفظة الاستثمارات المالية وتوجد عوامل داخلية وخارجية في الظروف الاقتصادية المحلية، ومناخ الأعمال السائد في السوق، أما بالنسبة للعوامل الداخلية فتختلف بالوحدة الاقتصادية نفسها منها الهيكل التمويلي ونتيجة النشاط ومدة كفاءة التشغيل وغيرها من الظروف الداخلية.

- **مخاطر الالتزام:** ويقصد بها تعرض المصرف لعقوبات سواء في شكل جزاءات أو غرامات ممارسة نشاط معين لارتكابه مخالفات.

- **مخاطر الاستثمار:** لا يحصل المصرف الإسلامي على عائد ثابت نتيجة توظيف أموال، بل يعتمد على نتيجة مشاركته مع عملائه وبالتالي فاستثماراته معرضة للربح والخسارة.

- **مخاطر الصيرفة الإلكترونية:** أدى النمو الكبير في أنشطة المصرف الإلكتروني إلى خلق تحديات جديدة أمام المصارف والجهات الرقابية في ضوء افتقار الإدارة والعاملين بالمصارف إلى الخبرة الكافية لملاحقة تطورات المشاركة في تكنولوجيا الاتصالات إضافة إلى تصاعد إمكانية الاحتيال والغش على الشبكات المفتوحة مثل انترنت نتيجة لغياب الممارسات التقليدية والتي كان من خلالها التأكد من هوية العميل الشرعية.

3- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

3-1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعددت التعاريف المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث عرفها البنك الدولي استنادا إلى معيار عدد العمال على أنها تلك المنشآت التي توظف أقل من 50 عاملا، ويصنف المشروعات التي يعمل بها أقل من 10 عمال بالمشروعات المتناهية الصغر. أما التي بها ما بين 10-50 عاملا فتعتبر مؤسسات صغيرة، وما بين 50-100 عاملا مصنفة كمؤسسات متوسطة⁽¹⁶⁾.

أما بالنسبة للمشرع الجزائري فلقد عرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القانون 18/01 الصادر في ديسمبر 2001 والذي يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالاتي: "تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو خدمات تشغل من 1 إلى 250

شخصاً لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار وتستوفي معايير الاستقلالية⁽¹⁷⁾ والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (1): أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

نوع المؤسسة	حجم العمال	رأس المال (دج)	مجموع
مصغرة	من 01 إلى 09 عامل	أقل من 20 مليون	أقل من 10 مليون
صغيرة	من 10 إلى 49 عامل	من 20 إلى 200 مليون	من 10 إلى 100 مليون
متوسطة	من 50 إلى 250 عامل	محصولين 200 مليون و 2 مليار	من 100 إلى 500 مليون

المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77، الصادرة بتاريخ 15-12-2001

3-2- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

لقد تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خاصة بعد صدور الأمر 01-03 في سنة 2001 الخاص بتطوير الاستثمار والقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 15/12/2001 والذي يهدف إلى تحسن المحيط الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول (2): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب طبيعتها للفترة 2010-2019

طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العمومية
2010	618515	557
2011	658737	572
2012	711275	561
2013	777259	547
2014	854511	544
2015	934037	532
2016	1036231	390
2017	1074236	267
2018	1092908	262
2019	1193116	243

المصدر: النشريات الإحصائية عن وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار

يلاحظ من الجدول أنه انطلاقاً من سنة 2010 إلى غاية 2019 فإن نسبة الزيادة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد قاربت نسبة 55 %، وأن 99.97% هي عبارة عن مؤسسات خاصة حيث شهدت إنشاء 574601 مؤسسة جديدة.

جدول (3): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة 2010-2019

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
العدد	619072	659309	711832	777816	852053	934569	1022621	1074503	1093170	1193359

المصدر: النشريات الإحصائية عن وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار

يبين الجدول أعلاه تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2010-2019 المتزايد باستمرار سنة بعد سنة، حيث تم خلال هذه الفترة إنشاء 474098 مؤسسة، وهذا راجع إلى الاهتمام المتزايد بهذا القطاع.

3-3- أهمية التمويل لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يعد التمويل المالي الأداة الأساسية للحركة الاقتصادية، فبفضله يستطيع المستثمر أن ينفذ فكرة مشروعه ويحقق المنتج أو الخدمة أو الصناعة التي خطط ورسم لها، فكثير من المستثمرين يمتلكون أفكارا لمشاريع صغيرة ومتوسطة ولكنهم لا يملكون التمويل المالي، ومنهم من يملك التمويل المالي ولكنهم لا يعرفون كيف يستثمرون، وهناك من يملك التمويل المالي ويملك أفكارا للاستثمار ويحسن ذلك، فعندما يتوفر التمويل المالي إلى جانب فكرة المشروع تنشأ الشركات الصغيرة والمتوسطة دون حدوث عقبات في التمويل فينتج عن ذلك النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

يساهم توفر التمويل المالي في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوسعها الأمر الذي يرجع بالإيجاب على الاقتصاد المحلي للدولة والاقتصاد العالمي، ويعتبر التمويل من الوظائف الأساسية للإدارة المالية فمن الطبيعي أنه كلما زاد حجم الاستثمار زاد حجم التمويل، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة أهمية التمويل، ولعل هذه الأهمية تتبع من القرارات المترتبة على التمويل، ويجب على البنوك الإسلامية أن لا تنظر إلى حجم ما لديها من تمويل لتغطي به حجما معيناً من المشاريع بل عليها أن تنظر برؤية أبعد من ذلك لكي تقوم بعملية حسابية عكسية وهي وضع توقع مستقبلي لعدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يتطلب السوق وجودها وبناء على ذلك توقع حجم التمويل المطلوب ولتسعى بعد ذلك لتوفره بطرقها الخاصة وتحفيز المستثمرين والمساهمين في البنوك⁽¹⁸⁾.

3-4- الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

ويمكن إبراز هذا الدور من خلال ما يلي⁽¹⁹⁾:

3-4-1- تحسين معدلات النمو الاقتصادي: وذلك من خلال مساهمتها في زيادة الناتج المحلي الخام، والناتج الوطني والقيمة المضافة، إذا تسمح بزيادة حجم المعاملات على مستوى الاقتصاد الوطني.

3-4-2- المساهمة في إحلال الواردات وتنمية الصادرات: إن التخطيط لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لإنتاج ما يتطلبه السوق المحلي له من الأهداف الوطنية والأساسية التي تساهم في إحلال الواردات وقد تتمكن من تنمية الصادرات إذا تحققت لها المنافسة الدولية.

3-4-3- التخفيف من حدة البطالة وتوفير مناصب الشغل: تعد من أفضل الطرق للحد من مشكلة البطالة من خلال توفر فرص العمل وبكلفة أقل من كلفة توفيرها في المشروعات الكبيرة والمؤسسات الحكومية، حيث تتراوح معدلات البطالة في البلدان العربية ما بين 8% و 30% في حين تبلغ في بلد متقدم مثل اليابان الذي يعتمد على المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما نسبته 4.7%.

3-4-4- مجال مخصص لعمل المرأة: إن تشجيع المرأة على إنشاء وتملك المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإدارتها من شأنه أن يؤدي إلى زيادة درجة ثققتها بالنفس واعتمادها على قدراتها واحترامها لذاتها، هذا ما ينعكس إيجاباً على خلق قيمة مضافة للاقتصاد القومي وزيادة الدخل العائلي والارتقاء بمستوى المجتمع ككل، فضلاً عن الإسهام الجاد للمرأة في عملية التنمية.

4- واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

لقد تبنت العديد من الدول الإسلامية والعربية إصدار تشريعات وقوانين تنظم أعمال المصارف الإسلامية، ولقد كان لهذه الخطوة الأثر الكبير والواضح في ترسيخ دعائم العمل المصرفي الإسلامي، والجزائر على غرار العديد

من الدول الإسلامية والعربية فتحت المجال أمام البنوك الإسلامية لمزاولة نشاطها، وسنحاول من خلال هذا الفصل تشخيص واقع هذه الصيرفة.

4-1- المناخ التشريعي لعمل المصارف الإسلامية في الجزائر:

تواجه المصارف الإسلامية تحديات كبيرة تقف أمام نموها وتوسيع منتجاتها في السوق البنكية الجزائرية، فحصتها من هذه السوق لا تتجاوز 2 % وحسب خبراء مالية فإن الصناعة المالية الإسلامية بحاجة إلى تعزيز بنيتها التحتية، وإلى صياغة الإطار التشريعي التنظيمي الرقابي الكفيل بتوفير المناخ الملائم لنموها في البلاد.

4-2- النظام القانوني المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية:

إن تبني نصوص تنظيم الصيرفة الإسلامية في الجزائر، عرف تأخرا كبيرا، وكانت البداية سنة 2018 ممثلة في النظام 02-18 الذي جاء مقتضيا في 12 مادة، شابه الكثير من القصور والاضطرابات، أهمها غياب التعريف بالمنتجات الصيرفة الإسلامية، ثم جاء النظام 02-20 بنظرة أعم وأشمل وأكثر وضوحا، من خلال 24 مادة، وتمتمت التعليمات 03-20 ب 60 مادة تعنى بمنتجات الصيرفة الإسلامية وآليات تنفيذها⁽²⁰⁾.

4-2-1- أهدافه: يهدف النظام الداخلي رقم 02-20 من خلال هذه القواعد إلى تحديد:

- العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. وحددت ثمان عمليات بنكية متعلقة بالصيرفة الإسلامية وهي: المراقبة، والمشاركة، والمضاربة، والإجارة، والسلم، والاستصناع، وحسابات الودائع والودائع في حسابات الاستثمار.

4-2-2- شروطه: يشترط في البنك أو المؤسسة المالية الراغبة في تسويق هذه المنتجات أن تقدم معلومات في ملف طلب الحصول على الترخيص، وتتضمن شهادة المطابقة لأحكام الشريعة المسلمة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعات المالية الإسلامية، وبطاقة وصفية للمنتج ورأي مسؤول المطابقة للمصرف أو المؤسسة المالية والإجراء الواجب اتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية لشباك الصيرفة الإسلامية.

- وبعد الحصول على الترخيص المسبق من بنك الجزائر، يتعين على المصارف والمؤسسات المالية المعتمدة التي ترغب في الحصول على شهادة مطابقة منتجاتها لأحكام الشريعة، أن تخضع المنتجات لتقييم الهيئة الوطنية المؤهلة قانونا لذلك.

- واشترط بنك الجزائر أن يكون شبك الصيرفة الإسلامية مستقلا ماليا عن الدوائر والفروع الأخرى للمؤسسة المالية، وتخضع أموال الصيرفة الإسلامية لأحكام الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1424 الموافق 26 غشت 2003، باستثناء الودائع في الاستثمار التي تخضع لاتفاق مبرم مع الزبون يجيز للمصرف أن يستثمر ودائعه في محفظة عمليات شبك المالية للصيرفة الإسلامية في التمويلات التي يقوم بها المصرف⁽²¹⁾.

4-3- نبذة عن إنشاء الجزائر للمصارف الإسلامية:

قامت الجزائر بفتح المجال للصيرفة الإسلامية لتكون من نظامها المصرفي منذ أن سنت قانون النقد والقرض 10/90 الذي فتح المجال للقطاع الخاص والأجنبي لإنشاء البنوك ومنها البنوك الإسلامية في الجزائر، أين اعتبرت الجزائر من الدول السبابة لاعتماد هذا النوع من المؤسسات مقارنة بدول الجوار.

4-3-1- بنك البركة الجزائري: ويتعلق الأمر بينك البركة الجزائري الذي تأسس في 1990/12/06، ثم فتح أبوابه رسميا في 1991/05/20، وهو يعتبر أول مؤسسة مصرفية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في

الجزائر برأسمال وقدره 500.000.000 دج. مقسمة إلى 500.000 سهم، قيمة كل سهم 1000 دج، ويشترك فيه مناصفة كل من:

(بنك حكومي جزائري)، بنسبة 50 % B.A.D.R - بنك الفلاحة والتنمية الريفية وشركة دلة البركة القابضة الدولية "ومقراتها بين جدة السعودية والبحرين" بنسبة 50%، وفي آخر التقارير التي يصدرها المصرف أعلن عن نسبة 59.9 % بالنسبة لمجموعة البركة و 40.1 % بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

4-3-2- بنك الخليج: لم يقم بنك الجزائر باعتماد بنوك إسلامية أخرى رغم الطلبات التي تم إيداعها منذ سنوات، إضافة إلى ذلك سمحت السلطات الرقابية الجزائرية لبعض البنوك التقليدية على فتح نوافذ تقدم خدمات مصرفية إسلامية في نفس الوقت الذي تقدم خدماتها المصرفية التقليدية، ومن أبرز التجارب في هذا المجال بنك الخليج الجزائري التابع لشركة مشاريع الكويت القابضة، الذي بدأ نشاطه بالجزائر سنة 2002، حيث يقوم بتقديم خدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال النوافذ الإسلامية المتواجدة بفروعه كما سمحت الحكومة لثلاثة بنوك عمومية بفتح شبابيك إسلامية بدءا من نوفمبر 2017، هي بنك القرض الشعبي الوطني، وبنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وبنك التنمية المحلية.

وفي سنة 2020 منح البنك المركزي الجزائري الضوء الأخضر للبنوك العاملة في النظام المصرفي الجزائري بممارسة العمل وفق ثمانية أنواع من المعاملات الإسلامية الآتية الذكر.

4-3-3- بنك السلام.

5- دراسة ميدانية لعمليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببنك السلام في الجزائر 2016-2020

5-1- اعتماد بنك السلام الجزائري:

مصرف السلام الجزائر بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، اعتمد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة، ليكون ذلك ثاني مصرف إسلامي يدخل السوق المصرفية الجزائرية. ويقدر رأسمال مصرف "السلام" الذي تم افتتاحه بتاريخ 2008/10/20 ب: 72 مليار دينار جزائري، أي ما يقارب 100 مليون دولار ليصبح حينها أكبر المصارف الخاصة العاملة بالجزائر

تم خلال سنة 2020 رفع رأسمال المصرف إلى 15 مليار دينار جزائري امتثالا لنظام بنك الجزائر رقم 18-03 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018⁽²²⁾ المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، تتكون شبكته في سنة 2020 من 18 فرعا موزعا على التراب الوطني.

يعمل مصرف السلام الجزائر وفق استراتيجية واضحة، تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية، تضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد. ويقدم مصرف السلام خدمات للشركات وأخرى للأفراد، الأولى تتضمن العمليات المصرفية (الحساب الجاري، دفتر شيكات مجاني، وخدمة تحويل الأموال عن طريق الدفع الآلي)، والتجارة الخارجية (بوالص التحصيل، العوامل المستندية، التعهدات وخطابات الضمان البنكية)، وطرق التمويل عن طريق كل من العقود التالية (عقد المراجعة للأمر بالشراء، عقد الإيجار، عقد السلم، عقد المضاربة، عقد المشاركة، عقد الاستصناع..... الخ)، كما يوفر مجموعة من الخدمات المصرفية كأجهزة الصراف الآلي والدفع الآلي، وخدمة الدفع عبر الانترنت.

5-2- قواعد عرض البيانات المالية:

تم إعداد البيانات المالية للمصرف وفقا لأحكام نظم بنك الجزائر:

- رقم 04-09 المؤرخ في 23/07/2009 المتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على أساس البنوك والمؤسسات المالية.

- رقم 05-09 المؤرخ في 18/10/2009 المتضمن إعداد ونشر الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية.

- رقم 08/09 المؤرخ في 29/12/2009 المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

استنادا إلى النظام رقم 05-09 المشار إليه أعلاه، تتضمن البيانات المالية: الميزانية، خارج الميزانية، حساب النتائج، جدول التدفقات النقدية، جدول تغيير الأموال الخاصة، والإيضاحات التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من البيانات المالية.

5-3- نشاط بنك السلام خلال سنة 2020:

للتطرق للعمليات ذات سقف مخاطر عليا كعمليات التمويل والتجارة الخارجية، وعلى سبيل الإحصاء، فقد تمكن فريق الرقابة الخاص بالبنك بمعالجة ما يفوق 635.000 عملية تم إنجازها على مستوى مختلف فروع المصرف وهو ما سمح بطرح مجموعة من التوصيات بخصوص إدراج تقييسات على نظام المعلومات وتحسين للإجراءات الداخلية من أجل الحد وتدارك فجوات المخاطر التي يتعرض لها نشاط المصرف، وكل هذا يهدف لوضع أداة قيادية تسمح للإدارة العامة من اتخاذ مناهج التسيير التي تتماشى وخطة العمل المرسومة من طرفها وكذا إرساء وتعزيز الثقافة الرقابية بالمصرف في جميع مراكز العمل.

5-3-1- إدارة المخاطر: تطبيقا لاستراتيجية المصرف المعتمدة وتوجيهات مجلس الإدارة في سياسة إدارة المخاطر فقد تم حصر المخاطر فيما يلي⁽²³⁾:

- مخاطر التمويل: تعتبر سياسة مخاطر التمويل المرجع الأساسي الذي يحدد الإطار العام والمبادئ والقواعد الأساسية التي تقوم عليها عمليات منح التسهيلات، ومن بين أهداف وضع السياسة هو ضبط المخاطر المرتبطة بمنح الائتمان سواء كانت مخاطر ائتمان متعلقة بالطرف المقابل أو المتعلقة بالتركيزات الائتمانية وقد تم خلال سنة 2020 مراجعة تصنيف 680 متعامل أو أشخاص ذات صلة، حيث تم تصنيفهم كل حسب مستوى المخاطر وحسب قطاع النشاط وحسب المنطقة الجغرافية وحسب المنتج، هذا التصنيف يسمح بمتابعة مختلف مستوى التركيزات.

جدول (4): التمويلات حسب أصناف الحقوق المصنفة 2016-2020 الوحدة ألف دج

2020	2019	2018	2017	2016	الاصناف الحقوق المصنفة
443 529	494 732	290 823	98 638	402 823	تمويلات ذات مخاطر ممكنة 20%
1 574 565	1 449 641	255 398	120 974	571 963	تمويلات عالية المخاطر 50%
3 679 358	2 907 507	2 740 472	2 397 878	1 497 748	تمويلات صعبة التحصيل 100%

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على التقارير السنوية للسنوات 2016-2020

الشكل رقم (1): التمويلات حسب أصناف الحقوق المصنفة 2016-2020



المصدر: اعتمادا على معطيات الجدول رقم 04

من خلال الشكل رقم 1 المنجز اعتمادا على المعطيات المسجلة في الجدول رقم 04 نلاحظ أن التمويلات الصعبة التحصيل تشكل نسبة معتبرة من مجموع التمويلات، وهذا ما يعتبر من بين تحديات الموجودة أمام نجاح الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

- مخاطر التشغيل:

تشمل المهام الأساسية في عملية إدارة المخاطر تحديد وقياس المخاطر التشغيلية وهذا عن طريق التقييم الذاتي للمخاطر لكل مهنة على مستوى المصرف (خريطة المخاطر لمصرف السلام الجزائر تحوي 455 خطر) من أجل تحديد جميع المخاطر التشغيلية الناتجة عن هذه الأنشطة للقضاء أو التخفيف أو نقل أو تسيير هذه المخاطر، كما تشمل إدارة المخاطر التشغيلية مراقبة فعالة وإصدار التقارير، وقد تم تسجيل 78 حدثا تشغيليا سنة 2020 على مستوى قاعدة الأحداث للمصرف كل حسب درجة خطورته وحسب مهنته، تم وضع خطط تصحيحية تهدف إلى التخفيف أو نقل أو محو هذه الأحداث.

- **اختبارات الضغط المتعلقة بالسيولة وبالائتمان:** يهدف تحديد مستوى قدرة المصرف على الصمود أمام المخاطر ولتقييم مستوى الضعف، تم إجراء تمرين اختبار الضغط الخاص بالسيولة وبالائتمان مبني على محاكاة ثلاثة سيناريوهات، السيناريو القاعدي والسيناريو المعتدل والسيناريو الشديد، هذه السيناريوهات تعتمد على التطور السلبي للديون المصنفة والودائع على امتداد زمني محدد وبتردد نصف سنوي، وكانت نتائج الاختبار المتمثلة في مؤشر الملاءة ومؤشر السيولة كلها حسنة وممثلة للمعايير.

- **التسويق وتطوير المنتجات:** قام المصرف باستغلال المساحات الإشهارية بغرض الترويج لمنتجات المصرف عبر مختلف القنوات، فقد تم إنتاج ومضتين إشهاريتين لحسابات الاستثمار والخدمات الرقمية وتم إنجاز حملة إشهارية على إحدى القنوات المعروفة لمدة 7 أشهر، كما استقرد المصرف برعاية السهرة الليلية للمولد النبوي الشريف على القنوات الرسمية وقام برعاية حصة مزامير داود لصغار حفظة القرآن الكريم، وأيضا برامج: نسمة ربابية، دين ودنيا، قصتي مع الإسلام، صندوق الحلال وغيرها ويعتزم المصرف تطوير خدمة الرقمنة التي تسمح بتسديد الفواتير والمستحقات عبر الهاتف المحمول وكذا تطوير خدمة الرقمنة للسماح بإرسال إشعارات لصاحب

الحساب عبر الرسائل القصيرة، وسيتم إطلاق منصة رقمية مع الشريك سافيتام، ومن المتوقع أن تكون أكبر منصة تمويل استهلاكي عبر الانترنت.

وقد شارك المصرف في رعاية عدة فعاليات وتظاهرات مختلفة حيث تم المشاركة في حفل تكريمي أقيم على شرف الأطباء والممرضين (الجيش الأبيض) وكذا المساهمة في رعاية مسابقة التعليم الابتدائي أضف إلى ذلك المشاركة في فعاليات الصيرفة المالية التشاركية وتحديات التغيير كما تم التركيز على تسويق المنتجات عبر الموقع الرسمي للمصرف وشبكة مواقع التواصل إضافة إلى نشر المجلة الداخلية للمصرف شهريا وكذا مجلة الاقتصاد الإسلامي لمصرف السلام.

وفي إطار تحسين جودة الخدمات قام المصرف بإطلاق خدمة دعم العملاء للتكفل بطلبات وشكاوى المتعاملين في مدة لا تتجاوز 48 ساعة، كما أطلق المصرف خدمة الرقمنة للرد باستخدام الذكاء الاصطناعي على أسئلة المتعاملين عبر رسائل الفايبروك وكذا الموقع الرسمي للمصرف وقد بلغ عدد متابعي صفحة الفايبروك الرسمية للمصرف 140 ألف متابع، فيما سجل الموقع الرسمي للمصرف زيارة 875.000 زائر.

5-3-2- النشاط التمويلي⁽²⁴⁾:

الجدول (5): التمويل حسب التوزيع الجغرافي 2016-2020 الوحدة ألف دج

2020	2019	2018	2017	2016	المناطق الجغرافية
68,579,671	70,539,612	57,633,518	39,671,726	26,753,481	منطقة الوسط
24,483,617	17,530,676	11,784,768	4,525,241	2,088,200	منطقة الشرق
9,863,503	7,887,690	7,540,710	3,242,066	2,004,306	منطقة الغرب
2,551,022	2,847,780	868,996	-	-	منطقة الجنوب
105,477,813	98,585,758	77,827,992	47,439,033	30,845,987	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على التقارير السنوية للسنوات 2016-2020

تبين المعطيات في الجدول أعلاه تركز عملية التمويل وبصفة أعم نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر في الوسط، وإهمال المناطق الأخرى وبالأخص الجنوب، وهذا راجع لعدم تواجد فروع ومكاتب فيها من جهة، والكثافة السكانية في الوسط.

- تمويل المؤسسات: عرف حجم التمويلات الممنوحة للمتعاملين خلال سنة 2020 ارتفاعا ملحوظا نسبته 26% مقارنة بسنة 2019، رغم انخفاض عدد الملفات بنسبة 3% حيث تم التركيز على نوعية الملفات.

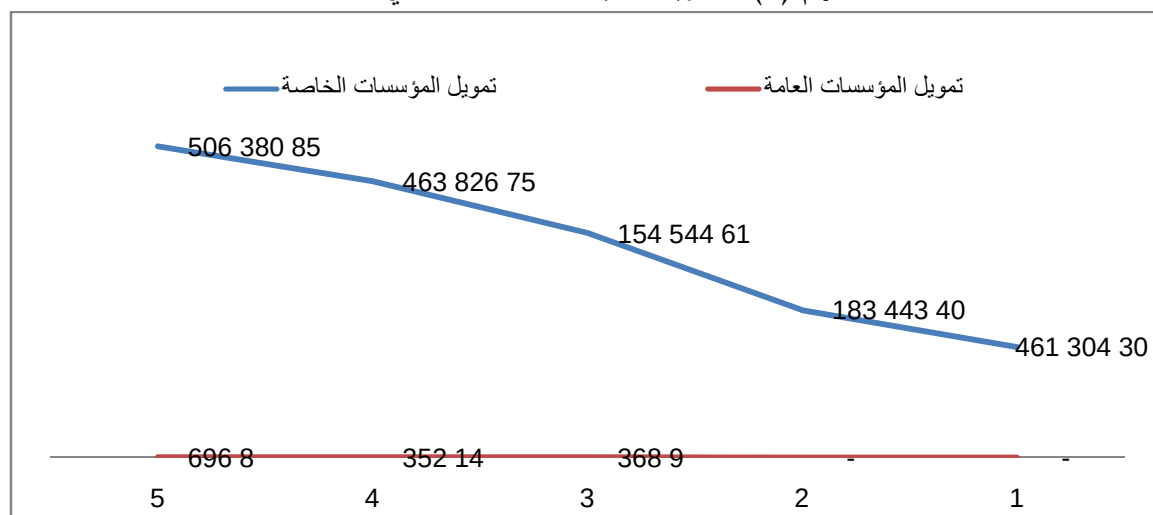
كما عرف التمويل الاستثماري تراجعا كبيرا سنة 2020 لدى جميع البنوك على غرار مصرف السلام وهذا نظرا للأوضاع الراهنة، حيث تم تعديل الوجهة الاستراتيجية للمصرف وفق المعطيات الجديدة وتمثلت خصوصا في استقطاب الشركات الكبرى ذات الجدارة الائتمانية العالية وقطاعات النشاط الأقل تأثرا بالوضع الحاضر، كما تم الحرص على التقليل قدر الإمكان من تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأقل قدرة على الصمود أمام تداعيات الأزمة الاقتصادية والصحية، وتمثل الملفات الجديدة (شركات مستقطبة عموما) نسبة 37% من إجمالي الملفات المدروسة بقيمة تقدر بـ 25.7 مليار دج، نتيجة كفاءة الخدمات وسرعة التكفل بطلبات المتعاملين من الدراسة إلى التعبئة وقد تم رفض 45 مفا ما يعادل 10% من محفظة الزبائن الخاصة بسنة 2020 وذلك أما لضعف مردودية نشاط الشركة أو ضعف البيانات المالية أو عدم توافق صيغة التمويل مع تعاليم الشريعة الإسلامية أو سياسة المصرف⁽²⁵⁾.

الجدول (6): التمويل حسب المتعامل الاقتصادي 2016-2020 الوحدة ألف دج

إشكال التمويل	2016	2017	2018	2019	2020
تمويل المؤسسات الخاصة	30,304,461	40,443,183	61,544,154	75,826,463	85,380,506
تمويل المؤسسات العامة	-	-	9,368	14,352	8,696

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على التقارير السنوية للسنوات 2016-2020

الشكل رقم (3): التمويل حسب المتعامل الاقتصادي 2016-2020



المصدر: اعتمادا على معطيات الجدول رقم 06

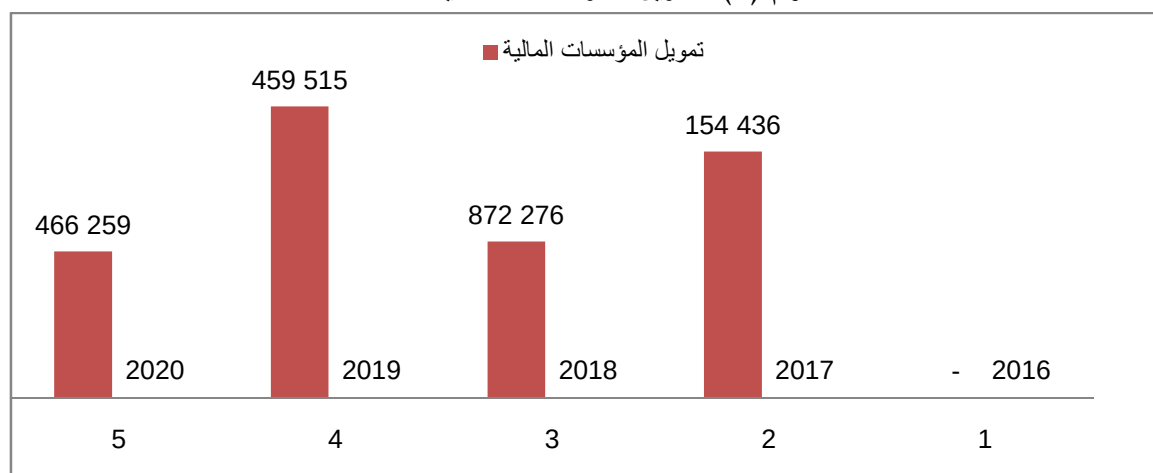
نلاحظ من الشكل رقم 3 أن نسبة التمويل لبنك السلام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تضاعفت ثلاثة مرات تقريبا من سنة 2016 إلى 2020 وهذا راجع لزيادة عدد المؤسسات والاهتمام بهذا القطاع، إضافة إلى أن مجموع التمويلات تخص القطاع الخاص، أما تمويلات القطاع العام فتعتبر شبه معدومة.

الجدول (7): تمويل المؤسسات المالية 2016-2020 الوحدة ألف دج

إشكال التمويل	2016	2017	2018	2019	2020
تمويل المؤسسات المالية	-	436,154	276,872	515,459	259,466

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على التقارير السنوية للسنوات 2016-2020

الشكل رقم (4): تمويل المؤسسات المالية 2016-2020



المصدر: اعتمادا على معطيات الجدول رقم 07

من بين أنشطة بنك السلام الجزائر تمويل المؤسسات المالية خلال الفترة 2016-2020 نجد أن سنة 2019 كانت أكبر حصيلة وأضعف حصيلة كانت سنة 2020 وهذا طبعا راجع لجائحة كورونا.

- **التمويل بالإجارة:** تمكن النشاط التمويل الإيجاري من تحقيق أرقام معتبرة بالرغم من الظروف الصحية والاقتصادية التي خيمت على الساحة الوطنية والعالمية، بلغت قيمة الملفات المعروضة على لجنة التمويلات بالإجارة 17.6 مليار دج، تم الموافقة على ما يمثل نسبة 65 % من إجمالي التمويلات المطلوبة فيما تقرر الاعتذار أو إعادة النظر في ما يعادل 28% من التسهيلات المطلوبة قدر مجموع التمويل الإيجاري سنة 2020 بقيمة 133 مليون دولار (ما يعادل 17.6 مليار دج بمعدل نمو 36% مقارنة لسنة 2019، وقد بلغت التسهيلات الممنوحة بصيغة الإجارة ضعف أرقام السنة الفارطة بقيمة 67 مليون دولار (ما يقارب 9 مليار دج) مقابل 33 مليون دولار (ما يعادل 4.4 مليار دج) مسجلة في سنة 2019 (أي نسبة نمو تقدر ب 103%)⁽²⁶⁾.

- **التمويلات الاستهلاكية:** عرف التمويل الاستهلاكي للأفراد خلال نشاط سنة 2020 اضطرابا يعود لعاملين أساسيين، أولهما التدابير المتخذة من السلطات خلال السداسي الأول لسنة 2019 والتي سققت تركيب السيارات محليا مما أثر سلبا على التمويلات الاستهلاكية للأفراد، يليه العامل الوبائي الذي أثر على مجمل النشاطات الاقتصادية وامتد إلى تعثر المتعاملين عن سداد مستحقاتهم، في ظل هذه الظروف تم توجيه نشاط الخلية إلى تحصيل الديون المتعثرة وتمويل الدراجات النارية المركبة محليا، ورقمنة التمويلات الاستهلاكية وكذلك تطوير منتج للتمويلات المصغرة، يخص النشاطات الحرفية والتجارة الصغيرة، على ضوء المعطيات السالفة، تراجع نشاط التمويل الاستهلاكي للأفراد، وقد بلغت قيمة التمويلات الاستهلاكية الممنوحة 456.7 مليون دينار جزائري سنة 2020، مقابل 8.5 مليار دينار لسنة 2019⁽²⁷⁾.

- **التمويل العقاري:** في إطار نشاط التمويل العقاري تم تحقيق الأهداف المسطرة بالرغم من الظروف والأوضاع الاقتصادية والصحية السائدة التي تعيشها البلاد بسبب نقشي وباء كورونا، بحيث عرفت التمويلات العقارية خلال سنة 2020، نشاطا مكثف جدا وهذا من خلال معالجة ملفات التمويل للأفراد وشركات الترقية العقارية لإنجاز المشاريع ذات الطابع السكني الترقوي حيث تم انتهاج سياسة انتقائية في مجال تمويل المرققين العقاريين.

- **التمويل العقاري للأفراد:** بلغت قيمة التمويلات المعبأة خلال سنة 2020 حوالي 1157 مليون دج مقابل 1300 مليون دج خلال سنة 2019 بحيث عرف التمويل العقاري نفس المستوى مقارنة بالسنة الماضية بالرغم من الأوضاع الاستثنائية الصحية السائدة التي تعيشها البلاد، كما تم إبرام عدة اتفاقيات في إطار التمويل العقاري للأفراد بين المصرف وعدة مؤسسات اقتصادية وعدة جامعات بالموازاة مع فتح فروع للمصرف، منها جامعة بركة - جامعة بسكرة - مؤسسة سيلاس للاسمنت / فرع شركة لافارج، فضلا على ذلك تمت الموافقة المبدئية لعدة اتفاقيات منها: الإذاعة الجزائرية، بريد الجزائر، ميناء عنابة، جامعة الأغواط، الشركة الجزائرية للتأمين.

- **التمويل العقاري لشركات الترقية العقارية:** تم انتهاج سياسة انتقائية في تمويل المرققين العقاريين، وقدر حجم تمويلات المصرف في إطار تمويل مشاريع الترقية العقارية مبلغ يقدر ب 76 مليون دج، وفي إطار عملية متابعة استيفاء تحصيل الضمانات العقارية من عقود ملكية أو رهون عقارية من الدرجة الأولى لصالح المصرف للعقارات الممولة من قبل المصرف لفائدة المتعاملين في إطار عمليات التمويلات العقارية للأفراد تم استيفاء أكثر من 211 عقد ملكية ورهن عقاري، كما بلغ عدد بواصيل التأمينات على السكنات الممنوحة في إطار التمويل العقاري 257 ملف.

- نشاط التجارة الخارجية: حقق نشاط التجارة الخارجية نتائج طيبة رغم الظروف الاستثنائية الصعبة التي ميزت سنة 2020، جراء تفشي جائحة كورونا التي ألقت بظلالها على كل مناحي الحياة، وأثرت بشكل سلبي على الاقتصاد العالمي بشكل عام.

لكن حافظ المصرف على تقديم أجود الخدمات للمتعاملين عبر المحافظة على تنفيذ العمليات المستندية في أقصر وقت ممكن، مما أكسب المصرف سمعة طيبة ومكانة متميزة مكنت من استقطاب متعاملين جدد.

الخاتمة:

في ختام هذه الورقة البحثية ومن خلال تناولنا لموضوع الدراسة، يمكن القول إن تطبيق الصيرفة الإسلامية وتبني أدوات وصيغ التمويل الإسلامي في القطاع المصرفي الجزائري، تتحكم فيه مجموعة من العوامل وتعرضه عدة معوقات، كمصادر مخاطر التمويل والاستثمار، وما يتعلق بالإطار القانوني والتشريعي، ومنها ما يتعلق بالموارد البشرية، هذا ما يفرض على القائمين اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة هذه التحديات لتعزيز دور الصيرفة الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

النتائج: تم التوصل إلى النتائج التالية:

- 1- تستمد الصيرفة الإسلامية أحكامها من أحكام وفقه المعاملات في الشريعة الإسلامية.
- 2- تعتمد أعمال الصيرفة الإسلامية في الجزائر على مجموعة من الفروع لمؤسسات مالية إسلامية عربية كبنك السلام الجزائري، إلى جانب النوافذ المنشأة مؤخرا في البنوك التقليدية المحلية.
- 3- الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي ليست حكرا على البنوك الإسلامية فقد تبين من خلال الدراسة وجود نوافذ للصيرفة الإسلامية ببنوك تقليدية تقدم صيغ التمويل الإسلامي.
- 4- تتعرض الصيرفة الإسلامية إلى مخاطر كبيرة بسبب اعتمادها على أموال المودعين وتتمثل في المخاطر المالية، والمخاطر التشغيلية، والمخاطر القانونية.
- 5- يوفر بنك السلام الجزائري توليفة مختلفة من الصيغ التمويلية للمؤسسات والمهنيين والأفراد للمساهمة في إنجاز المشاريع الاستثمارية وهي إيجابية رغم حداثة نشأة البنك 2008.
- 6- عدم تغطية جميع مناطق الوطن بالفروع اللازمة لتقريبها من المواطن وتقريب خدماتها.

التوصيات:

- 1- ضرورة سن قانون خاص يتعلق بالمالية الإسلامية، من خلال أحكام إنشائها والرقابة عليها، حيث تمثل الجزائر الاستثناء في المنطقة المغاربية فهي اليوم البلد المغاربي الوحيد الذي لا يعرف قانونا للمالية الإسلامية.
- 2- التوجه نحو فتح بنوك إسلامية بدل الشبابيك مما يشجع المواطن الجزائري أكثر ويزيد من ثقته في شرعية الصيرفة الإسلامية، من أجل استقطاب المستثمرين الراضين التعامل بالفوائد الربوية.
- 3- التكثيف من الدورات التكوينية لإطارات وعمال المصارف التقليدية التي تعمل بصيغ إسلامية من خلال إنشاء مركز تدريبي مصرفي لدى بنك الجزائر من أجل تأهيلهم واستيعاب آليات الرقابة على المصارف الإسلامية.
- 4- إيجاد معالجات محاسبية تراعي خصوصيات المنتجات المصرفية والمالية المستوحاة من أحكام الشريعة الإسلامية ضمن النظام المحاسبي والمالي التقليدي الساري المفعول.

- 5- تنظيم ملتقيات وندوات حول التمويل الإسلامي من طرف المصارف الإسلامية الموجودة أو من طرف الجامعات لتحسيس وتعريف العملاء والمتعاملين الاقتصاديين على خلاف أنشطتهم، بهذا النوع من التمويل مع استعراض التجارب والنماذج العربية والدولية الرائدة في هذا المجال للاستفادة من خبرتها وتجربتها.
- 6- قيام بنك السلام الجزائر بحملات إخبارية تحسيسية بالمنتجات المالية والصيغ التمويلية التي يقدمها، وتنظيم ندوات علمية وفقهية لتعريف العملاء والمتعاملين الاقتصاديين بصيغ التمويل الإسلامي.

الإحالات والهوامش:

- 01- حبيبة عبدلي، وفاء عبدلي، وهالة عبدلي، الصيرفة الإسلامية في الجزائر "واقع وتحديات". مجلة الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، المجلد 7، العدد 2، جوان 2020، ص 66.
- 02- سعيدة تلخوخ، تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر دراسة حالة بنك البركة الجزائري. مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، الجزائر، المجلد 6، العدد 1، جوان 2021، ص 59.
- 03- المرجع نفسه، ص 59.
- 04- مرجع سبق ذكره، ص 67.
- 05- عبد الرحمن بوحسون، واقع الصيرفة الإسلامية في ظل التمويل التقليدي للبنوك - الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر نمودجا-. حوليات جامعة الجزائر 1، الجزائر، المجلد 35، العدد 4، ديسمبر 2021، ص 62.
- 06- حبيبة عبدلي، وفاء عبدلي، وهالة عبدلي، مرجع سبق ذكره، ص 68.
- 07- كمال مطهري، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة بنك البركة وبنك القرض الشعبي الجزائري-. مجلة المشكاة، الجزائر، العدد 5، 2017، ص 133.
- 08- سعيدة تلخوخ، مرجع سبق ذكره، ص 60.
- 09- سمير عماري، دراسة تحليلية لواقع التمويل الإسلامي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة سكيدة 2015-2017. مجلة الباحث الاقتصادي، الجزائر، المجلد 7 العدد 11 مكرر، جوان 2019، ص 132.
- 10- المرجع نفسه، ص 134.
- 11- المرجع نفسه، ص 135.
- 12- عبد الوهاب صخري، وسمية بن علي، دورمنتجات المالية الإسلامية في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة دراسة استكشافية على مستوى بنك البوكة، بنك السلام، وبنك الخليج الجزائر. مجلة أبعاد اقتصادية، الجزائر، المجلد 11، العدد 1، جوان 2021، ص 100.
- 13- Cattelan, V. Islamic Finance in Europe: Towards a Plural Financial System. Edward Elgar Publishing, USA, 30 Apr 2013, p 247.
- 14- Dewar, J., & Hussain, M, The Islamic Finance and Markets Law Review. The law Reviews, 2019, p157.
- 15- ايمن زيد، وحמיד قرومي، ادارة مصادر مخاطر التمويل والاستثمارات في المصارف الإسلامية دراسة تطبيقية على بنك البركة الجزائري. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الجزائر، المجلد 12، العدد 3، افريل 2020 ص 434.
- 16- سمير عماري، مرجع سبق ذكره، ص 131.
- 17- قانون 18/01، الصادر في 2001/12/22 المتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المطبوعة الرسمية، الجزائر.
- 18- سمير عماري، مرجع سبق ذكره، ص 133.
- 19- عبد القادر مصطفى خداوي، خليفة منية، ومنال سبع، التنمية الاقتصادية عبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، الجزائر، المجلد 5، العدد 2، سبتمبر 2021، ص 369.
- 20- ميلود بن جوجو، قراءة في أحكام النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات التكنية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. المجلة الجزائرية لقانون الأعمال، الجزائر، العدد 1، جوان 2021، ص 89.

- 21- نظام 02-2020. المؤرخ 15-03-2020 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية، الجزائر، المطبعة الرسمية.
- 22- نظام 03-2018، المؤرخ في 18-11-2018 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية. الجزائر، الجزائر: المطبعة الرسمية.
- 24- التقارير السنوية للسنوات 2016-2020. الجزائر: بنك السلام.
- 25- المرجع نفسه.
- 26- المرجع نفسه.
- 27- المرجع نفسه.

قائمة المراجع:

• العربية

- 1- ايمن زيد، وحيد قرومي. (2020). إدارة مصادر مخاطر التمويل والاستثمارات في المصارف الإسلامية دراسة تطبيقية على بنك البركة الجزائري. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية أيمن زيد، الجزائر، المجلد 12، العدد 3، افريل 2020 الصفحات 432-446.
- 2- حبيبة عبدلي، وفاء عبدلي، وهالة عبدلي. (جوان، 2020). الصيرفة الإسلامية في الجزائر "واقع وتحديات". مجلة الحقوق والعلوم السياسية، حبيبة عبدلي، الجزائر، المجلد 7، العدد 2، جوان 2020، الصفحات 64-80.
- 3- سعيدة تلخوخ. (جوان، 2021). تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر دراسة حالة بنك البركة الجزائري. مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، سعيدة تلخوخ، الجزائر، المجلد 6، العدد 1، جوان 2021، الصفحات 56-71.
- 4- سمير عماري. (جوان، 2019). دراسة تحليلية لواقع التمويل الإسلامي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر : دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة سكيكة 2015-2017. مجلة الباحث الاقتصادي، سمير عماري، الجزائر، المجلد 7 العدد 11 مكرر، جوان 2019، الصفحات 128-148.
- 5- عبد الرحمان بوحسون. (2021). واقع الصيرفة الإسلامية في ظل التمويل التقليدي للبنوك - الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر نموذجا-. حوليات جامعة الجزائر 1، عبد الرحمان بوحسون، الجزائر، المجلد 35، العدد 4، ديسمبر 2021، الصفحات 59-72.
- 6- عبد القادر مصطفى خدوي، خليفة منية، ومنال سبع. (2021). التنمية الاقتصادية عبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، عبد القادر مصطفى خدوي، الجزائر، المجلد 5، العدد 2، سبتمبر 2021، الصفحات 365-380.
- 7- عبد الوهاب صخري، وسمية بن علي. (2021). دور منتجات المالية الإسلامية في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة دراسة استكشافية على مستوى بنك البوكة، بنك السلام، وبنك الخليج الجزائر. مجلة أبعاد اقتصادية، عبد الوهاب صخري، الجزائر، المجلد 11، العدد 1، جوان 2021، الصفحات 94-118.
- 8- كمال مطهري. (2017). دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة بنك البركة وبنك القرض الشعبي الجزائري-. مجلة المشكاة، كمال مطهري، الجزائر، العدد 5، 2017، الصفحات 130-149.
- 9- ميلود بن ححو. (جوان، 2020). قراءة في أحكام النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات التكنية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. المجلة الجزائرية لقانون الأعمال، ميلود بن ححو، الجزائر، العدد 1، جوان 2021، الصفحات 84-93.
- 10- قانون 18/01، الصادر في 22/12/2001 المتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المطبعة الرسمية، الجزائر.
- 11- نظام 03-2018. (18، 11، 2018). النظام رقم 03-2018 المؤرخ في 18-11-2018 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية. الجزائر، الجزائر: المطبعة الرسمية.

- 12- نظام 02-2020. (15 03, 2020). نظام رقم 20-02 المؤرخ 15-03-2020 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية. الجزائر، الجزائر: المطبعة الرسمية.
- 13- التقارير السنوية للسنوات 2016-2020. الجزائر السلام.: بنك

• الاجنبية

- 1- Cattelan, V. (2013). Islamic Finance in Europe: Towards a Plural Financial System. Edward Elgar Publishing, USA, 30 Apr 2013, p 65
- 2- Dewar, J., & Hussain, M, The Islamic Finance and Markets Law Review. The law Reviews, 2019, pp144-169.

تحليل طبيعة تحديات مشروع "شبابيك الصيرفة الإسلامية" في البنوك الجزائرية

عبدالنور دحاك

- تيزي وزو - abdenmour.dahak@ummo.dz

تاريخ الإيداع: 2023/01/10

تاريخ المراجعة: 2023/04/23

تاريخ القبول: 2023/05/14

ملخص

يهدف هذا البحث إلى تحليل طبيعة أهم التحديات الخاصة بـ "شبابيك الصيرفة الإسلامية" التابعة للبنوك الجزائرية في إطار أحكام النظام رقم 02-2020. وقد تم اتباع المنهج الاستنباطي بأدواته الوصفية والتحليلية لجمع مادة البحث؛ كما حاولنا استخدام المنهج المقارن في أكثر من موضع. وخلص البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الخلط بين التمويل الإسلامي والتقليدي في مؤسسة واحدة يعتبر التحدي الأكبر لمشروع شبابيك الصيرفة الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: تحديات؛ صيرفة إسلامية؛ شبابيك صيرفة إسلامية؛ بنوك جزائرية.

Analyzing the Nature of the Challenges of the "Islamic finance windows" Project in Algerian Banks

Abstract

This research aims to analyze the nature of the most important challenges related to the "Islamic banking windows" of Algerian banks within the framework of the provisions of Regulation No. 02-2020. The deductive approach was followed with its descriptive and analytical tools to collect the research material. We also tried to use the comparative approach in more than one place. The research led to a set of results, the most important of which is: The mixing between Islamic and traditional finance in one institution is considered the biggest challenge for the Islamic banking windows project.

Keywords: challenges; Islamic banking; Islamic finance windows; Algerian banks.

Analyse de la nature des enjeux du projet « guichets de finance islamique » dans les banques algériennes

Résumé

Cette recherche vise à analyser la nature des plus importants enjeux liés aux « guichets de finance islamique » des banques algériennes dans le cadre des dispositions du règlement n°02-2020. L'approche déductive a été appliquée en s'appuyant sur des outils descriptifs et analytiques afin de recueillir le corpus de recherche. La recherche a abouti à un ensemble de résultats, dont les plus importants sont: le mélange entre la finance islamique et traditionnelle dans une même institution et qui est considéré comme le plus grand défi pour le projet des guichets de finance islamique.

Mots-clés: Défis; Banque islamique; guichets de finance islamique; Banques algériennes.

إن أكثر المصارف الإسلامية اليوم لا تعبر عن التصور الكامل لنظام التمويل الإسلامي كما قرره النصوص التأسيسية والمنظرون الأوائل، ولا تحقق جميع مقاصد الشريعة في المال على النحو الذي قرره الشارع وفصله الفقهاء الكبار، فقد كانت عقود المشاركات كالمضاربة وأنواع الشركة والمزارة مثلا تعتبر هدفا أوليا لأنشطة هذه المصارف غداة تأسيسها، غير أن التمويل بالمشاركة انحسر بشكل رهيب في بدايات الانطلاقة الأولى لصالح عقود البيع الآجل ذات العوائد الثابتة. هناك أسباب عديدة تقف وراء هذا الانحسار بلا شك، وتتفاوت هذه الأسباب في ثقلها وأهميتها، غير أن العامل الأهم في ذلك يرجع إلى التراجع الأخلاقي الذي أفقد عقود المشاركات قاعدتها المنشئة لها وهي "الثقة والأمانة"، وكلاهما يستمد جذوره من الإيمان والتقوى ومبدأ التعاون بين الناس، مما يقتضي تركيزا عميقا على استعادة المنظومة الأخلاقية في المجتمعات الإسلامية، ليس لأجل استكمال منظومة التمويل الإسلامي فحسب، بل لأجل استئناف حياة راشدة في جميع المجالات⁽¹⁾.

وفي هذا الصدد، تتحمل جميع الأطراف في نموذج الاقتصاد الإسلامي قدرا من المسؤولية الاجتماعية سواء كانوا مستثمرين أو مستهلكين أو منتجين أو مزودين أو تجار. ويتوقع أن تؤثر درجة التقوى في هذا النموذج على حوافز الأفراد، ما يجعلهم يسعون لتحقيق مصالحهم الخاصة، ضمن الإطار العام للمصلحة الاجتماعية العامة. وهو أمر يختلف عن سلوك الشخص الاقتصادي في النظرية الاقتصادية الغربية⁽²⁾.

ويعتبر موضوع شبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر من المواضيع المهمة، وذلك يرجع للتوجه الجديد والحديث للبنوك الجزائرية لمنتجات الصيرفة الإسلامية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن النظام المالي والمصرفي الإسلامي ليس كأى نظام آخر، له إطاره الخاص به المستمد من الشريعة الإسلامية والذي يتميز به عن غيره من الأنظمة الوضعية، ولذلك فهناك حاجة ماسة لدراسة ظاهرة إنشاء "شبابيك الصيرفة الإسلامية" في البنوك الربوية الجزائرية للتعرف على أهم التحديات التي تواجهها.

إشكالية البحث:

كيف يمكن لـ "شبابيك الصيرفة الإسلامية" العمل في البنوك الجزائرية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية؟

أهمية البحث:

يعتبر موضوع "شبابيك الصيرفة الإسلامية" في الجزائر من مواضيع الساعة والمواضيع الجديرة بالدراسة والاهتمام وذلك يرجع للتوجه الجديد والحديث للبنوك الجزائرية لمنتجات الصيرفة الإسلامية في ظل نظام رقم 02-2020، فحسب وزير المالية السيد أيمن عبدالرحمان (الوزير الأول الحالي) فإن عدد الشبابيك التي يسعى لفتحها قبل نهاية سنة 2021 هو في حدود 320 شباك* ويعتبر هذا الرقم جد مهم من حيث المسارعة لفتح هذه الشبابيك في العديد من البنوك في القطر الوطني.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى محاولة تحليل طبيعة أهم التحديات الخاصة بعمل شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية. وهذا يأتي قبل البحث:

- في كيفية تفعيل هذه الشبابيك والفروع في البنوك الربوية.
- وأيضا قبل العمل على إيجاد الآليات ومتطلبات نجاحها في بيئة البنوك الربوية.
- وقبل معرفة دورها التمويلي في تعزيز كفاءة البنوك الربوية.

- ولا تدخل أيضا ضمن البحوث التي تعني بقياس مستوى أداء "شبابيك و فروع الصيرفة الإسلامية" في البنوك الربوية .

منهجية البحث:

اتبع البحث عدة مناهج، تمثلت في: المنهج الاستنباطي بأداتي الوصفي والتحليلي لجمع مادة البحث من مفاهيم حول مشروع "شبابيك الصيرفة الإسلامية" في البنوك الربوية؛ كما حاولنا استخدام المنهج المقارن في أكثر من موضع. وتم الاستعانة بمنهجية الدراسات الكيفية من خلال تطبيق منهج أو تقنية تحليل المحتوى، ويعرف تحليل المحتوى على أنه: "أسلوب في التحليل يهدف إلى الوصف الموضوعي المنظم والكمي لمضمون ومحتوى مادة من مواد الاتصال. وهو أداة للبحث العلمي تستخدم لتحليل مضمون الظاهرة، والمضمون الصريح لنص يراد تحليله"⁽³⁾. واعتمادنا في هذه الدراسة على تقنية تحليل المحتوى يعود لعدة أسباب منها⁽⁴⁾:

- تساهم في التقليل من الذاتية لكون التعامل في تحليل المحتوى يكون مع المصادر والوثائق بعيدا عن البشر.
- المرونة، إذ يمكن القيام بتحليل المحتوى في الوقت الذي يريده الباحث دون أن يكون ملتزما بالوقت وإجراءات الدراسة.

ومما يمكن ملاحظته على منهجية هذا البحث، هو عدم تعمقها في الخوض في المسائل الفقهية، وذلك على اعتبار أن الدراسة اقتصادية في الأساس.

وسنحاول في هذا البحث الإجابة عن إشكالية الدراسة من خلال العناصر الآتية:

أولاً: لمحة تاريخية عن مشروع الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

ثانياً: شبابيك الصيرفة الإسلامية: المفهوم والأهداف .

ثالثاً: تحديات مشروع شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية.

1-لمحة تاريخية عن مشروع الصيرفة الإسلامية في الجزائر*:

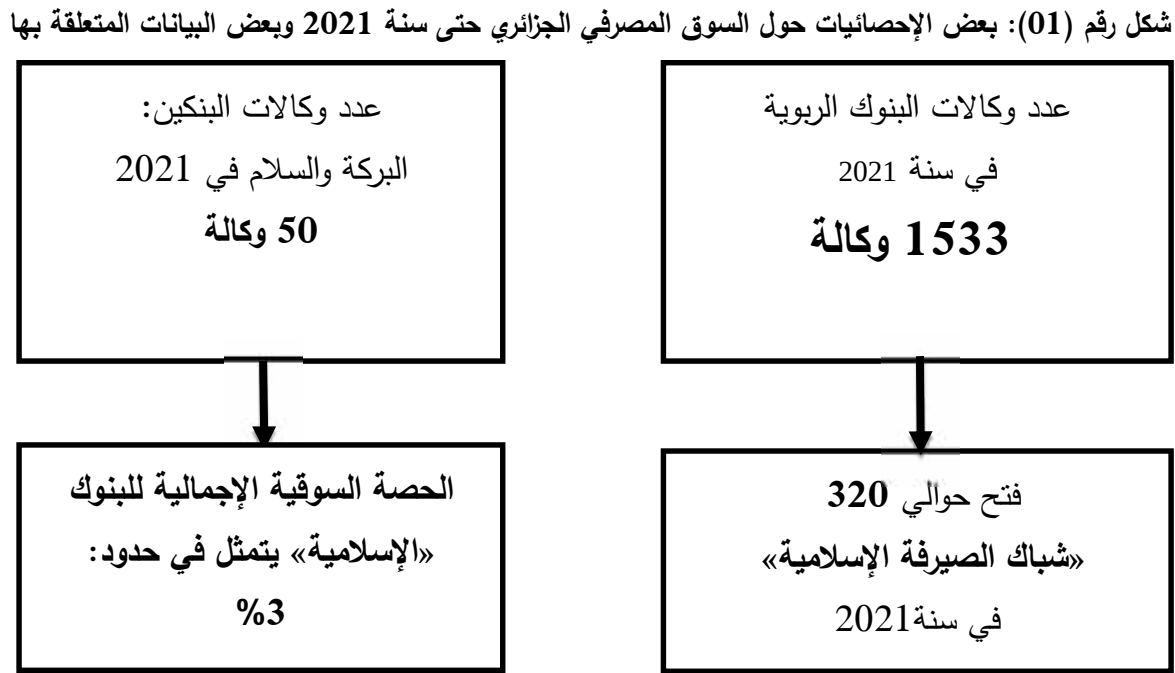
مهما تنوعت تعريفات المصرف الإسلامي فهي تتفق على أن المصرف الإسلامي مؤسسة تجارية تعمل في إطار الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها المصرفية، وأن وصفها بالإسلامي هو بيان هوية الالتزام المقررة في أسلوب التعامل الذي يسير عليها هذا البنك في علاقته مع الناس⁽⁵⁾. وباختصار، فهو نظام مصرفي يتجنب آلية الفائدة ويعتمد عن نظام المشاركة في الأرباح والخسائر والدخول في مجالات الاستثمار المباشر وتحمل المخاطر⁽⁶⁾.

كثيرا ما يشار في الدراسات إلى أن فكرة إنشاء مؤسسات التمويل الإسلامي كانت في ماليزيا سنة، 1940 أين أنشئت صناديق الادخار بدون فائدة، لتنتقل الفكرة إلى باكستان سنة 1950 وذلك بإنشاء بنك إسلامي من طرف المزارعين بهدف منح قروض تمويل لمزارعين آخرين فقراء لتمكينهم من تحسين زراعتهم بدون فوائد. غير أن مجمل الدراسات تشير إلى كون التجربة المصرية هي أول تجربة لإنشاء بنك إسلامي سنة 1963 وذلك من خلال إنشاء بنوك الادخار المحلية في صعيد مصر على يد الدكتور أحمد عبد العزيز النجار.

وقد أشار محمد ناصر في كتابه "المقالة الصحفية الجزائرية" إلى مقالة يرجع تاريخها إلى عام 1928، تدعو إلى إنشاء مصرف إسلامي يعمل في الجزائر وفق قواعد الفقه الإسلامي، وتحلل مضمونها. وقد أسفرت هذه المقالة عن محاولة إنشاء مصرف إسلامي تحت تسمية "البنك الإسلامي الجزائري" بعد أن تم إعداد قانونه الأساسي وجمع رأسماله الاسمي من قبل بعض كبار رجال أعمال مدينة الجزائر من المسلمين، لكن سلطات

الاحتلال الفرنسية تصدت لهذا المشروع وأجهضت، وكتب المقالة المشار إليها، تحت عنوان: "حاجة الجزائر إلى مصرف أهلي"، الشيخ إبراهيم أبو اليقظان، ونشرت في صحيفة "وادي ميزاب" في 1928، ولم تنشر هذه المقالة بالصيغة الإلكترونية إلى في سنة 2013. إن للمشروع دلالة قوية على تداول فكرة المصرفية الإسلامية في الجزائر ومحاولة تطبيقها، ولكنها أجهضت من قبل سلطات الاحتلال الفرنسية. وبينما فرض النظام المصرفي الربوي بالقوة على مسلمي الجزائر لإدراجهم في منظومة النظام الرأسمالي⁽⁷⁾.

يحصي بنك الجزائر تسعة عشر بنكاً معتمداً في الجزائر إلى غاية يناير 2020⁽⁸⁾، وجاء في قوائم بنك الجزائر أسماء البنوك العشرين الناشطة في الساحة المالية الجزائرية، وهي موضحة في الشكل رقم 1:



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مصادر متعددة.

يتبين من الشكل أعلاه بأن حصة البنوك الإسلامية في السوق المصرفية الجزائرية محدودة وهامشية في مقابل سيطرة البنوك التقليدية بحصة قدرها 87%⁽⁹⁾، كما لا تتعدى الحصة الإجمالية للبنوك الإسلامية بـ 3% من إجمالي السوق المصرفي حسب تقرير بنك البركة الجزائري لسنة 2018⁽¹⁰⁾، إذ تتمثل حصيلة الجزائر الإجمالية من المصارف الإسلامية في بنكين فقط، هما بنك البركة الجزائري الذي يعتبر أول مؤسسة مصرفية تعمل في إطار الشريعة الإسلامية في الجزائر، حيث تأسس سنة 1990، أشهراً قليلة بعد صدور قانون النقد والقرض، الذي فتح الباب أمام القطاعين الخاص والأجنبي لإنشاء بنوك بالجزائر. ثم بعد ذلك بسنوات طويلة جاء فاعل جديد للقطاع المصرفي الإسلامي بإنشاء بنك السلام ثاني بنك إسلامي يدخل السوق الجزائرية سنة 2008.

كما يلاحظ من الشكل أعلاه أن عدد وكالات البنكين الإسلاميين معاً تقدر بـ 50 وكالة منتشرة في القطر الوطني الجزائري وهو عدد ضعيف جداً مقارنة بعدد وكالات البنوك الربوية المقدرة بـ 1533 وكالة عبر الوطن، وإذا أخذنا مثلاً بنك البركة الجزائري الذي بدأ نشاطه في السوق الجزائرية منذ حوالي 30 سنة، ولم يستطع فتح إلا 32 وكالة عبر الوطن، ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة أسباب منها: أولاً عدم ملاءمة قانون النقد والقرض لطبيعة عمل مثل هذه المصارف، وثانياً يمكن تفسير ذلك بعلاقة المجتمع الجزائري بالعمل المصرفي الإسلامي، ففي ظل غياب الدراسات الموجهة إلى قطاع الأفراد والمؤسسات في السوق الجزائري، والتي تهدف إلى التعرف على شرائح العملاء الذين يرغبون في العمل المصرفي الإسلامي، يمكننا عن طريق الاستقراء والنظرة الاستشرافية لواقع

المجتمع الجزائري، يمكن تقسيم المجتمع الجزائري فيما يخص علاقته بالعمل المصرفي الإسلامي إلى خمس فئات كالآتي:

- الفئة الأولى وهي فئة كبيرة تتعامل مع البنوك الربوية العمومية والأجنبية بكل معاملاته الاستهلاكية والاستثمارية وهي مرتاحة من كل الجوانب (ونجد في هذه الفئة غالبا المستثمرين الخواص والمؤسسات والشركات العمومية أو الخاصة وأيضاً الأفراد)،
- الفئة الثانية لا بأس بها تتعامل مع البنوك الربوية فقط فيما يخص الإيداع وتأخذ الأرباح وهناك فئة أخرى تقوم بالإيداع دون أخذ الفوائد وإن أخذت هذه الفوائد فبنية التخلص منها بإحدى الطرق المتاحة شرعا،
- الفئة الثالثة تتعامل مع هذه البنوك الربوية رغما عنها بحكم صب رواتبها في حسابات بنكية،
- فئة رابعة تتحاشى الربا وتتعامل مع المصارف الإسلامية للهروب من البنوك الربوية،
- فئة أخيرة وهي تمثل الفرد المسلم التقى الذي يعتبر الربا من أكبر الكبائر فلا يقرب البنوك ولا يتعامل معها في أي معاملة ويتحاشى حتى الاقتراب منها أو دخولها إلا مرغما وهذه الفئة موزعة بنسب مختلفة نسبيا في القطر الجزائري.

2- شبابيك الصيرفة الإسلامية: المفهوم والأهداف :

إن الإمام بمفهوم شبابيك الصيرفة الإسلامية يوجب علينا أولا التعرف على المعنى الاصطلاحي للمدخل العام المتمثل في النوافذ الإسلامية ثم سنحاول ثانيا، تحديد مفهوم "شبابيك الصيرفة الإسلامية" في إطار أحكام النظام رقم 02-2020، وسنقوم في الأخير بعرض أهداف هذه الشبابيك استنادا إلى محتوى هذا النظام والمعارية الشرعية.

2-1- النوافذ الإسلامية: المفهوم العام :

يعتبر إنشاء النوافذ الإسلامية في أدبيات الصيرفة الإسلامية، مدخلا من مداخل التحول التي تبنتها البنوك التقليدية في البلاد الإسلامية. حيث تندرج "شبابيك الصيرفة الإسلامية" ضمن المدخل الأول المتمثل في: تخصيص نوافذ إسلامية (تخصيص شباك للمعاملات ضمن أي فرع تقليدي)⁽¹¹⁾ ، ويقصد بنوافذ إسلامية، هي أن تتبنى إدارة المصرف التقليدي فكرة إدخال بعض الخدمات المصرفية الإسلامية، وذلك لتلبية احتياجات شريحة من العملاء بالسوق المصرفي ممن يطلبون هذه الخدمات، وهذه الصيغة منتشرة في دول عديدة منها الإسلامية مثل ماليزيا والمغرب والسعودية وغير الإسلامية في بريطانيا وسويسرا وألمانيا وأمريكا⁽¹²⁾.

ويعرفها مجلس الخدمات أنها وحدة متخصصة تابعة لمؤسسة خدمات مالية تقليدية، توفر خدمات إدارة الأموال وخدمات التمويل والاستثمار التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية⁽¹³⁾.

كما يعرفها البعض على أنها تلك الوحدات التنظيمية التي تديرها البنوك التقليدية، وتكون متخصصة في تقديم الخدمات الإسلامية، كما يطلق على النوافذ الإسلامية بظاهرة النظام المزدوج بالنظام الذي يقدم فيه البنك التقليدي خدمات مصرفية إسلامية إلى جانب الخدمات التقليدية⁽¹⁴⁾.

وتتميز هذه النوافذ بالسهولة واليسر في التنفيذ، ولا يتطلب أي تغيير في هيكل العمل المصرفي ولا يتطلب أي موافقات لممارسته، وغالبا ما تكون دوافعه محاولة كسب حصة من السوق المصرفي الإسلامي أو عدم فقدان بعض المتعاملين ممن لديهم رغبة في التعامل من خلال صيغ ادخارية أو تمويلية إسلامية، ويهدف هذا الأسلوب

أساساً إلى تلبية احتياجات بعض العملاء الراغبين في التعامل بالنظام المصرفي الإسلامي حتى لا يتحولون إلى التعامل مع المصارف الإسلامية⁽¹⁵⁾.

وتختلف الخدمات التي تقدمها مثل هذه النوافذ من مصرف إلى آخر، فمنها ما يقدم خدمات مصرفية إسلامية متكاملة لعملاء المصرف، بداية من الفروع، وانتهاءً بالخزينة، ومنها ما يقتصر على تقديم خدمات معينة، مثل خدمات الاستثمار أو التمويل. كما أن هذه النوافذ تختلف من حيث أهميتها في الهيكل الإداري والتشغيلي في المصرف، حيث تكون تابعة في بعض المصارف لإدارة التمويل أو العمليات، في حين أنها في بعض المصارف تكون تابعة للرئيس التنفيذي أو العضو المنتدب مباشرة. وينظر إليها في الغالب على أنها وحدة للمساندة، وليست وحدة للأعمال، حيث إن عملها يقتصر على تطوير منتجات الصيرفة الإسلامية بالتعاون مع إدارات المصرف المختلفة، كل إدارة وما يخصها من المنتجات. كما أنها تتولى إدارة العلاقة بالمصرف والهيئة الشرعية، من حيث إجازة المنتجات، والرقابة عليها، إضافة إلى توليها عملية تنقيف موظفي الصرف في الصيرفة الإسلامية، وتدريبهم على المنتجات التي يقوم المصرف بتقديمها⁽¹⁶⁾.

يعرف بعض الاقتصاديين مفهوم الفروع الإسلامية والنوافذ الإسلامية بأنها: "وحدات أو خدمات مصرفية تديرها البنوك التقليدية وتكون هذه الوحدات تابعة لها، وتأخذ أشكالاً متعددة، مثل تقديم منتج تمويلي أو صندوق استثماري أو فتح نافذة في فرع تقليدي أو تخصيص فرع كامل لتقديم منتجات مقبولة شرعاً"⁽¹⁷⁾.

تجدر الإشارة إلى أن العديد من الكتاب عند حديثهم عن النوافذ الإسلامية يعطون عليها مصطلح الفروع الإسلامية، وأن الذي يميز الفرع - بشكل عام - أكبر من حيث حجم الوظائف والخدمات التي يقدمها، كما أنه عادة ما يكون خارج هيكل بنك الأم، بعكس النافذة التي تكون في نفس البنك.

إذا كانت النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية لا يمكن أن ترقى إلى أن تكون مصارف إسلامية مستقلة بل هي مجرد نواة لهذه المصارف، فهل يمكن عدها فروعاً إسلامية في المصارف التقليدية أطلق عليه اسم النوافذ للتخلص من إجراءات فتح فروع جديدة في المصرف التقليدي؟ إذ لا يخفى مدى السهولة التي يتم بها فتح النوافذ الإسلامية قياساً بفتح فروع في المصرف. إن الإجابة عن هذا التساؤل تتطلب الإقرار بوجود العديد من أوجه الشبه بين النافذة الإسلامية والفروع الإسلامية في المصرف التقليدي وبالتحديد تلك المتعلقة بالعناصر والخصائص التي يشترك فيها كثير منها، على أن أوجه الاختلاف بين الاثنين تقود في النهاية إلى التأكيد على أن النوافذ الإسلامية ليست مصطلحاً مرادفاً من حيث المضمون لاصطلاح الفروع الإسلامية. ومن أهم أوجه الاختلاف تلك⁽¹⁸⁾:

- يبدو الفرع الإسلامي أكثر استقلالية من النافذة الإسلامية عن المصرف الذي يتبعه إذ لا يخضع الفرع للمصرف الأم إلا بصورة غير مباشرة، فيما تخضع النافذة للمصرف الأم بصورة مباشرة.

- إن الهيكل الإداري الذي يتولى إدارة الفرع الإسلامي من المصرف التقليدي أكبر وأعظم من الهيكل الذي يدير النافذة الإسلامية والذي لا يتجاوز في أحسن الأحوال مستوى قسم إداري في مصرف تقليدي، بل إنها في بعض المصارف تقتصر على مستويات أدنى كالشعبة أو الوحدة في المصرف.

- تبدو الفروع الإسلامية نتيجة لتمتعها باستقلال نسبي يفوق استقلال النوافذ الإسلامية عن المصرف التقليدي الأم تبدو أكثر شرعية من النوافذ الإسلامية في ظل اختلاط أموالها بأموال المصرف التقليدي الذي تنتمي إليه رغم الفصل النظري الذي يعلن عنه المصرف عند فتح هذه النوافذ.

2-2- محاولة تحديد مفهوم "شبابيك الصيرفة الإسلامية" في إطار أحكام النظام رقم 02-2020:

يعتبر إنشاء شبابيك الصيرفة الإسلامية أسلوبا لمدخل من المداخل التي تبنتها البنوك الجزائرية في ولوجها ميدان الصيرفة الإسلامية في إطار أحكام النظام رقم 02-2020 والذي يندرج ضمن مدخل إنشاء نوافذ إسلامية داخل الفروع والإدارات التقليدية.

تنص المادة 17 من النظام رقم 02-2020 على أن «شباك الصيرفة الإسلامية» يقصد به: "هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية. يجب أن يكون «شباك الصيرفة الإسلامية» مستقلا ماليا عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية. يجب الفصل الكامل بين المحاسبة الخاصة بـ «شباك الصيرفة الإسلامية»، والمحاسبة الخاصة بالهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، ويجب أن يسمح هذا الفصل، على وجه الخصوص، بإعداد جميع البيانات المالية المخصصة حصريا لنشاط «شباك الصيرفة الإسلامية». يجب أن تكون حسابات زبائن «شباك الصيرفة الإسلامية» مستقلة عن باقي الحسابات الأخرى للزبائن»⁽¹⁹⁾.

وفيما يخص مبدأ ازدواجية فلا ينطبق على مفهوم هذه الشبابيك، إذ تعبر الازدواجية عن تواجد نظامين متوازنين وبنفس الوزن والأهمية، مثل نموذج ماليزيا، أما نموذج الجزائر فهذه الشبابيك تعبر عن مكونات النظام المصرفي الجزائري كما توضحه المادة رقم 22 من النظام رقم 02-2020 والتي تنص على أن: "بالإضافة إلى أحكام هذا النظام، وما لم ينص على خلاف ذلك، تخضع منتجات الصيرفة الإسلامية لجميع الأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بالبنوك والمؤسسات المالية"⁽²⁰⁾.

أما فيما يخص بعض الخصائص الخاصة بهذه الشبابيك فالمادة 18 من النظام رقم 022020 . فتتص على أن: "تضمن استقلالية «شباك الصيرفة الإسلامية» من خلال هيكل تنظيمي ومستخدمين مخصصين حصريا لذلك، بما في ذلك على مستوى شبكة البنك أو المؤسسة المالية"⁽²¹⁾.

ويتضح من الهياكل الإدارية (التنظيمية) للبنوك الجزائرية، بأن قسم الصيرفة الإسلامية في هذه الهياكل، تابع للأقسام الأخرى في البنك فيما يخص، التسويق، والمخاطرة والمراقبة الدائمة، وتسيير الموارد البشرية الخ. وبالتالي يبقى القسم ضعيفا ولم يجهز بالوسائل والأدوات الكافية حتى يحقق مبدأ الاستقلالية المنصوص عنه في النظام 02-2020. كما يلاحظ أيضا، بأن قسم الصيرفة الإسلامية غير تابع مباشرة للرئيس المدير العام. وينظر إليه على أنه وحدة للمساندة، وليس وحدة للأعمال، حيث إن عملها يقتصر على تطوير منتجات الصيرفة الإسلامية بالتعاون مع إدارات المصرف المختلفة، كل إدارة وما يخصها من المنتجات.

كما يتضح من هذه الهياكل، غياب الهيئة الشرعية لهذه الشبابيك (الأقسام) والتي تعتبر من المكونات الأساسية للعمل المصرفي الإسلامي، وبالتالي لا نعلم إن كانت المنتجات الإسلامية التي يطرحها البنك الوطني الجزائري تمت المصادقة عليها فقط من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، أم يفهم من ذلك بأن كل وكالة من وكالات البنك التي تستقبل شباك الصيرفة الإسلامية تتوفر على هيئة الرقابة الشرعية التي أقرتها المادة رقم 15 التي تنص على أن: "في إطار ممارسة العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، يتعين على البنك أو المؤسسة المالية إنشاء هيئة الرقابة الشرعية، تتكون هذه الهيئة من ثلاثة أعضاء على الأقل، يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة"⁽²²⁾.

ويلاحظ من نص المادة السابقة، عدم تحديد بالتفصيل الأحكام الخاصة بهيئة الرقابة الشرعية الخاصة بشبابيك الصيرفة الإسلامية، إذ إن هذه الآلية المتمثلة في تعيين الأعضاء من طرف الجمعية العامة للبنك تكتنفها الضبابية ويلفها الغموض عندما يتعلق الأمر بإنشاء هيئة الرقابة الشرعية الخاصة بشبابيك الصيرفة الإسلامية فيما يخص تحديد شروط العضوية في هيئة الرقابة الشرعية. وكان الأحرى أن ينص على الشروط التي يجب أن تتوفر في الأعضاء، لأهميتها في أداء الهيئة لمهامها على الوجه الأكمل وتحديد كيفية اتخاذ القرارات داخلها. ويمكن إرجاع عدم اشتراط ذلك في هذه المادة إلى عدة أسباب منها حداثة الظاهرة في الجزائر، أضف إلى ذلك صعوبة ضمان هيئة شرعية لكل شبك بسبب نقص المتخصصين في المجال.

أما فيما يخص طبيعة هذه الهيئة، فحسب المهام المحددة لها في هذه المادة فهي هيئة رقابية (في رقابة نشاطات البنك أو المؤسسة المالية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية) وليست هيئة استشارية. كما يلاحظ من نفس المادة: أن مستويات الرقابة الشرعية الخاصة بشبابيك الصيرفة الإسلامية تتمثل في مستويين فقط: المستوى الأول: المصادقة على المنتجات الإسلامية من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، والمستوى الثاني يتمثل في الهيئة الرقابة الشرعية الخاصة بشبابيك الصيرفة الإسلامية، وبالتالي يلاحظ غياب المستوى الثالث من الرقابة والمتمثل في التدقيق الشرعي.

وكنتيجة أولية حول هذه الشبابيك (الأقسام) من خلال توقعها في الهيكل التنظيمي للبنك، يتضح بأن هذه هذه الشبابيك (الأقسام) غير مؤثرة على كيان البنوك الربوية، وبالتالي فإن هذه الشبابيك ستؤول في نهاية الأمر إلى الاندماج والذوبان في صخب عمل البنوك الربوية. وهذه النتيجة الأولية يعتبرها بعض الباحثين مثل قطب مصطفى⁽²³⁾ من الأحكام السريعة والمسبقة على مستقبل هذه الشبابيك. ونحن حكمنا هذا يستند إلى عدة معطيات بينها في العنصر السابق الخاص بأسباب ودوافع إنشاء شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية وبما سيتم تبيانها في العنصر الآتي الخاص بدراسة حقيقة مشروع شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية من منظور الاقتصاد الإسلامي.

كما أن ازدواجية العملية في البنك الواحد قد يوحي بأن هذه العمليات تعتبر خيارات (بدائل) متاحة للزبائن لاتخاذ القرار بناء على مبادئ شرعية ولكن في الحقيقة مع مرور الزمن قد تفرغ هذه العملية من تميزها مقارنة بما يقابلها من المعاملات الربوية في نفس البنك، وبالتالي توجه الزبائن تدريجيا إلى المعاملات الأقل سعرا.

2-3- أهداف شبابيك الصيرفة الإسلامية

تتعدد وتتنوع أهداف فتح شبابيك الصيرفة الإسلامية في المصارف التقليدية وتختلف من دولة لأخرى ومن مصرف لآخر، وفيما يخص أهداف فتح شبابيك الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري، فهي مماثلة لأهداف البنوك والمؤسسات المالية بشكل عام، كما توضحها المادة رقم 22 من أحكام النظام رقم 02-2020، والتي تنص على أن: "منتجات الصيرفة الإسلامية تخضع لجميع الأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بالبنوك والمؤسسات المالية، ذلك أن هناك أهدافا خاصة بفتح شبابيك الصيرفة الإسلامية"⁽²⁴⁾، وهذا ما يجعل مشروع الصيرفة الإسلامية غير متكامل، إذ إنه لم يتم تخصيص ولا مادة واحدة في أحكام النظام رقم 02-2020، يحدد فيها أهداف هذه الشبابيك في إطار الاقتصادي الإسلامي، ومن هذه الأهداف التي تبرز في الجانب العملي:

2-3-1- أهداف دينية: وقد أشارت ضمنيًا المادة رقم 2 من أحكام النظام رقم 02-2020، إلى تحريم التعامل بالربا في شبائيك الصيرفة الإسلامية، بحيث تنص هذه المادة على السعي على عدم تحصيل أو تسديد الفوائد عن أي عملية بنكية متعلقة بالصيرفة الإسلامية.

يفرق الكثير من الفقهاء بين الهدف من إنشاء المصارف الإسلامية المستقلة الذي يغلب عليه الجانب الديني العقائدي، والهدف من فتح نوافذ إسلامية (شبائيك الصيرفة الإسلامية) في البنوك التقليدية الذي يغلب عليه الجانب الربحي المادي على أساس أنه لو كان الهدف دينيا لما اقتصر الأمر على فتح نافذة إسلامية والإبقاء على التعاملات الربوية الأخرى في المصرف، ولتحول المصرف التقليدي إلى مصرف إسلامي بالكامل⁽²⁵⁾.

2-3-2- أهداف اقتصادية: تشير المادة رقم 12 باختصار إلى أن الودائع في حسابات الاستثمار هي توظيفات لأجل، تترك تحت تصرف البنك من طرف المودع لغرض استثمارها في تمويلات إسلامية وتحقيق أرباح. إن إيداع أموال كبيرة في شبائيك الصيرفة الإسلامية سيزيد بالتأكيد من فرص الربحية لدى المصارف الحكومية التقليدية، ذلك أن هذه الأرباح تذهب في النهاية إلى الفرع ثم إلى المقر الرئيس للمصرف التقليدي ومن ثم إلى الخزينة العامة للدولة.

وقد أشار محافظ بنك الجزائر في تدخله في اليوم البرلماني لأهداف هذه الشبائيك من الجانب الاقتصادي، بقوله: بأن هذه الشبائيك ستساهم في استقطاب حصة معتبرة من الكتلة النقدية المتداولة خارج المصارف أو المكتنزة، من أجل تمويل توظيفات منتجة، ودعم الجهود الجارية لمواجهة صعوبات التمويل بالطرق الكلاسيكية⁽²⁶⁾.

2-3-3- أهداف اجتماعية: يؤكد بعض الفقهاء أن العائد الاجتماعي المرجو من المصرف الإسلامي إنما يتوقف بصفة أساسية على ما إذا كان المصرف يعمل ضمن تخطيط إسلامي شامل للمجتمع، فعندها ستكون النتائج أفضل وأعظم، على العكس مما لو كانت المسألة تتوقف على وجود مصرف إسلامي يعمل بمعزل عن بقية جوانب المجتمع أو بعض النوافذ الإسلامية التي تعمل في إطار تخطيط المصارف التقليدية، مما يضعف سبل نجاحها في تحقيق هذا الهدف الاجتماعي البناء⁽²⁷⁾.

كما يقوم المصرف الإسلامي على أساس اجتماعي، فمن أهم مقاصده الأساسية المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية، وهذا مشاهد وملحوس في الخدمات الاجتماعية التي يقدمها للناس، والتي منها القروض الحسنة، والسلف الاجتماعية، والصرف، كما تخصص بعض المصارف الإسلامية جزءا من الأموال لاستثمارها في مشروعات ذات نفع اجتماعي⁽²⁸⁾.

2-3-4- هدف التدرج في التحول نحو الصيرفة الإسلامية الشاملة: إن لم يكن الهدف من هذا المشروع هو التدرج في التحول من النظام المصرفي التقليدي في البلاد إلى النظام المصرفي الإسلامي الشامل فلا معنى من إطلاقه أصلا، و يؤيد الفقهاء والمتخصصون في الاقتصاد الإسلامي فكرة هذا المشروع وهدفهم من وراء ذلك هو هذا التحول التدريجي نحو الصيرفة الإسلامية الشاملة أي إنشاء المصرف الإسلامي الجزائري. وبالرجوع إلى محتويات هذا المشروع فإن النظام الخاص به يسعى لفكرة الازدواجية البنكية مع إعطاء المكانة الرئيسة للبنوك الربوية.

ومن الفروقات الأساسية بين المصرف الإسلامي والبنك الربوي من حيث الهدف فإن الأول يسعى لتحقيق أهداف اجتماعية واستثمارية ومالية وتنمية المجتمع الإسلامي مع الالتزام بقواعد الشريعة الإسلامية في كافة المعاملات المصرفية مع عدم إغفال عامل الربح، أما هدف البنك الربوي فهو يتمثل بصفة أساسية في تحقيق

أعلى فائدة ممكنة. كما أنه وسيط بين المقرض والمقترض بفائدة⁽²⁹⁾. وبالرجوع للهدف من إنشاء شبائيك الصيرفة الإسلامية فإن هذه الأخيرة قريبة من هدف البنك الربوي منه إلى هدف المصرف الإسلامي.

3- تحديات مشروع شبائيك الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية :

على الرغم من هذا التطور الكبير الذي لحق بالمصارف الإسلامية إلا إنها تتعرض إلى تحديات كبيرة في ظل الانفتاح الاقتصادي وعمليات التحرر المالي، فقد كانت أهم المشكلات التي تتعرض لها المصارف الإسلامية في سبعينيات القرن الماضي تدور حول الآراء الفقهية المتعلقة بضبط معاملات المؤسسات المالية الإسلامية لتنماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية. أما في بداية القرن الحادي والعشرين فقد أصبح السؤال المحوري هو كيفية توافق الأدوات المالية الغربية مع مبادئ الشريعة الإسلامية بحيث تستطيع المؤسسات المالية الإسلامية استخدام أدوات تمويل حديثة وفي الوقت نفسه لا تتعارض مع مبادئ الاقتصاد الإسلامي. وقد مرت المصارف الإسلامية منذ بدء أعمالها بصعوبات وتحديات عديدة منها ما يتعلق بأساس فكرتها ومنها ما يتعلق بآليات عملها وإمكانية نجاحها فضلاً عن استمراريته ومدى قدراتها التنافسية في البيئة المالية والمصرفية الدولية⁽³⁰⁾.

بالرغم من أن الأسلوب المعتمد من طرف البنوك الجزائرية في محاكاة المنتجات المصرفية الإسلامية هو من بين الأساليب المرفوضة شرعاً⁽³¹⁾، إلا أن مشروع الصيرفة الإسلامية في الجزائر يواجه عدة تحديات منها:

- تعتمد أغلب التمويلات التي تقدمها شبائيك الصيرفة الإسلامية، بالدرجة الأولى على صيغ التمويل بالمربحة، ولا تستعمل صيغة المضاربة، وذلك بسبب مجموعة من العقبات من أهمها العقوبات القانونية والهيكلية والشرعية⁽³²⁾.

- مع زيادة الوعي عند الأفراد بمخاطر الربا والتعامل فيه، فإن التحدي الأساسي يتمثل في كيفية التخلص من الربا في النظام المصرفي الجزائري، إذ مازالت تطرح هذه الإشكالية حتى على البنوك الإسلامية نفسها على النحو الآتي: هل تخلصت البنوك الإسلامية من الربا؟

- كيف يمكن لمديري "شبائيك الصيرفة الإسلامية" إقناع العاملين في البنك من الإدارة والموظفين، والمتعاملين معه من العملاء والجمهور بأن العمل في الإدارة وسياساتها وأموالها كلها جميعاً تقوم على اتباع مبادئ الشريعة وتطبيقاتها بكل دقة ووضوح؟

- نظراً للاختلاف بين قواعد العمل المصرفي التقليدي وتلك الخاصة بالعمل المصرفي الإسلامي فإن الأمر يقتضى تطوير السياسات والإجراءات والنظم الفنية والمحاسبية اللازمة والمناسبة لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي ومنتجاته. وهو الأمر الذي لا يقل ضرورة عن غيره من الأمور سواء كان ذلك من الناحية الشرعية أو من ناحية تحليل البيانات وقياس الأداء ضماناً لإنجاح العمل المصرفي الإسلامي. وتشير التجربة إلى أن تحقيق هذا العنصر ليس بالأمر السهل وإنما يتطلب الكثير من الوقت والجهد خاصة من حيث تطوير النظم والبرامج الفنية اللازمة لتشغيل الفروع وإعداد البيانات المالية والمعلومات الإدارية⁽³³⁾.

- محدودية دور الإدارة في خلق رؤية واحدة على مستوى البنك ككل، مع الأخذ بخصوصيات منتجات شبائيك الصيرفة الإسلامية.

- عدم ملاءمة النظام المحاسبي والجباي الجزائري القائم لطبيعة عمل "شبائيك الصيرفة الإسلامية".

- صعوبة الإعلان والدعاية المباشرة عن خدمات مزدوجة.

- علاقة عمل "شبائيك الصيرفة الإسلامية" مع قوانين البنك المركزي الجزائري.

- صعوبة إيجاد مراقبين شرعيين كما ونوعا، من أجل تزويد هيئات الرقابة الشرعية في "شبابيك الصيرفة الإسلامية".
- عدم التحضير الجيد لمشروع الصيرفة الإسلامية وما يتطلبه من برنامج تنظيمي دقيق وعامل بشري مؤهل، وكذا الهياكل المساعدة للعمل المصرفي الإسلامي.
- إضافة إلى ذلك نقيذ دراسات عديدة أن منتجات الصيرفة الإسلامية تكون غالبا أكثر كلفة من المنتجات المصرفية الربوية.
- يجب أن يلتزم العاملون في "شبابيك الصيرفة الإسلامية" بالقيم الإيمانية واستشعار أن عملهم عبادة وطاعة ورسالة وليست وظيفة تقليدية لأنهم يطبقون شرع الله عز وجل، كما يجب أن يتحلوا بالأخلاق الفاضلة مثل الأمانة والصدق والإخلاص والعفة والنزاهة والعزة والعزيمة والمروءة والتيسير والتسهيل لأن ذلك من خلق المسلم في كل أعماله ومنها في عمله في "شبابيك الصيرفة الإسلامية"، كما يضاف إلى ما سبق أن يكون سلوكهم حسنا منبعثا من الحب والأخوة والتعاون على البر والتقوى.
- إن عدم وضوح الرؤيا على مستوى البنك ككل وعدم الإعلان عن خطط الإدارة العليا فيما يتعلق بإقدامها على التحول نحو العمل المصرفي الإسلامي قد يؤدي إلى غياب أو محدودية مشاركة الإدارات الأخرى في صياغة هذا التوجه، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى بروز عدة سلبيات منها⁽³⁴⁾:
- تواضع القناعات الشخصية عند بعض المسؤولين بسلامة هذا التوجه المزدوج للبنك.
- ضعف الاستعداد لدى إدارات البنك الأخرى للمساعدة في تطوير بدائل إسلامية لمنتجاتها.
- يتطلب هذا التحول غالبا تغييرا جزئيا أو كليا في أعضاء مجلس الإدارة، باعتبار أن تحقيق النجاح في هكذا مشروع لا يمكن أن يتم بنفس وجوه الإدارة القديمة، وذلك مطلب قد تصر عليه الجمعية العمومية للبنك.
- لقد قام أحد الخبراء العاملين بفروع المعاملات الإسلامية بالبنوك والمصارف التقليدية بدراسة ميدانية عن المعوقات والمشكلات التي تواجه إنشاء فروع إسلامية داخل بنك تقليدي رئيسي، وخلص من هذه الدراسة إلى الآتي⁽³⁵⁾:
- غياب قضية الحلال والحرام في مفهوم معظم القائمين على شؤون البنك الرئيسي التقليدي.
- غياب نمط أو نموذج عملي أو تطبيقي لتنفيذ المعاملات المصرفية طبقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وهناك اجتهادات بعضها خاطئ.
- عدم وجود العنصر البشري المؤمن برسالة فروع المعاملات الإسلامية ويلتزم بالقيم والمثل والأخلاق الإسلامية والسلوك السوي المستقيم.
- عدم الاهتمام بتدريب العنصر البشري على كيفية القيام بعمله بكفاءة وإتقان وطبقا لأحدث الأساليب المعاصرة على منوال ما يحدث في البنوك التقليدية.
- عدم اطمئنان معظم المتعاملين والجمهور إلى سلامة معاملات الفروع الإسلامية من الناحية الشرعية بسبب أنها تابعة لبنوك تقليدية تتعامل بالربا أخذا أو عطاء.
- تتم بعض المعاملات بين الفروع الإسلامية والمركز الرئيسي التقليدي على أساس سعر الفائدة المدينة والدائنة وهذا مخالف لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- مشكلة عدم اهتمام المركز الرئيسي بفروع المعاملات الإسلامية والنظر إليها من منظور الربحية وليس من منظور مدى الالتزام بأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية.

- مشكلة تحويل فائض السيولة من فروع المعاملات الإسلامية إلى المركز الرئيسي التقليدي ويحصل مقابل ذلك على جائزة (فائدة).
- مشكلة التركيز على صيغة المربحة لأجل للأمر بالشراء، وأحيانا يتم تنفيذها بأساليب غير شرعية مما يثير العديد من الشبهات الإسلامية والاعتقاد بأنها لا تختلف كثيرا عن الفروع التقليدية.
- مشكلة جهل معظم العاملين بفروع المعاملات الإسلامية بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، واعتقاد بعضهم بأنها لا تختلف عن الفروع التقليدية.
- مشكلة جدولة الديون التي على العملاء المتأخرين عن طريق زيادة الأجل نظير زيادة الدين، وهذا من الربا المحرم شرعا ويطلق عليه ربا النسيئة أو ربا الجاهلية.
- مشكلة عدم التزام بعض العاملين بالقيم والأخلاق الإسلامية.
- تحدي الرقابة الشرعية، حيث تعد من أبرز التحديات التي تعترض تجربة المنتجات والخدمات الإسلامية التي تقدمها الفروع والنوافذ الإسلامية، باعتبار أساس نجاحها هو الالتزام بالأحكام الشرعية، وعدم مخالفتها في كل مرحلة من مراحل عملياتها، سواء كانت هذه الرقابة هيئة جماعية أو مراقبا شرعيا واحدا، وتجد نفسها من جهة أخرى مطالبة بالتجاوب مع الحركة السريعة للمال والأعمال، وإقرار صيغ وأساليب جديدة، مستحدثة مشروعة، وذلك في غياب وحدة المرجعية الشرعية في كل بلد تعمل على توحيد مصادر الفتوى⁽³⁶⁾.
- تجري العمليات المصرفية لهذه الشبائيك وفق الأساليب والمقاربات المصرفية للبنوك التقليدية، حتى وإن كانت تلك المعاملات ملتزمة بالضوابط الشرعية من حيث العقود وتصميم المنتجات، ولكن تكييفها القانوني على أنها معاملات بنكية تقليدية يثير شكوك المتعاملين حول مدى توافق تلك المعاملات مع الشريعة الإسلامية.
- ومن أهم هذه التحفظات التي تشوب الفروع والنوافذ الإسلامية من أمور قد تعرضها للنقد، ما يلي⁽³⁷⁾:
- من أولى التحفظات التي تثار حول الفروع والنوافذ الإسلامية هو ما يختص بنقطة البداية أو الانطلاق لتلك الفروع والنوافذ والتي تتمثل في طريقة تمويل رأس المال.
- من ضمن التحفظات التي تثار حول الفروع والنوافذ الإسلامية أنها تابعة للمصارف التقليدية وليست مستقلة عنها. وهذه المصارف تتعامل بالربا، وقد يكون في التعامل مع هذه الفروع والنوافذ الإسلامية عونا لتلك المصارف التقليدية على الاستمرار والبقاء والتعامل بالربا. ومن ناحية أخرى قد يؤدي تشجيع التعامل مع تلك الفروع والنوافذ الإسلامية إلى انتفاء الحاجة إلى إنشاء المزيد من المصارف الإسلامية الجديدة.
- من ضمن الأمور التي تشوب الفروع والنوافذ الإسلامية ما قد يحدث من اختلاط أموال الفروع الإسلامية بأموال المصرف الرئيسي والفروع الأخرى التقليدية. إذ غالبا ما يتم تحويل فائض سيولة الفروع والنوافذ الإسلامية إلى المصرف الرئيسي الذي يقوم باستخدامه في تعاملاته الربوية.
- من ضمن التحفظات التي ترد على الفروع والنوافذ الإسلامية ما يثار حول مصداقية سير العمل المصرفي الذي يقدم من خلال تلك الفروع والنوافذ وفق أحكام الشريعة الإسلامية، إذ إن طبيعة عمل المصرف الرئيسي التي تقوم أساسا على الفوائد الربوية تفقد كثيرا من العملاء ثقتهم في مصداقية تطبيق أحكام الشريعة في التعاملات التي ستتم من خلال الفروع والنوافذ الإسلامية خاصة إذا كان الذين يقومون على إدارة العمل الإسلامي والربوي هم نفس الكوادر. في بعض الأحيان، يزيد من فقدان تلك الثقة إذا لم توجد هيئة رقابة شرعية دائمة تقوم بالتدقيق والتثبت من سير جميع المعاملات التي تتم في الفروع الإسلامية وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

مما سبق يتضح بأن مشروع "شبابيك الصيرفة الإسلامية" لم تستجب للشروط الواجب توفرها فيه من منظور المعيارية الشرعية الإسلامية، والمتمثلة أساسا في:

أولاً: أن تكون "شبابيك الصيرفة الإسلامية" جزءاً من تنظيم إسلامي عام وعليه أن تلتزم بتعاليم الإسلام ومن ثم تجسيد المبادئ الإسلامية في الواقع التطبيقي.

ثانياً: أن تكون "شبابيك الصيرفة الإسلامية" في البنوك الجزائرية ملتزمة بالموقف الواضح للإسلام من الربا.

ثالثاً: أن تكون الصفة العقائدية لـ "شبابيك الصيرفة الإسلامية" صفة شمولية بالضرورة.

ولتقييم الاتجاه العام للمصرفية الإسلامية تقييماً موضوعياً، اقترح صالح الحصين رحمه الله بأن يتم ذلك بمعيار مدى نجاح المصارف الإسلامية في تحقيق أربعة أهداف، أولها: أن يكون المصرف بديلاً ناجحاً للمصرف الربوي بحيث ينافسه في الكفاية ويختلف عنه جذرياً في الفلسفة وآلية الأداء⁽³⁸⁾. واستناداً على مقترحات صالح الحصين رحمه الله، فإن مشروع الصيرفة الإسلامية في الجزائر المتمثل في أسلوب "شبابيك الصيرفة الإسلامية" بعيد جداً عن تحقيق الهدف السالف الذكر.

وفي الأخير ندرج شهادة صالح الحصين رحمه الله حول سر أزمة المصرفية الإسلامية، بقوله إنه "يتمثل أساساً في كونها أغفلت منذ البداية، المعيار الذي وضعه المنظرون الأولون للمصرفية الإسلامية، بأن وظيفتها التعامل بالنقود بدلاً من التعامل في النقود"⁽³⁹⁾، وهذا ينطبق على عمل المصارف الإسلامية، فهل تستطيع البنوك الربوية أن لا تغفل المعيار سالف الذكر من خلال أسلوب "شبابيك الصيرفة الإسلامية"؟

أضف إلى ذلك أن المنظمات في البيئات الإسلامية تواجه قيوداً متعددة أقوى بكثير. فالأحكام والتعاليم والمقاييس الواردة في القرآن والسنة تشكل قيوداً كبيرة على المنظمات، لكونها ترسم الحدود التي تتعين على المنظمة أن تنشط ضمنها. نجد القيم الأخلاقية مدمجة في كل الأعمال الاقتصادية. طالما أن القيم الأخلاقية هي التركيبة الأساسية في كل مظاهر الحياة الاقتصادية⁽⁴⁰⁾.

خاتمة:

قمنا في هذه البحث بعرض وتحليل ومناقشة طبيعة التحديات التي تواجه "شبابيك الصيرفة الإسلامية" في البنوك الجزائرية. وبناء على نتائج البحث، يتضح الآتي:

- هناك عدة تحديات خاصة بمشروع "شبابيك الصيرفة الإسلامية" في البنوك الجزائرية أبرزها: مشكلة التركيز على صيغة المرابحة لأجل للأمر بالشراء، وأحياناً يتم تنفيذها بأساليب غير شرعية مما يثير العديد من الشبهات الإسلامية والاعتقاد بأنها لا تختلف كثيراً عن الفروع التقليدية، وغياب نمط أو نموذج عملي أو تطبيقي لتنفيذ المعاملات المصرفية طبقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وهناك اجتهادات بعضها خاطئ. ويعتبر تحدي الرقابة الشرعية من أبرز التحديات التي تعترض تجربة المنتجات والخدمات الإسلامية التي تقدمها هذه الشبابيك، باعتبار أساس نجاحها هو الالتزام بالأحكام الشرعية، وعدم مخالفتها في كل مرحلة من مراحل عملياتها.
- تعتبر أحكام النظام رقم 02-2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية غير كاملة وغير كافية.
- الخلط بين التمويل الإسلامي والتقليدي في مؤسسة واحدة يؤدي إلى اهتزاز الثقة بالمنتجات الإسلامية بسبب تبعية "شبابيك الصيرفة الإسلامية" للبنك التقليدي، والقاعدة الفقهية تقول "التابع تابع".

- يتميز النظام المالي والمصرفي الإسلامي عن غيره من الأنظمة المالية الوضعية التي تسعى جميعها إلى أن يكون لها هدف واضح ومحدد، ولكنها لا تحرص على مشروعيتها، بينما لا يقتصر مفهوم النظام المالي والمصرفي الإسلامي على تحديد الهدف فقط، بل يشترط أن يكون ذلك الهدف هدفا مشروعاً، ولا يتعارض في أي حال من الأحوال مع مبادئ الدين الإسلامي، وبناء على ذلك فإن الأسلوب المعتمد في محاكاة المنتجات المصرفية الإسلامية ضمن مشروع الصيرفة الإسلامية في الجزائر يعتبر من بين الأساليب المرفوضة شرعاً وبعدة عن المقاصد الشرعية للدين الإسلامي.

- إن مشروع الصيرفة الإسلامية في الجزائر، لا يؤدي أكله على مختلف المستويات، إلا إذا وظف بطريقة محكمة ضمن المنظومة الإسلامية المعرفية المتكاملة والشاملة.

وفي الأخير يؤكد البحث على أن النظام المالي والمصرفي الإسلامي يقوم على أساس محاربة الربا، واعتباره من كبائر الذنوب التي تحقق البركة من الفرد والمجتمع، وتوجب البلاء في الدنيا والآخرة وعلى الجميع حكماً وشعوباً السعي الجاد لتحرير المعاملات المالية من الربا بالوسائل والطرق المشروعة التي تحقق مصالح المكلفين في عبادة ربهم وإصلاح معاشهم في العاجل والآجل. فمشروع الصيرفة الإسلامية في الجزائر يسير على من يسر الله تعالى عليه من أهل العزم والحزم والصدق والإخلاص وقوة الإرادة، فإنه بصدق العزيمة وقوة الإرادة وإخلاص العمل تذلل المصاعب وتحقق الرغائب.

ويمكن القول في الأخير، بأن سبب لجوء الحكومة الجزائرية لمشروع الصيرفة الإسلامية ليس لعدم كفاية البنوك الإسلامية حيث إن عدد فروع البنوك التي يقال عنها إسلامية تقدر بـ 50 فرعاً إلى حد هذه السنة، ولم يأت هذا المشروع من أجل التخلص من المعاملات الربوية إذ إن المدخل الذي تم اختياره لولوج مجال الصيرفة الإسلامية يعتبر من الأساليب المرفوضة شرعاً بسبب عدم استقلالية شبابيك الصيرفة الإسلامية ولأسباب أخرى، وقد صرح رئيس البنك الجزائري عدة مرات، بأن الهدف من هذا المشروع أساساً هو جلب الأموال التي تتحرك في الأسواق الموازية.

الإحالات والمراجع:

- 1- عبد الرحمن بن معمر السنوسي، (2020)، أخلة المجتمع أساساً لاستكمال منظومة التمويل الإسلامي، مجلة السلام للاقتصاد الإسلامي، العدد رقم 1، ص. 373-407.
- 2- كرسي سابق لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، (2014)، النظام المالي الإسلامي: المبادئ والممارسات، الرياض، ص. 17.
- *Algérie presse service, Banques publiques: 320 guichets de finance islamique à la fin 2021, disponible sur le lien suivant : <https://www.aps.dz/economie/119222-banques-publiques-320-guichets-de-finance-islamique-a-la-fin-2021> (16 Mars 2021).
- 3- قدي، عبد المجيد، (2000)، أسس البحث العلمي في العلوم الاقتصادية والإدارية: الرسائل والأطروحات، دار الأبحاث، الجزائر، ص. 174.
- 4- نفس المرجع السابق، ص. 175.
- * العنصر الأول والثاني من هذا البحث تم استخلاصه من بحثنا المفصل حول إشكالية إنشاء شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية مع بعض من التحيينات والتغيرات: دحاك عبدالنور. إشكالية إنشاء شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية: بين الوضعية البنكية والمعيارية الشرعية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، دورية دولية محكمة تصدر عن جامعة الشلف، المجلد 18، العدد 1، مارس 2022، ص. 199-222. متوفر على الرابط التالي: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/181849>
- 5- عزوز منصرة، نوافذ وفروع المعاملات الإسلامية في البنوك الوضعية في ضوء فقه الموازنات، المؤتمر الدولي الثامن، ص. 941-964.

- 6- صالح كامل، (1997)، محاضرة الشيخ صالح كامل في حفل تكريمه بمناسبة فوزه بجائزة البنك الإسلامي للتنمية في البنوك الإسلامية، جدة.
- 7- عبدالرزاق بلعباس، (2013)، صفحات من تاريخ المصرفية الإسلامية: مبادرة مبكرة لإنشاء مصرف إسلامي في الجزائر في أواخر عشرينيات القرن الماضي، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، ص. 1-42.
- 8- <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/banquescommerciales.pdf>
- 9- تقرير بنك الجزائر، تطور الصيرفة البديلة في الجزائر تدخل السيد محافظ بنك الجزائر، اليوم البرلماني - 04 أبريل 2018. موجود على الرابط: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/intervention_parlemnt_03042018_ar.pdf
- 10- تقرير بنك البركة الجزائري لسنة 2018. متاح على الرابط التالي: <https://www.albaraka-bank.com/wp-content/uploads/2019/11/RAPPORT-2018-ar.pdf>
- *بحكم عيشنا في بلد إسلامي، كان يكفي استخدام تسميات مثل اقتصادنا، صيرفتنا بدون إضافة كلمة إسلامي من أجل توضيح طبيعة هذه التسميات، إلا أن عدم تحررنا من سيطرة الموروث الاستعماري الرأسمالي يفرض علينا مثل هذه التسميات للتمييز عن كل ما هو غير إسلامي في بلاد المسلمين. وهناك من الباحثين المسلمين الذين ألفوا كتباً باستخدام مثل هذه العناوين لكتبهم مثل كتب الباحث باقر الصدر: كتاب اقتصادنا وكتاب فلسفتنا.
- 11- الغريب ناصر، (1996)، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، دار أبو لولو للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص. 35.
- 12- بوعيطه عبد الرزاق، أسس نظرية حول التحول إلى النظام المصرفي الإسلامي، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، مجلد 4، العدد 3 ص. 199-210. متاح على الرابط التالي: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/18270>
- 13- عزوز مناصرة، مرجع سبق ذكره.
- 14- رمضان لعلا، البرود أم الخير، (2017)، تحديات فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية: حالة الجزائر، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 1، العدد 2، ص. 150-165. متوفر على الرابط الآتي: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/72696>
- 15- بوعيطه عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره.
- 16- بن زارع حياة، (2021)، تحديات النوافذ الإسلامية في الجزائر، GIEM، المجلد 114، ص. 98-127. https://kantakji.com/files/Vol_114FjOKX.pdf
- 17- سعيد بن سعد المرطان، (1999)، الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية، المجلد 6، العدد الأول.
- 18- أحمد خلف الدخيل، (2013)، النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، ص. 43-123.
- 19- المادة 17 من النظام رقم 02-2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.
- 20- المادة 22 من النظام رقم 202002 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.
- 21- المادة 18 من النظام رقم 202002 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.
- 22- المادة 15 من النظام رقم 02-2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.
- 23- قطب مصطفى سانو، (2008)، في آفاق التعايش بين المصرفية التقليدية والمصرفية الإسلامية تجربة ماليزيا نموذجا، دراسات اقتصادية، العدد 10، ص. 21-44. موجود على الرابط: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/135339>
- 24- المادة 22 من النظام رقم 02-2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.
- 25- سعيد بن سعد المرطان، (1999)، مرجع سبق ذكره.
- 26- بنك الجزائر، تطور الصيرفة البديلة في الجزائر تدخل السيد محافظ بنك الجزائر، اليوم البرلماني - 04 أبريل 2018. موجود على الرابط: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/intervention_parlemnt_03042018_ar.pdf
- 27- أحمد خلف الدخيل، (2013)، مرجع سبق ذكره.

- 28- محمد علي يوسف يونس الهواملة، (2017)، معالم في طريق تحويل المصارف من النظام التقليدي إلى النظام الإسلامي الكفايات والمبررات والتحديات. متاح على الرابط الآتي: <https://www.aliftaa.jo/Research.aspx?ResearchId=101#.YTO2gtIzbIU>
- 29- علي محي الدين القرة داغي، (2010)، المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، الكتاب الثاني، إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ص. 571.
- 30- حيدر يونس الموسوي، كمال كاظم جواد. (2009)، المصارف الإسلامية وتحديات العولمة والتحرر المالي مع إشارة خاصة عن اتفاقية بازل/2. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية 11 (4). ص. 98-121.
- 31- للتفاصيل أكثر انظر :
- بن إبراهيم الغالي، (2017)، تشخيص واقع البنوك التقليدية الجزائرية في محاكاة المنتجات المصرفية الإسلامية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 18، العدد 03، ص. 24-38.
- صالح بن عبد الرحمن الحصين، (2017)، الهيئات الشرعية الواقع وطريق التحول لمستقبل أفضل، مركز المربي للاستشارات التربوية والتعليمية، ص. 1-31.
- فهد الشريف، (2009)، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية: دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، طبعة تمهيدية، ص1-56، منشور على موقع موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي على شبكة الإنترنت، متاح على الرابط الآتي: <https://iefpedia.com/arab/?p=450>
- 32-DAHAK, A., KARA, R. La gestion des risques au sien des guichets de finance islamique en Algérie : un état des lieux. *Marketing and business research review*, V1, N°2, 2021, pp. 61-75. Accessible via: <http://193.194.91.150/en/downArticle/790/1/2/175033>
- 33- لطف محمد السرحي، (2010)، الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية البينية الواقع وآفاق المستقبل.
- 34- محمد علي يوسف يونس الهواملة، (2017)، مرجع سبق ذكره.
- 35- حسين شحاتة، (2001)، الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة، العدد 240.
- 36- سعاد نويرة، (2021)، ظاهرة التحول نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر: الدوافع والمعوقات، مجلة ريادة الأعمال الإسلامية، مجلد 6، عدد 3، ص. 68-86.
- 37- ضرار الماحي العبيد، محمد عوض الكريم الحسين، (2009)، الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية: الدوافع والمبررات والتحديات، مجلة الجزيرة- تفكر - مجلد 10، العدد 1، ص. 79-102.
- 38- صالح بن عبد الرحمن الحصين، (2014)، المصارف الإسلامية ما لها وما عليها، الأعمال الكاملة، الجزء الأول، منتدى العلاقات العربية والدولية، ص. 356.
- 39- صالح بن عبد الرحمن الحصين، (2014)، تعليق على حوكمة الالتزام الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية، الأعمال الكاملة، الجزء الأول، منتدى العلاقات العربية والدولية، ص. 391.
- 40- دحاك عبدالنور. الإدارة الاستراتيجية للمخاطر الخاصة بالمصارف الإسلامية: إشارة إلى حالة مصرف السلام الجزائري، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، دورية دولية محكمة تصدر عن جامعة الجلفة، المجلد 5، العدد 2- نوفمبر 2021، ص ص 84-65. متوفر على الرابط التالي: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/168605>

دراسة تحليلية لتطور حجم التمويل الإسلامي في العالم - التجربة السودانية نموذجاً للفترة 2006/2021 - أمانة فنتازي⁽¹⁾ وسيلة شكرو⁽²⁾

1- جامعة لونيبي علي البلدة 2 fantazia60@yahoo.com
2- لونيبي علي البلدة 2 chekirouwassila@gmail.com

تاريخ الإيداع: 2023/01/12 تاريخ المراجعة: 2023/04/24 تاريخ القبول: 2023/05/16

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تطور التمويل الإسلامي في العالم، وهذا من خلال معرفة مختلف التدفقات المالية التي يتم منحها للاستثمارات وفق صيغ إسلامية كالصكوك، وهذا نظراً للمؤهلات التي تمتلكها الأساليب التمويلية الإسلامية، كما تم تسليط الضوء على التجربة السودانية باعتبارها من أقدم التجارب وأنجحها في الاقتصاد الإسلامي، ولقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لمجموعة من الإحصائيات والبيانات حول التمويل الإسلامي للفترة (2006-2021)، وقد خلصت هذه الدراسة في النهاية إلى مجموعة من النتائج أهمها أن التمويل الإسلامي حقق تطوراً هائلاً في حجم التدفقات التمويلية التي يقدمها للمشاريع الاستثمارية خاصة بعد أزمة الرهن العقاري. الكلمات المفتاحية: تمويل إسلامي، صكوك، تجربة سودانية، صيغ تمويل.

An Analytical Study of the Development of the Volume of Islamic Finance in the World - the Sudanese Experience as a Model for the Period :2006/2021 -

Abstract

This study aims to shed light on the evolution of the Islamic finance in the world , and that is by knowing various financial flows that are granted to the investments,. By shedding light on the Sudanese experience, regarded as one of the oldest experiences and most successful in the Islamic economy , an analytical descriptive method had been used for a set of statistics and data about the Islamic finance for the period (2006,2021), This study had summarized a set of conclusions , the most important being that the Islamic finance has made a huge development in the amount of the financial flows which provide it to the investment projects especially after the crisis subprime.

Key words: Islamic finance, instruments, Sudanese experience, financing formulas.

Une étude analytique de l'évolution du volume de la finance islamique dans le monde – l'expérience soudanaise comme modèle pour la période 2006/2021 –

Résumé

Cette étude vise à faire la lumière sur le développement de la finance islamique dans le monde, et ce à travers la connaissance des différents flux financiers qui sont accordés pour les investissements selon des formules islamiques telles que les chèques (sukuk). L'expérience soudanaise prise comme modèle est l'une des plus anciennes expériences et l'une des plus réussies dans l'économie islamique. L'approche analytique descriptive a été choisie pour la collecte d'un ensemble de statistiques et de données sur la finance islamique durant la période (2006-2021). Cette étude a finalement conclu à un ensemble de résultats, dont le plus important est que la finance islamique a réalisé un développement considérable dans le taux des flux de financement qu'elle fournit pour les projets d'investissement, en particulier après la crise hypothécaire.

Mots-clés: Finance islamique, les chèques, l'expérience soudanaise, formules de financement.

المؤلف المرسل: أمانة فنتازي، fantazia60@yahoo.com

- مقدمة:

يعد التمويل بمختلف أنواعه وأشكاله العصب المحرك للاقتصاد في أي منظومة اقتصادية باعتباره المجمع الأساسي للأموال وموزعها من خلال تمويل النشاطات الاقتصادية بمختلف أنواعها، خاصة التمويل الإسلامي الذي أصبح من أهم أنواع التمويلات التي تعتمد عليها العديد من الاقتصادات حول العالم، فقد أصبح ينافس التمويل القائم على العقود الربوية، واستطاع التمويل الإسلامي أن يحقق النجاح في تمويل الاستثمارات المنتجة في العديد من الدول، التي اعتمدت عليه سواء من خلال أسلمة نظامها ككل، أو بمزجها بين التمويل التقليدي والإسلامي في النظام المصرفي الواحد.

وقد برزت أهمية التمويل الإسلامي بمختلف صيغه خاصة القائمة على المشاركة والتي من أهمها الصكوك بالإضافة إلى أنواع أخرى، التي تقوم على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر في تعامل مع المستثمرين مما يعزز ثقة المستثمر ويمنحه الأمان، كما أنها تعمل على تمويل المشروعات الاستثمارية المنتجة التي تعود بالفائدة الحقيقية على الاقتصاد، وقد برزت أهمية هذا التمويل الذي يعرف انتشارا وتناميا سريعا حول العالم منذ بدايته في ستينيات القرن العشرين من تجربة أحمد نجار إلى الآن وقد شكلت الأزمة المالية 2008 المنعرج الأفضل لبروز التمويل الإسلامي حيث جذب أنظار العالم له باعتباره الحل الأمثل لتفادي الأزمات وهذا لعدم تعرض الاستثمارات القائمة على التمويل الإسلامي وخاصة الصكوك لأي أضرار أو خسائر مالية وهذا نتيجة ما تمتلكه أدواته من قدرة وكفاءة على خلق التوازن بين الاقتصاد الحقيقي والمالي، وقد أثبت كفاءته في العديد من الدول التي اعتمدت عليه من أجل تطوير الاستثمارات والنهوض باقتصادها أو كحل لسد عجزها في ميزانيتها، وتعد السودان من أهم الدول التي اعتمدت على التمويل الإسلامي واستطاعت تحقيق نجاحات رغم الظروف والتوترات الصعبة التي تعيشها منذ أكثر من ثلاث عقود.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من خلال التعرف على التمويل الإسلامي بأهم مفاهيمه وكذا أهم التطورات التي حققتها هذا النوع من التمويل في العالم، وخاصة السودان.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تطور حجم التدفقات التمويل الإسلامي في العالم وأهم مركباته الأساسية، بالإضافة إلى تطور التمويل الإسلامي بالصكوك وغيرها من الصيغ للاستثمار في السودان وهذا باعتبارها أولى الدول التي اعتمدت على التمويل الإسلامي في مختلف تعاملاتها التمويلية.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة على التساؤل التالي:

هل استطاع التمويل الإسلامي تحقيق تطورات معتبرة في حجم تدفقاته حول العالم وفي السودان خاصة؟

فرضية الدراسة:

تفترض هذه الدراسة أن التمويل الإسلامي استطاع خلال السنوات الأخيرة تحقيق تطور هائل في حجم التمويلات التي يقدمها في العالم وخاصة في السودان، ويحقق تطورا بمعدلات موجبة في السودان رغم ضعفه نسبيا.

الدراسات السابقة:

لقد تم الاعتماد في هذه الورقة البحثية على مجموعة من الدراسات السابقة، والتي من أهمها هاتين الدراستين:

- دراسة زعلاني مريم، كمال شريط، "2017-2018": التمويل المصرفي الإسلامي وأثره على الناتج المحلي الإجمالي الماليزي للفترة 2000-2016 دراسة تحليلية قياسية-، مقال في مجلة الباحث الاقتصادي جامعة 20 أوت 1955 الجزائر، العدد 1، جوان 2018، هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر التمويل المصرفي على الناتج المحلي في ماليزيا خلال الفترة المحددة، وهذا من خلال بناء نموذج استخدام الانحدار الخطي البسيط يربط بين متغيرات الدراسة، وتحليل واقع التمويل المصرفي في ماليزيا وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن التمويل المصرفي الإسلامي يؤثر إيجابيا على الناتج في ماليزيا.

- دراسة الياس عبد الله سليمان أبو الهيجاء 2007: تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التمويل الإسلامي من خلال صيغ المشاركة التي يتم الاعتماد عليها في تمويل المشروعات الاستثمارية وذلك لتسليط الضوء على كفاءة التمويل الإسلامي بمختلف أساليبه وخاصة القائمة على المشاركة.

منهج الدراسة:

اتبعت في هذه الدراسة وللتوصل لصحة فرضية الدراسة من عدمها على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من التعريف ببعض صيغ المشاركة في العمل الإسلامي، وكذلك من خلال جمع الإحصائيات عن التمويلات التي يقوم بها البنك وتحليلها.

1- التمويل الإسلامي حول العالم: سنتطرق في هذا الجزء لتعريف بالتمويل الإسلامي وأهم مفاهيم المتعلق به بالإضافة إلى تطور في حجم التمويل الإسلامي في العالم خلال الفترة المحددة وكل ذلك يأتي فيما يلي:

1-1- مفهوم التمويل الإسلامي: تقوم العملية الاستثمارية مهما اختلف نوعها أو حجمها على العملية التمويلية سواء كان التمويل العيني أو النقدي، والتي تكون بطرق وأساليب مختلفة، لذلك سنتطرق في هذا الجزء إلى تعريف التمويل وأهم أنواعه كما يلي:

1-1-1 تعريف التمويل: لقد تعددت وتنوعت تعريفات التمويل وذلك لأهميته الكبيرة في بناء الاقتصاد، وبالتالي فإن التمويل يعرف كما يلي:

أ. يعرف التمويل على أنه: "مجموعة من الأسس والحقائق التي تعمل على تدبير الأموال وكيفية استخدامها سواء كانت هذه الأموال تخص الأفراد أو منشآت الأعمال أو الأجهزة الحكومية"⁽¹⁾.

ب. ويعرف أيضا بأنه: "توفير الأموال اللازمة لنشاط معين والبحث عن المصادر المناسبة له"⁽²⁾.

1-1-2 أنواع التمويل: التمويل في الاقتصاد يرتكز على ثلاثة أشكال أساسية والتي تحدد لنا أنواع التمويلات المقدمة، ونتمثل فيما يلي:

أ. حسب مدة الاستغراق: ويتم تقسيمها إلى ثلاثة أنواع أساسية وهي كما يأتي⁽³⁾:

✓ مدة قصيرة الأجل: يقصد بها تلك الأموال التي لا يزيد استعمالها عن سنة واحدة، كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع الأجور وشراء المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية، والتي يتم تسديدها من إيرادات انتفس الدورة؛

✓ مدة متوسطة الأجل: يستخدم لتمويل حاجة دائمة للمشروع، كتمهية تمويل أصول ثابتة أو لتمويل المشاريع تحت التنفيذ، والتي تستغرق عدد من السنين، وتكون مدتها بين سنة وخمسة سنوات؛

✓ مدة طويلة الأجل: تنشأ من الطلب على الأموال اللازمة لحياة التجهيزات الإنتاجية ذات المردودية على المدى الطويل، وتوجه أيضا إلى المشاريع الإنتاجية تفوق مدتها خمس سنوات.

ب. حسب الغرض: ويتم تقسيم التمويل حسب الغرض إلى نوعين أساسيين هما⁽⁴⁾:

✓ **تمويل الاستغلال:** يصنف إلى تلك الأموال التي ترصد لمواجهة الاحتياجات والمعاملات قصيرة الأجل، والتي تتعلق بتنشيط الدورة الإنتاجية في المؤسسة؛

✓ **تمويل الاستثمار:** ويتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات، والتي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة، أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع لاقتناء الآلات والتجهيزات، وما يليها من العمليات التي تؤدي إلى التكوين الرأسمالي للمشروع.

ت. حسب المصدر: تنقسم أنواع التمويل حسب المصادر التي تأتي منها سيولة التمويلية كما يلي:

✓ **التمويل الذاتي:** هو إمكانية المؤسسة تمويل نفسها ذاتيا من خلال نشاطها، وهذه العملية لا تتم إلا بعد الحصول على نتيجة الدورة، يضاف إليها مورديندا خليين للمؤسسة وهما الإهلاكات والمؤونات؛

✓ **التمويل الخارجي:** إذا كانت المؤسسة لا يمكنها تمويل استثماراتها بوسائلها الخاصة، مما يجعلها تلجأ للمصادر الخارجية كالاقتراض من البنوك.

1-2 مفهوم التمويل الإسلامي: أصبح التمويل الإسلامي في وقتنا الحالي من أنجح الأساليب التمويلية الموجودة على الساحة الاقتصادية في العالم وفي مختلف الاقتصادات وذلك نظرا للمؤهلات التي يمتلكها، لذلك سنتطرق في هذا الجزء إلى تعريف التمويل الإسلامي وبعض أساسياته وهذا كما يأتي:

1-2-1 تعريف التمويل الإسلامي: يعرف التمويل الإسلامي على أنه:

أ. "تقديم التمويل العيني أو النقدي إلى المنشآت المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ووفق المعايير والضوابط الشرعية والفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية"⁽⁵⁾.

ب. ويعرف أيضا بأنه: "أن يقوم الشخص بتقديم شيء ذي قيمة مالية لشخص آخر على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقا وفق طبيعة عمل كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال واتخاذ القرار الإداري والاستثماري"⁽⁶⁾.

1-2-2 مؤهلات التمويل الإسلامي: إن نجاح التمويل الإسلامي والتزايد المستمر في الطلب عليه في مختلف القطاعات الخاصة في مجال الاستثمار وتمويل المصرفي، يعود لما يتميز به من مؤهلات ومميزات جعلت منه أفضل بكثير من التمويل التقليدي ومن أهم هذه المؤهلات نذكر ما يلي⁽⁷⁾:

أ. قناعة الكثيرين من المسلمين وغيرهم بعدم جدوى التعامل بالربا، وأنه سبب لبلاء البلاد والعباد وفشل كثير من السياسات التي تعتمد على الربا في اقتصادها.

ب. أدى نظام التعامل بالفائدة إلى وجود أناس يحتاجون التمويل المنظم بأسلوب المصرفي، ولكنهم ممتنعون اختيارا عن التعامل والاقتراض نظرا لانهيار الوسيلة المتاحة في نظام الفائدة أو أنهم محرومون اضطرارا لأن التنظيم المصرفي في التمويل لا يعترف بأسلوب المشاركة في رأس المال والعمل.

ت. مرونة المنهج الإسلامي في قطاع المعاملات، حيث يؤدي ذلك إلى قدرة البنوك الإسلامية على تطوير نفسها ومواكبة المستجدات مع المحافظة على الأصول والقواعد العامة لتعاليم المالية في الإسلام؛

ث. وجود ثروة هائلة فقهية وتطبيقات عملية للتمويل الإسلامي تثبت جدارة النموذج الاقتصادي الشرعي للتطبيق في أي عصر وفي أي مجتمع.

ح. يشجع التمويل الإسلامي الذي يعد جزءاً من الاقتصاد الإسلامي على زيادة الاستثمار مما يؤدي إلى ضرورة البحث عن مشاريع جديدة، لكن تتم المفاضلة بين هذه المشاريع من خلال دراسة الجدوى والعائد على الاستثمار مما يجعل البنوك تسعى إلى البحث على المشروع الأكثر نجاحاً اقتصادياً وبالتالي يكون ذا عائد أكبر، مما يزيد من كفاءة البنوك في تخصيص الموارد⁽⁸⁾.

1-2-3 كفاءة أساليب التمويل الإسلامي: تتميز الأساليب التي تقوم عليها عمليات التمويل الإسلامي بخصائص جعلت منها أكثر كفاءة في التمويل وهذا ما سنوضحه فيما يلي⁽⁹⁾:

أ. ارتباط ربح الممول في جميع صيغ التمويل الإسلامي بالملكية، فالاستحقاق للأرباح بسبب موضوعي وشرعي هو الملك، وهذا عكس الصيغ والأساليب التمويلية الربوية التي تقوم على الاستغلال؛

ب. ارتباط انسياب التمويل بين أطراف العملية الاستثمارية بانتقال ملكيات وتدفق تيار من السلع، وهذا الأسلوب يقلل من الطرق الربوية التي تحول الاقتصاد إلى اقتصاد رمزي، بحيث كل عملية انتقال للملكية أو السلع أو الخدمات تتطلب انتقال وانسياب عشرات الدورات المالية والنقدية، ويعني الاقتصاد الرمزي حركة رؤوس الأموال بما في ذلك تقلبات أسعار الفائدة وتدفقات الائتمان، بينما يعني الاقتصاد الحقيقي حركة السلع والخدمات، ومع انتشار الأساليب الربوية لم يعد الاقتصاد الحقيقي للسلع والخدمات والاقتصاد الرمزي للمال والائتمان مرتبطاً أحدهما بالآخر ارتباطاً عضوياً بوصف الاقتصاد الرمزي تعبيراً بالضرورة عن الاقتصاد الحقيقي، وهذا يدل على أن تلك الاقتصادات ترتبط فيها الأرباح في معظم الأحيان بتقلب وانتقال الأموال بغض النظر عن عمليات استثمارها بينما يرتبط انتقال التمويل بعمليات الاستثمار ارتباطاً كبيراً في ظل نظام المشاركة، وهذا يقلل من التكاليف المترتبة عن انتشار الاستثمار الرمزي بدلاً من الاستثمار الحقيقي

1-3 تطور التمويل الإسلامي في العالم: لقد عرفت المالية الإسلامية تطوراً هائلاً في مختلف الاقتصاديات، وذلك من خلال تطور في التمويلات المقدمة وفق صيغ وأساليب إسلامية وذلك لتمويل المشاريع على اختلاف أحجامها وأنواعها، وهذا ما توضحه الأرقام حول تطور التمويل الإسلامي في العالم بمختلف أشكاله وهذا كما يلي:

أ. **حجم التمويل الإسلامي:** إن الأسس الذي يقوم عليها التمويل الإسلامي وما استطاع تحقيقه من نتائج إيجابية في القرن الـ 20 دفع مختلف الاقتصادات حول العالم لمحاولة تبني التمويل الإسلامي الذي يعمل على تحقيق التوازن بين الجانب المالي والحقيقي للاقتصاد، لتشهد الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية مزيداً من التطور لاسيما فيما يتعلق بتحسين نوعية الخدمات وابتكار منتجات جديدة، وفي الجدول الموالي سنحاول تسليط الضوء على التطور في التمويل الإسلامي في العالم خلال الفترة الممتدة ما بين 2006-2021، وذلك كما يلي:

الجدول رقم 1: يوضح تطور التمويل الإسلامي في العالم للفترة (2006-2021) بمليار \$

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
التمويل الإسلامي	386	523	639	822	895	1087	1166	1267
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
التمويل الإسلامي	1441	1451	1444	1509	3400	2158	2500	2750

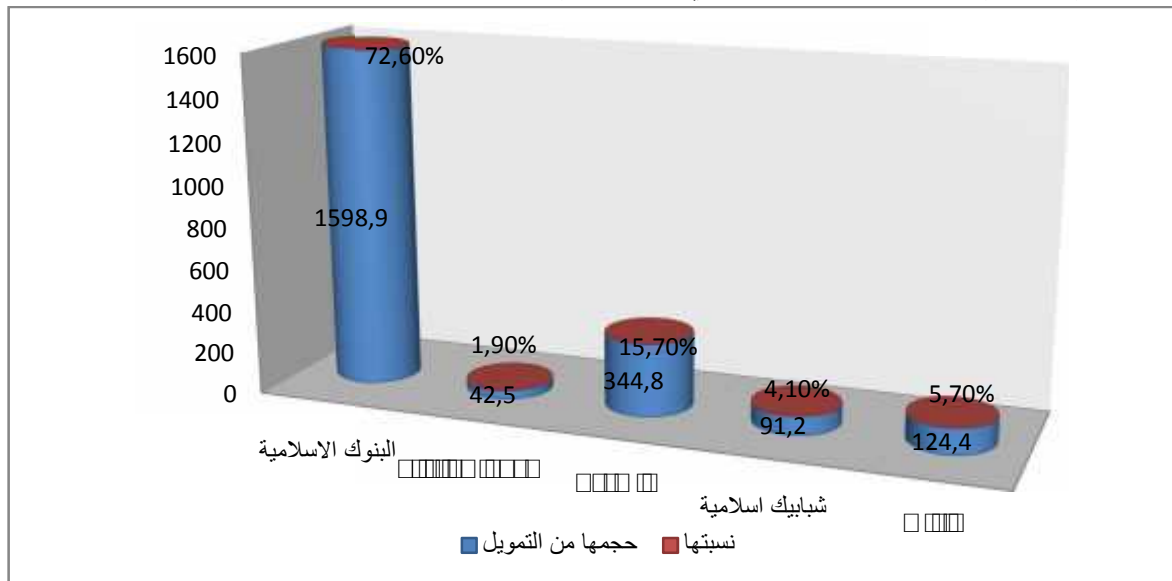
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على : اتحاد المصارف العربية، الصيرفة الإسلامية بين النمو والتفوق، موقع الاتحاد:

www.uabonline.org/

نلاحظ أن التمويل الإسلامي شهد وتيرة نمو متسارعة خلال الفترة ما بين 2006-2021 م، وهذا دليل على مدى نجاح الصناعة المالية الإسلامية وذلك بسبب ما تمتلكه من مقومات جعلتها تحقق الاستقرار والنمو المتواصل، ففي 2006 كانت الأصول التمويلية الإسلامية في العالم في حدود 386 مليار \$، وحقت بعدها تزايداً في قيمتها من عام لآخر، وهذا حسب ما جاء به اتحاد المصارف العربية، وما تبينه الأرقام في الجدول وبمعدلات موجبة ومرتفعة، ويوضحه الرسم البياني لتصل سنة 2017 لحدود 1509 مليار \$، أي بمعدل نمو سنوياً 12%، وحسب ما جاء به اتحاد المصارف العربية فإن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أي الدول العربية سجلت أعلى معدل نمو على الصعيد العالمي خلال الفترة بمعدل 13.63 %، وإفريقيا جنوب الصحراء 13.63 %، ثم آسيا بمعدل 8.25 %، وقد ارتفعت أصول التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية حول العالم بنسبة 4.74 % سنة 2017م وحقت أعلى ارتفاع سنة 2018 لتصل إلى 3400 مليار \$، وقد حققت سنة 2021 قيمة 2750 مليار \$ وهذا بزيادة قدرها 10% عن سنة 2020 ويرجع السبب وراء نجاح التمويل الإسلامي في العالم إلى مميزاته ومختلف أساليبه التمويلية القائمة على مبدأ العدل والمساواة، فهي عامل النجاح للاقتصاد كأللوب التمويل القائم على المشاركة والصكوك الإسلامية التي عرفت انتشاراً واسعاً حول العالم في السنوات الأخيرة، وهذا الذي دفع العديد من دول العالم إلى تبني التمويل الإسلامي كألمانيا وبريطانيا، التي لجأت إليه لامتناس الكتلة النقدية المسحوبة من الاقتصاد، وكذا لتقليص الفجوة بين الاقتصاد المالي والحقيقي، في حين نجد الدول الإسلامية شبه غائبة كليا كالجزائر التي انطلقت منها أول فكرة للتمويل الإسلامي، لكنها لم تتبن هذا الأسلوب رغم أهميته.

ب- حجم قطاعات التمويل الإسلامي لسنة 2018: ينقسم التمويل الإسلامي بين قطاعات تمويلية مختلفة، يشكل كل قطاع نسبة معينة من حجم التمويل حول العالم، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي لنصيب كل القطاعات الأساسية للتمويل حول العالم وذلك كما يلي:

الشكل رقم 1: حجم قطاعات التمويل الإسلامي حول العالم لسنة 2018 الوحدة: مليار دولار \$



Source: Infrastructure Financing through Islamic Finance in the Islamic Countries, Standing Committee for Economic and Commercial Cooperation of the Organization of Islamic Cooperation, Ankara, TURKEY, March 2019, p55.

نلاحظ من الشكل أن النسبة الأكبر من التمويل الإسلامي حول العالم لسنة 2018 كانت من نصيب التمويلات المقدمة من البنوك الإسلامية وهذا بنسبة 72.6% من الكل بمبلغ 1598.9 مليار دولار \$، ثم تأتي

الصكوك بقيمة 344.8 مليار دولار\$ أي بنسبة 15.7% أما مؤسسات الوقف فقد بلغ حجم تمويلاتها لنفس السنة 124.4 مليار\$ ب 5.7%، وأخيرا تأتي الشباييك الإسلامية وشركات التكافل كأقل نسبة من التمويل بحجم 91.2 و 42.5 مليار دولار\$ بنسبتي 4.1% و 1.9% على التوالي، وهذا بحجم كلي للتمويل الإسلامي وصل لـ 2.02 ترليون دولار\$، وهذه القيمة في تزايد مستمر نتيجة للكفاءة التمويلية التي تتميز بها أساليب التمويل الإسلامي باختلاف أنواعها.

ت- التمويل بالصكوك الإسلامي حول العالم: الصكوك الإسلامية المعتمدة في عمليات التمويل الإسلامي حول العالم هي عبارة عن وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله⁽¹⁰⁾، وتتميز الصكوك بقدرتها الهائلة على حشد الموارد المالية مع نقص مخاطرها مما جعلها تجذب انتباه العديد من المستثمرين من عدة جهات وقارات، حيث وصل حجم الصكوك في الشرق الأوسط سنة 2015 إلى 39% و 32% من أوروبا و 29% من الولايات المتحدة، ومن جهة الشركات فقد سجلت عدة إصدارات في 2015 كإصدار صكوك حجمها 1.25 مليار دولار\$ من قبل الشركة الوطنية في المملكة المتحدة لإنتاج النفط والغاز تسمى بـ "PETRONAS" وذلك لرفع رأس المال العامل، وإصدار صكوك المشاركة المستدامة لمؤسسة ماليزية بسبب احتياجاتها لتمويل رأس المال العامل، وبالإضافة إلى العديد من الإصدارات تحت إطار التخطيط للمستقبل⁽¹¹⁾، فهذه الإصدارات المستمرة تعتبر من أهم حوافز تطور الإصدار في سوق الصكوك العالمي، وتتجسد أهم الحوافز الرئيسية لإصدارات الصكوك، كما يأتي في الشكل:

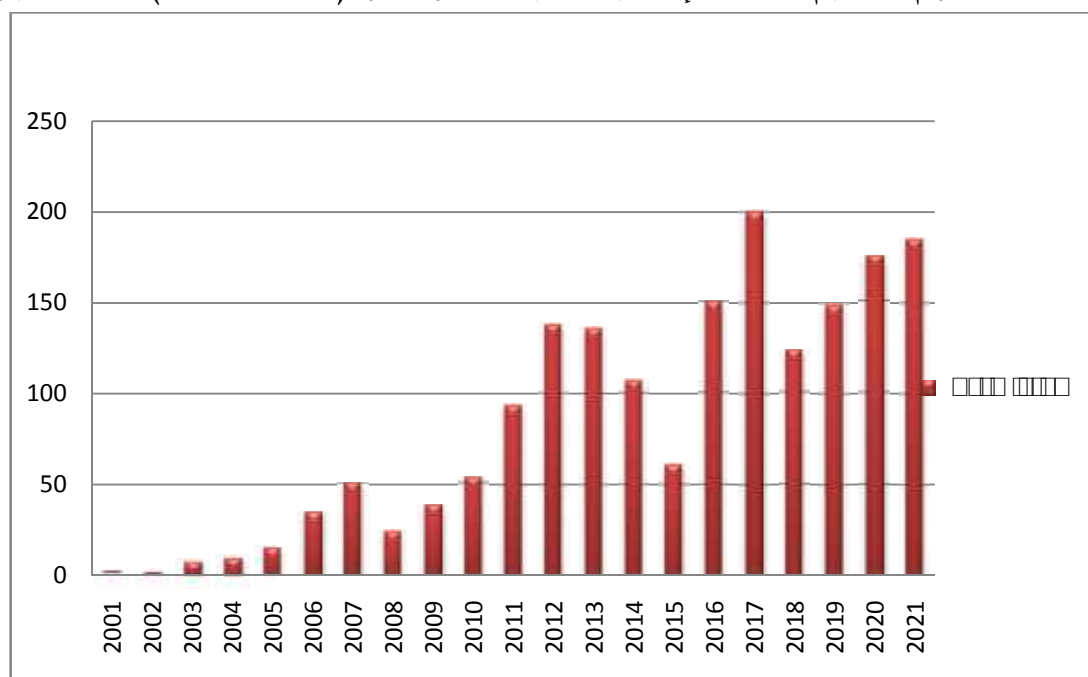
الشكل رقم 2: الحوافز الرئيسية لإصدارات الصكوك



Source: world's islamic finance market place, Reports of Bank Negara Malaysia, 2015, p4.

ولقد عرف التمويل الإسلامي بالصكوك تطورات هائلة وملحوظة خاصة 2008 خاصة بعد أزمة الرهن العقاري لسنة 2008، والتي تعد نقطة تحول في صالح المالية الإسلامية وخاصة الصكوك التي استطاعت إثبات نجاعتها خلال الأزمة، ويوضح الجدول الموالي تطور حجم التمويل المعتمد على الصكوك الإسلامية في العالم كما يلي:

الشكل رقم 3: حجم الصكوك الإسلامية الدولية الصادرة للفترة (2001-2021) الوحدة: مليار \$



Source: International Islamic financial market, sukuk report, kingdom of bahrian, website: www.ifm.net.

عرفت الصكوك الإسلامية تزايداً ملحوظاً في إصداراتها، حول العالم منذ 2001 إلى غاية 2021، حيث سجلت سنة 2001 استثمارات في الصكوك بقيمة 1.172 مليار \$ لتصل في 2017 لحدود 200.1 مليار \$، وهذا بمعدل زيادة يفوق الألف بالمئة، في حين سجل تناقص في معدلات الزيادة سنة 2018 و 2019 لتعود للارتفاع سنة 2021 لتصل لـ 185 مليار \$ وقد أصدرت السعودية بقيمة 30 مليار \$ من إجمالي هذا الإصدار، وهذا راجع للنجاحات التي سجلها التمويل بالصكوك في مختلف المشاريع، وبكل أشكالها مما دفع العديد من الدول والشركات إلى زيادة الاستثمار بها، وهذا لمختلف المميزات التي تتمتع بها الصكوك، التي تصدر على شكل عقود بمختلف أنواع صيغ التمويل الإسلامية، خاصة بعد الأزمة المالية لسنة 2008 أين خرجت منها ماليزيا دون خسائر وهذا بفضل الصكوك.

2- التمويل الإسلامي في السودان: سنتطرق في هذا المحور إلى تسليط الضوء على التجربة السودانية في تطور حجم التمويل الإسلامي، وذلك كما يلي:

2-1- الإطار النظري لتمويل الإسلامي في السودان: يقوم التمويل الإسلامي على المنظومة البنكية ومدى تطورها في كل دولة تعتمد على استخدام التمويل الإسلامي لتطوير مشاريعها، ومن بينها السودان لتقدير مدى تطور التمويل الإسلامي في السودان، لا بد من الوقوف على التطور المصرفي في السودان للتعرف على مدى مقدرته للقيام بدور الوساطة المالية بالكيفية التي تضمن سهولة وكفاءة انسياب الأموال للأنشطة الاقتصادية المطلوبة، مرت تجربة العمل المصرفي في السودان بثلاث مراحل معاصرة هامة وذات خصوصية، ولكل منها ملامحها التي كان لها دورها في مسيرة التجربة وتشكيل واقع الجهاز المصرفي الحالي، تتمثل هذه المراحل فيما يأتي:

2-1-1 المرحلة الأولى ما بين 1977-1983: حيث شهدت هذه الفترة بداية العمل الإسلامي في السودان، من خلال قيام بعض البنوك الإسلامية وسط البنوك التقليدية وبدأت تمارس نشاطها وفق اجتهادات عمل مستحدثة

خاصة بها وفي بيئة تنظيمية وإشرافية تقليدية غير إسلامية كبنك فيصل الإسلامي الرائد في التجربة السودانية وكانت بدايته سنة 1977، وقد تبعه تأسيس العديد من البنوك الإسلامية الأخرى خلال هذه المرحلة كبنك التضامن الإسلامي⁽¹²⁾.

2-1-2 المرحلة الثانية ما بين 1984-1990: وهي الفترة التي شهدت بدايتها تعميم العمل المصرفي الإسلامي بإلزام كافة البنوك لتبشر جميع أعمالها وفق الصيغ الإسلامية، وقد شهدت هذه الفترة أيضا تكييف البيئة الإشرافية والتنظيمية وكذلك السياسات لتكون محكمة بالمبادئ والتدابير والآليات الإسلامية؛

2-1-3 المرحلة الثالثة من 1991 إلى ما بعد 2000: والتي يمكن أن يطلق عليها فترة الاتجاه نحو التحرير المصرفي، وكذلك تعميق وترسيخ العمل المصرفي الإسلامي، وتمتد هذه الفترة منذ بداية عقد التسعينيات وحتى الآن، كما شهدت هذه الفترة تنفيذ العديد من البرامج وسياسات الإصلاح المؤسسي والقانوني وكذلك استحداث العديد من الآليات والتدابير والمؤسسات التي تعتبر لازمة وضرورية للارتقاء بالعمل المصرفي في السودان⁽¹³⁾.

2-2 تطور حجم التمويل في السودان: لقد شهد التمويل في السودان العديد من التغيرات والتطورات خاصة بعد الانتقال إلى النظام الإسلامي، والاعتماد على التمويل الإسلامي في مختلف المجالات، فقد عرفت في بداية العديد من تطورات، وسنتطرق إلى كل ذلك فيما يلي:

2-2-1 التمويل المصرفي للاستثمارات في السودان: تقوم عملية الاستثمار على تشجيع القنوات الممولة له أولاً، والتي يعد الجهاز المصرفي أهمها وذلك من أجل منح قروض طويلة ومتوسطة الأجل لخدمة العملية الاستثمارية بهدف بناء مشاريع إنتاجية وخدمية، وهذا ما عهد إليه الجهاز المصرفي في السودان، وذلك من أجل بناء المشاريع الاستثمارية الناجحة والفاعلة في تحقيق انتعاش الاقتصاد، وهذا ما توضحه الأرقام في الجدول الموالي عن التمويل المصرفي للاستثمار في السودان خلال الفترة الممتدة ما بين 2004 إلى 2021 وذلك كما يأتي:

الجدول رقم 2: تطور التمويل للاستثمار في السودان للفترة (2004-2021) بمليون ج.س

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009
حجم التمويل	436	700	1114	1299	1496	1816
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
حجم التمويل	2118	2287	3048	3762	4432	5763
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
حجم التمويل	8684	12843	15360	27680	34851	10850

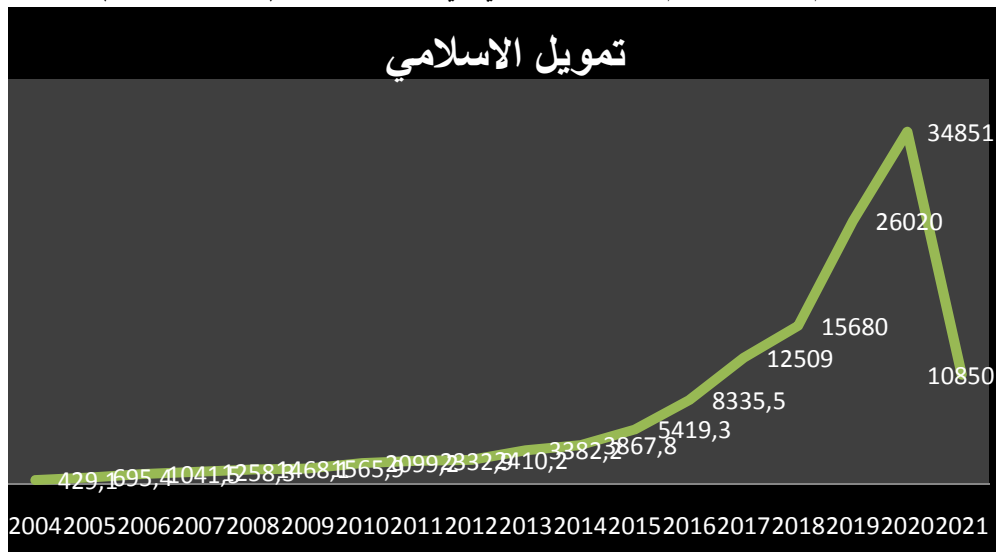
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنك المركزي السوداني التي تم الاطلاع عليها من الموقع

الرسمي للبنك السوداني: <https://cbos.gov.sd/ar/content/>

نلاحظ من خلال الأرقام في الجدول (2) للفترة 2004-2021 أن التمويل المصرفي للاستثمار في السودان قد عرف تحسناً من سنة لأخرى في هذه الفترة، وهذا يعكس مدى اهتمام القطاع البنكي في السودان بتمويل الاستثمارات، من خلال القروض البنكية التي تقدمها بأساليب تمويلية مختلفة أهمها التمويل بالصيغ الإسلامية سواء كانت من خلال التمويل المشترك أو غير المشترك، فكما تبين الأرقام في الجدول فإن التمويل في سنة 2004 كان في حدود 436 مليون ج.س، وقد حقق بعدها تزايداً مستمراً بمعدلات موجبة في تمويل الاستثمار ليصل سنة 2017 إلى حدود 12843 مليون ج.س بنسبة زيادة تفوق 100% وقد استمر في الارتفاع بمعدلات موجبة لتصل سنة 2020 لـ 34851 مليون ج.س وهذا يعود إلى الجهود المبذولة من قبل القطاع البنكي في التركيز على التمويل الإسلامي في السودان الذي يقوم على أساس مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، مما أدى إلى رفع رصيد التمويل المصرفي للاستثمار في السودان رغم الانخفاض الكبير الذي شهده سنة 2021 وهذا بسبب الأوضاع الاقتصادية والسياسة العامة في السودان وانخفاض التمويل بشكل عام للاستثمار إلا أن التمويل الإسلامي يعد أهم تمويلات معتمدة في السودان، ويكون التمويل فيها على شكل صيغ تشاركية بين المقرض والمقترض، وتكون في النشاط الحقيقي الذي يقدم مساهمة فعلية لنمو الاقتصاد على عكس المالي، هذا الذي يدفع بالزبون للإقبال على التمويل الإسلامي بدل التقليدي، وهذا ما يوضحه تطور التمويل المصرفي للاستثمارات في السودان خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى كونه النشاط الحقيقي الذي يفعل النمو الاقتصادي فهو يخدم الزبون أيضاً من الجانب المالي فهو هنا يكون شريكاً مع البنك في الربح والخسارة على عكس ما تفرضه البنوك التقليدية التي تجبره على إرجاع القرض مع فوائده حتى لو حقق مشروعه الخسائر، وقد حقق التمويل تطوراً ملحوظاً في النشاط الاقتصادي في السودان خاصة في الجانب الزراعي للصناعات الغذائية.

2-2-2 التمويل الإسلامي في السودان: تعتبر السودان من أقدم الدول العربية الإسلامية التي عرفت التمويل الإسلامي للاستثمارات في نظامها، وذلك من خلال تأسيس مجموعة من البنوك الإسلامية، وكذا أسلمة قطاعها البنكي ككل، ولذلك فإن الأرقام في الشكل الموالي توضح قيمة التمويل بالأساليب الإسلامية للاستثمارات في السودان خلال الفترة الممتدة ما بين 2004 إلى غاية 2021، وهذا ما يوضح الرسم البياني كما يلي:

الشكل رقم 3: تطور حجم التمويل الإسلامي في السودان للفترة (2004-2021)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنك المركزي السوداني التي تم الاطلاع عليها من الموقع الرسمي للبنك السوداني: <https://cbos.gov.sd/ar/content/>

عرف التمويل الإسلامي في السودان نموا بمعدلات موجبة وهذا ما يوضحه مسار المنحنى، فكما نلاحظ في الرسم البياني فإن في الفترة الأولى ما بين 2004 و 2021 حقق التمويل الإسلامي تطورات بمعدلات منخفضة فهو لم يتجاوز قيمة 2000 مليون ج.س في السنوات الأولى، وهذا دليل على انخفاض وتيرة الاستثمارات وأن المشاريع الممولة هنا لم تكن مشروعات ضخمة بل كان التمويل موجها للمشروعات الصغيرة والمصغرة التي لا تحتاج رأس مال ضخ، إلا أنه يبقى متطورا في هذه الفترة بمعدلات موجبة، حتى لو كانت منخفضة وهذا يدل على تمسك القطاع المصرفي السوداني بالتمويل الإسلامي للمشاريع الاستثمارية، ويعود للمساهمة التي قدمها هذا النوع من التمويل في تحقيق التقدم في الاقتصاد السوداني، ثم واصل في التطور بمعدلات موجبة ولكن متقاربة ما بين 2011 إلى غاية 2014، أما بداية سنة 2015 فقد حقق قفزة نوعية حيث سجل تطورا ملحوظا في قيمة التمويلات المقدمة وبمعدلات مرتفعة ما بين 2015 إلى 2017 حيث وصل في سنة 2017 إلى حدود 12000 مليون ج.س بعدما كان في حدود 2000 مليون ج.س سنة 2010، ووصل سنة 2020 إلى 34851 مليون ج.س، فإن هذا دليل على إقبال المستثمرين على التمويل الإسلامي وازدياد الوعي بأهميته في السودان، وكذا اعتمادها على تمويل المشاريع الضخمة بالأساليب الإسلامية التي تعد الأمل والأفضل لنجاح المشروعات الضخمة كالمشاريع الزراعية الكبرى أو مشاريع البنية التحتية، ليعود للانخفاض بسنة كبيرة جدا سنة 2021 ليصل إلى 10850 مليون ج.س وهذا بسبب انخفاض حجم الاستثمارات بالخصوص في القطاع الفلاحي والزراعي، بالإضافة إلى مختلف المشاكل السياسية والاقتصادية التي يعاني منها السودان مما يجعل الوضع فيها غير مستقر دائما وبالتالي يؤثر على تطور التمويل والاستثمار.

2-2-3 التمويل بالصكوك الإسلامية: تعتبر شهادات الشهامة من أكثر الصكوك استعمالا وتداولاً في السودان، ولها دور كبير في تمويل المشاريع الحكومية للدولة، وسنتطرق في الجدول التالي لتطور حجم التمويلات بالصكوك الإسلامية في السودان خلال الفترة المحددة كما يلي:

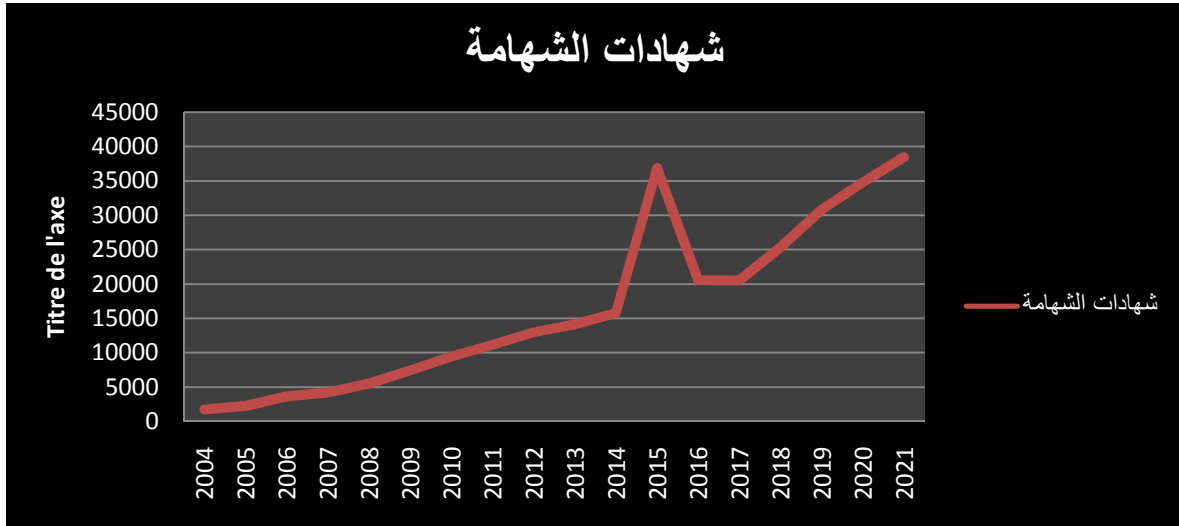
الجدول رقم 3: التمويل بصكوك في السودان ما بين (2004-2021)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009
حجم التمويل	1751	2281	3640	4223	5511	7432
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
حجم التمويل	9452	11139	12986	14134	15772	36891
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
حجم التمويل	20555	20503	25304	30842	34783	38461

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنك المركزي السوداني التي تم الاطلاع عليها من الموقع الرسمي للبنك السوداني:

<https://cbos.gov.sd/ar/content/>

الشكل رقم 4: يوضح تطور حجم التمويل بالصكوك في السودان



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنك المركزي السوداني التي تم الاطلاع عليها من الموقع الرسمي للبنك السوداني:

<https://cbos.gov.sd/ar/content/>

نلاحظ من الجدول والشكل البياني أعلاه أن التمويل بالصكوك (شهادات الشهامة) من أهم التمويلات الإسلامية في السودان، فكما نلاحظ فإن في سنة 2004 كانت قيمة التمويلات بهذه الشهادات في حدود 1751 مليون ج.س، لتواصل بعدها الارتفاع وبمعدلات موجبة مقاربة من عام لآخر حتى بلغت 15772 مليون ج.س في 2014، لتحقيق بعدها أعلى معدل زيادة للتمويل بشهادات الشهامة في السودان عام 2015 وهذا بقيمة بلغت 36891 مليون ج.س وبمعدل زيادة تقدر بـ 133% عن 2014، ومن أهم أسباب هذه الزيادة في قيمة التمويل بهذا النوع من الصكوك هو تحقيق السودان لعجز موازني نتيجة للأزمة البترولية الأخيرة في نهاية 2014 مما دفع الحكومة السودانية للجوء لشهادات الشهامة بغرض سد العجز الموازني وتغطية احتياجاتها الضرورية للمجتمع، لتعود بعدها سنة 2016 للانخفاض بـ 44% عن 2015، وكذا بانخفاض بمعدل 0.2% سنة 2017 ورجعت للارتفاع بنسب متزايدة لتصل سنة 2021 لـ 38461 مليون ج.س، ومن خلال ما سبق نستنتج أن الصكوك من أهم الأساليب التمويلية المستعملة في السودان وليس فقط لسد العجز الموازني، بل أيضا لتمويل المشروعات الاقتصادية الضخمة في السودان وكذا مشاريع التنمية ومشروعات البنية التحتية، خاصة وأن الصكوك من أهم الأوراق المالية القادرة على تجميع وحشد رؤوس الأموال الضخمة ودون أن يكون فيها أي تعاملات خارج إطار مبادئ الشريعة الإسلامية، وتعتبر السودان من أكثر الدول التي تعتمد على الصكوك بكافة أنواعها من أجل تمويل المشروعات التنموية، وقد استطاعت النجاح في تحقيق تحسن في اقتصادها من خلال استخدامها لهذه الأدوات المالية الإسلامية.

2-2-4 التمويل الإسلامي بصيغ الزراعية في السودان: تعتبر السودان من أهم الدول التي تستخدم التمويل الإسلامي في القطاع الزراعي وهذا بالأساليب والصيغ الإسلامية التي تعد صيغ المشاركات الزراعية أهمها، خاصة وأن السودان تتمتع بأراضي زراعية خصبة بالخصوص على ضفاف الأنهار، والشكل الموالي يوضح لنا تطور التمويل بصيغ المشاركات الزراعية في السودان خلال الفترة ما بين 2004-2020 كما يلي:

الشكل رقم 5: حجم التمويل الإسلامي للمشروعات الزراعية في السودان



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنك المركزي السوداني التي تم الاطلاع عليها من الموقع الرسمي للبنك السوداني: <https://cbos.gov.sd/ar/content/>.

تعرف التمويلات مقدمة وفقا للصيغ الزراعية تحسنا من عام لآخر خلال الفترة (2004-2020)، ونلاحظ أن التمويل في بداية الفترة سنة 2004 كان في حدود 0.8 مليون ج.س ليعرف بعدها تزايدا من عام لآخر محققا أعلى قيمة سنة 2008 بـ 408 مليون ج.س، وهذا بسبب التحسن الملحوظ في القطاع الزراعي في السودان، الذي بدأ يعرف ازدهارا وكذا لإقبال السودانيين على الاستثمار في هذا القطاع أكثر من غيره، لتسجل بعدها مباشرة انخفاضا طفيفا في قيمة التمويلات المقدمة بهذه الصيغ لتصل إلى حدود 3.4 مليون ج.س سنة 2009 و 2010 على التوالي، لتسجل بعدها ارتفاعا سنة 2011 بقيمة 0.4 مليون ج.س عن سنة 2010، مسجلة تزايدا في قيمة التمويلات المقدمة من سنة لأخرى حتى 2016 أين وصلت قيمة التمويل لحدود 14.7 مليون ج.س ووصلت سنة 2020 إلى 15.08 مليون ج.س، محققة بذلك أعلى قيمة للتمويلات بصيغ المشاركات الزراعية خلال الفترة خاصة وأن السودان تعتبر من أكثر البلدان التي تملك أراضي زراعية وصالحة لمختلف أنواع الزراعات، إن هذه التمويلات رغم أنها منخفضة نسبيا إلا أنها تعتبر جيدة بالخصوص في بلد كالسودان كل الظروف المحيطة بالتمويل والاستثمار فيه صعبة ومعقدة خاصة من الناحية الأمنية.

2-3 عوائق توجه تطور التمويل الإسلامي: لقد تعددت وتنوعت عراقيل التمويل الإسلامي ونذكر منها ما يلي:

2-3-1 كفاءة العنصر البشري: يتم التمويل الإسلامي في غالب وخاصة في الدول التي تعاني من ضعف البورصة على مستوى المصارف، وخاصة المصارف الإسلامية التي لها طبيعة تميزها عن غيرها، لهذا يتطلب التمويل فيها مجموعة من العاملين ذوي صفات وإمكانات القدرة على القيام بمطالبه. وتعاني أغلب المصارف الإسلامية من مشكلة نقص الكفاءة المعرفية للعاملين بها، إذ إن معظمهم لا علم لهم " بقواعد الاقتصاد الإسلامي التي تعمل بها المصارف الإسلامية". ويتطلب من العاملين في المصارف الإسلامية بشكل عام، ومن العاملين في أقسام التمويل وتوظيفات الأموال بشكل خاص مجموعة من الخصائص تؤهلهم ليكونوا قادرين على القيام بمهامهم، وبواجباتهم نحو مصرفهم للوصول إلى ما هو مطلوب تحقيقه. ويحتاج التمويل الإسلامي بمختلف أساليبه إلى كوادر بشرية من نوع خاص، إذ إنه بحاجة إلى متابعة دائمة ودراية بكافة الاعتبارات الاقتصادية التي تتعلق بالعمليات الممولة وحجم التمويل⁽¹⁴⁾.

2-3-2 عدم وجود سوق مصرفي مالي: تعاني المصارف الإسلامية التي تقدم التمويل الإسلامي من عدم امتلاكه الأدوات المالية تتمتع بما هو موجود لدى الأسواق المالية منقدرة على تحويل استحقاقات الموارد قصيرة الأجل الى استثمارات وتمويلات طويلة الأجل، وهي -أي المصارف الإسلامية- لا تملك أدوات تمكنها من استقطاب موارد أموال ذات آجال طويلة حيث إن الأدوات المالية التي تتعامل بها تقتصر على الودائع الجارية والاستثمارية وودائع التوفير والتي تستحق خلال مدة قصيرة⁽¹⁵⁾. وتعد مشكلة السوق المالي من أكبر العوائق التي يواجهها التمويل الإسلامي خاصة في الدول العربية والإسلامية كون معظمها من دول العالم الثالث، كالسودان أو الجزائر التي لا توجد فيها أصلا سوق مالية تقليدية نشط، فكيف لنا أن نطمح بسوق تخدم بنكا إسلاميا، في ظل غياب سوق تخدم التمويل الإسلامي.

خاتمة:

اهتمت هذه الدراسة بمدى تطور حجم التمويل الإسلامي المعتمد عليه في تمويل المشاريع الاستثمار في العالم بصفة عامة والسودان خاصة وهذا لكونها من الدول السبابة لتبني فكرة الاقتصادي الإسلامي بمختلف جزئياته وخاصة التمويل، باعتباره أسلوبا حديثا يتميز بكفاءة ومؤهلات جعلت منه من أهم الأساليب التمويلية التي تعتمد عليها أهم الاقتصاديات لتطوير مشاريعها، وقد توصلت هذه الدراسة في الأخير إلى جملة من نتائج بالإضافة إلى أهم التوصيات والآفاق التي خلصت لها الدراسة كل هذا يتمثل في الآتي:

1- نتائج الدراسة:

1-1 يتميز أسلوب التمويل الإسلامي الذي قوم على مبادئ الشريعة الإسلامية بالعديد من خصائص والمؤهلات التي جعلت منه من أهم الأساليب التمويلية في الوقت الحالي ويتميز هذا الأسلوب بتنوع صيغه التمويلية خاصة الصكوك باختلاف أنواعها.

1-2 حقق التمويل الإسلامي تطورا في حجم التدفقات التمويلية التي يقدمها للمشاريع الاستثمارية خاصة بعد أزمة رهن العقار 2008 أين برزت نجاعة المالية الإسلامية .

1-3 تعتبر الصيرفة الإسلامية من أهم الأساليب التمويلية التي يقوم عليها التمويل الإسلامي، وهذا راجع لأهمية القطاع البنكي الذي يعد الممول الأول للمشروعات على اختلاف حجمها ونوعها.

1-4 تعرف الصكوك الإسلامية ارتفاعا متواصلا في قيمتها وحجم إصداراتها في السوق العالمية، فهي أصبحت من أهم الأدوات التمويلية في البورصات العالمية حول العالم فقد استطاعت تحقيق نمو يتجاوز 50% من سنة لأخرى.

1-5 استطاع التمويل الإسلامي النجاح نسبيا في السودان بفضل الإطار القانوني المنظم لعمل المالية الإسلامية وخاصة البنوك الإسلامية التي عمدت السودان إلى مراعاة خصوصيتها في التعامل مع البنك المركزي، وهذا من خلال أسلمة نظامها ككل كما في السودان.

1-6 يعتبر التمويل الإسلامي بصيغ الزراعية وصكوك الشهامة المستعملة لسد العجز الحكومي من أنجح أساليب التمويل الإسلامي في السودان رغم العراقيل والمشاكل السياسية التي تعاني منها البلاد فهي في حالة فوضى سياسية دائمة أثرت على النمو والنجاح في مختلف القطاعات.

2- آفاق وتوصيات الدراسة:

في نهاية الدراسة توصلنا إلى مجموعة من التوصيات والآفاق التي تخدم هذه الدراسة وهي كما يلي:

2-1 التوصيات:

2-1-1 التأكيد على أهمية المالية الإسلامية وخاصة التمويل الإسلامي، وضرورة تبنيها من قبل المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر، لقدرتها على تنظيم العلاقة بين الأطراف المشاركة في العملية التمويلية للمشروعات الاستثمارية.

2-1-2 يجب العمل من أجل ترسيخ مبادئ التمويل الإسلامي في المجتمع، وفتح المجال للدراسات للمالية الإسلامية كتكوين مخابر ومعاهد متخصصة في البحوث والدراسات التي تطور الصناعة المالية الإسلامية في مختلف أنحاء العالم خاصة في الدول العربية كالجزائر، وتأسيس الهيئات الداعمة لها.

2-2 الآفاق:

2-2-1 آليات تفعيل التمويل الإسلامي في دول العالم الثالث-دراسة حالة الجزائر-

2-2-2 كفاءة التمويل الإسلامي في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر -نمذجة قياسية-.

- الحالات والهوامش :

1- حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2012، ص 210.

2- علاء مصطفى عبد المقصود أبو عجيلة، التمويل الإسلامي ودوره في تمويل المنشآت الصغيرة، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2017، ص 133.

3- قشيدة صورية، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمات- فيناليب، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011-2012، ص 77.

4- يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية، مرجع سابق، ص 212.

5- زيد الخير ميلود، ضوابط الاستقرار المالي في الاقتصاد الإسلامي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 12، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 2011، ص 792.

6- علاء مصطفى عبد المقصود أبو عجيلة، التمويل الإسلامي ودوره في تمويل المنشآت الصغيرة، مرجع سابق، ص 140.

7- محمد محمود المكاوي، أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطرة والسيطرة، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص 13.

8- Abu Umar Faruq Ahmad and Kabir Hassan, Riba and ISLAMIC Banking, Journal of Islamic Economics, Banking and finance, vol3,no1, Islamic Training and Research Academy, Dhaka, Bangladesh, 2007, p 34.

9- زغلامي مريم، كمال شريط، التمويل المصرفي الإسلامي وأثره على الناتج المحلي الإجمالي المالىزى للفترة 2000-2016 - دراسة تحليلية قياسية-، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 6، العدد 1، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، جوان 2018، ص 116.

10- معطى الله خير الدين، شرياق رفيق، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالم، الجزائر، 3 و 4 ديسمبر 2012، ص 237.

11- WORLD'S ISLAMIC FINANCE MARKET PLACE, Reports of Bank Negara Malaysia, 2015, p4.

12 -Magda Ismail Abdel Mohsin, The Practice of Islamic Banking System in Sudan, journal of Economic Cooperation 27,no 4, Ankara, 2005, p29-30.

13- محمد الحسن محمد أحمد الخليفة، المصرفي، مجلة المصرفية والاقتصادية ربع سنوية تصدرها الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء بنك السودان المركزي، العدد 78، مطبعة دبي، ديسمبر 2015، ص 7.

14- الياس عبد الله سليمان أبو الهيجاء، تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، 2007، ص 134.

15- فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، المنشورات الحلبي، بيروت، لبنان، 2007، ص 81.

- قائمة المصادر والمراجع:

• الكتاب الحديث:

1. يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2012.

2. علاء مصطفى عبد المقصود أبو عجيلة، التمويل الإسلامي ودوره في تمويل المنشآت الصغيرة، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2017.

3. محمد محمود المكاوي، أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطرة والسيطرة، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2009.

4. فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، المنشورات الحلبي، بيروت، لبنان 2007.

• الأطروحات:

1. صوراية قشيدة، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمات- فيناليب، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011-2012.

2. إلياس عبد الله سليمان أبو الهيجاء، تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، 2007.

• المجلات:

1. زيد الخير ميلود، ضوابط الاستقرار المالي في الاقتصاد الإسلامي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 12، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 2011.

2. زغلامي مريم، كمال شريط، التمويل المصرفي الإسلامي وأثره على الناتج المحلي الإجمالي الماليزي للفترة 2000-2016 - دراسة تحليلية قياسية-، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 6، العدد 1، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، جوان 2018.

3. محمد الحسن محمد أحمد الخليفة، المصرفي، مجلة المصرفية والاقتصادية ربع سنوية تصدرها الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء بنك السودان المركزي، العدد 78، مطبعة دبي، ديسمبر 2015.

• المداخلات:

1. معطى الله خير الدين، شرياق رفيق، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قلمة، الجزائر، 3 و4 ديسمبر 2012.

• مواقع الانترنت:

1. اتحاد المصارف العربية، الصيرفة الإسلامية بين النمو والتفوق، موقع الاتحاد: www.uabonline.org/.

2. الموقع الرسمي للبنك السوداني: <https://cbos.gov.sd/ar/content/>.

• المراجع الأجنبية:

1. Abu Umar Faruq Ahmad and Kabir Hassan, Riba and ISLAMIC Banking, Journal of Islamic Economics, Banking and finance, vol3,no1, Islamic Training and Research Academy, Dhaka, Bangladesh, 2007.
2. Magda Ismail Abdel Mohsin, The Practice of Islamic Banking System in Sudan, journal of Economic Cooperation 27,no 4, Ankara , 2005.
3. Infrastructure Financingthrough Islamic Finance in the Islamic Countries, Standing Committee for Economic and Commercial Cooperation of the Organization of Islamic Cooperation, Ankara, TURKEY, March 2019.
4. International Islamic financial market, sukuk report, kingdom of bahrian, website: www.ifm.net.
5. WORLD'S ISLAMIC FINANCE MARKET PLACE, Reports of Bank Negara Malaysia, 2015.

الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين الممارسات الدولية والتحديات المحلية:

- قراءة في تجربتي ماليزيا وبريطانيا مع الإشارة لبعض نماذج التكنولوجيا المالية الإسلامية -

عبد الوهاب صخري⁽¹⁾ د.سمية بن علي⁽²⁾

1- جامعة باجي مختار - عنابة، delwaheb.sakhri@univ-annaba.org

2- جامعة باجي مختار - عنابة، benali.soumaya.dz@gmail.com

تاريخ القبول: 2023/04/23

تاريخ المراجعة: 2023/03/26

تاريخ الإيداع: 2022/11/29

ملخص

هدفت هذه الورقة البحثية للتعرض لواقع الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر، والتحديات التي تعيق نموها وتطورها، بالإضافة إلى الاسترشاد بتجربتي ماليزيا وبريطانيا كنماذج دولية رائدة في هذا المجال، وتم الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي، هذا وقد توصل البحث لمجموعة من النتائج أهمها صعوبة تطبيق الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بسبب المعوقات التشريعية والتنظيمية، لتختتم الدراسة بمقترحات من أبرزها وجوب الاستفادة من تجربتي ماليزيا وبريطانيا عن طريق إدخال برامج المالية الإسلامية في المعاهد والمدارس المتخصصة، وتعديل القوانين والتشريعات المتعلقة بعمل المالية الإسلامية، بالإضافة للانفتاح على التكنولوجيا المالية والرقمنة في المجال المالي الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: صناعة مالية إسلامية، جزائر، تجارب ماليزيا وبريطانيا، تكنولوجيا مالية.

The Islamic Financial Industry in Algeria between International Practices and Local Challenges:

- A Reading of the Experiences of Malaysia and Britain with Reference to some Models in Islamic Financial Technology -

Abstract

This research aims to expose the reality of Islamic Financial Industry in Algeria, the challenges in its growth, and the experiences of Malaysia and Britain as leading International models. The descriptive and analytical approaches were used, and the investigation revealed that the difficulty of implementing Islamic Financial Industry in Algeria is due to legislative and regulatory problems. Benefitting from the experiences of Malaysia and Britain by inserting Islamic financial programs in specialized institutes and schools, amending laws related to Islamic finance work and openness to financial technology in the Islamic financial field could be highly beneficial.

Keywords: Islamic financial industry, Algeria, Malaysia and Britain experiences, financial technology.

L'industrie financière islamique en Algérie entre les pratiques internationales et les défis locaux:

- Une lecture des expériences de la Malaisie et de la Grande-Bretagne en référence à certains modèles de la technologie financière islamique -

Résumé

Cet article vise à exposer la réalité de l'industrie financière islamique en Algérie, les défis de sa croissance, et mentionner les expériences de la Malaisie et de la Grande-Bretagne. Les approches descriptives et analytiques ont été utilisées. L'étude a abouti au résultat; la difficulté de mettre en œuvre l'industrie financière islamique en Algérie en raison des défis législatifs et réglementaires. Comme suggestion elle devrait bénéficier des expériences de la Malaisie et de la Grande-Bretagne en insérant des programmes financiers islamiques dans des instituts et écoles spécialisés, en modifiant les lois liées au travail de finance islamique, en outre l'ouverture à la technologie financière.

Mots-clés: Industrie financière islamique, Algérie, expériences de Malaisie et Grande-Bretagne, technologie financière.

المؤلف المرسل: عبد الوهاب صخري: sakhriabdelwahab95@gmail.com

تشهد الصناعة المالية الإسلامية في العقود الأخيرة نموًا سريعًا واهتمامًا عالميًا واسعًا، ساهم في حدوثه ما شهده العالم من أزمات طاحنة خاصة الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وتداعياتها التي تأثرت بها معظم اقتصاديات العالم، حيث أثبت جدارتها في ظل القصور الذي يعرفه النظام المالي التقليدي وارتفع الطلب على منتجاتها المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية البديلة للمنتجات الكلاسيكية، ويعود الفضل إلى جهود الدول الرائدة في مجال الصناعة المالية الإسلامية في تعزيز أطرها والآليات التي تدعم نموها باستمرار، فقد واصلت هذه الصناعة في الرواج ليسجل إجمالي أصولها سنة 2019 ما قيمته 2.88 تريليون دولار أمريكي، بالإضافة إلى التوقعات المستمرة والمتواصلة بأفاقها المستقبلية الواعدة، وتظهر التجربة الماليزية من التجارب الدولية المميزة في هذا المجال لقاء ما حققته من إنجازات نوعية وقفزة كبيرة من خلال مختلف أدوات وابتكارات الصناعة المالية الإسلامية خاصة في مجال التمويلات والصكوك الإسلامية مما ساهم في إنعاش اقتصادها، كما أن صدى نجاح الصناعة المالية الإسلامية لم يقتصر فقط على الدول الإسلامية بل تخطى ذلك إلى البلدان الغربية تأتي في مقدمتها قارة أوروبا من خلال التجربة البريطانية التي احتضنت هذا المجال محققة أرقامًا معتبرة في مجال التصكيك، كل ذلك يعود لجهود المملكة في غرس قيم ومبادئ هذه الصناعة وتوفير الأرضية القانونية والتنظيمية الملائمة للهدف الذي جاءت من أجله.

في ظل الثورة التي يعرفها قطاع التكنولوجيا المالية مؤخرًا، ظهرت نماذج لمنصات رقمية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لتوفير التمويل للأفراد والمؤسسات، تمتاز بالسرعة والمرونة في إتمام المعاملات بأقل تكلفة ممكنة، هذا ما سنع لل صناعة المالية الإسلامية الاستفادة من هذا التقدم التكنولوجي في سبيل تنمية أصولها وحصتها السوقية ومكانتها التنافسية، رغم هذا النجاح المحقق للصناعة المالية الإسلامية إلا أن الجزائر لا تزال متخلفة عن ركب الدول العربية المسلمة وهذا راجع للصعوبات والمعوقات التي تواجهها والظروف الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من الظروف السائدة فيها، الأمر الذي يستوجب توفير مجموعة من المقومات الأساسية المتمثلة في التشريعات والقوانين والتنظيمات المسيرة لهذه الصناعة.

إشكالية الدراسة: استنادا لما تم ذكره آنفا يمكن طرح إشكالية الورقة البحثية في السؤال التالي:

✓ ما هو واقع تحديات وآفاق الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر في ظل نجاح التجربة الماليزية والبريطانية؟ وما هي أبرز نماذج منصات التكنولوجيا المالية الإسلامية؟
الأسئلة الفرعية:

تندرج من وراء الإشكالية الرئيسية المطروحة الأسئلة الثانوية الآتية:

- 1- ما المقصود بالصناعة المالية الإسلامية وفيما تتمثل خصائصها، ومنتجاتها، وأهميتها؟
 - 2- ما هي أهم معالم نجاح وتطور تجربتي ماليزيا وبريطانيا في مجال الصناعة المالية الإسلامية؟
 - 3- ما هي أبرز نماذج التكنولوجيا المالية الإسلامية؟
 - 4- كيف كان واقع الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر؟
- فرضية الدراسة:

ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها أن الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر تعاني جملة من التحديات بسبب نقص ملائمة وفعالية الأرضية القانونية والتنظيمية لها، مما يستوجب القيام بجملة من الإصلاحات

والاستفادة من التجارب الدولية لكل من ماليزيا والمملكة المتحدة البريطانية، خاصة مع ظهور منصات رقمية متوافقة مع مبادئ الدين الإسلامي الحنيف.

الدراسات السابقة:

- عبد الله بن عبد العزيز المعجل، (2015)، لمحات من التجربة الماليزية في المصرفية الإسلامية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 35.

استعرض الباحث تاريخ تطور المصرفية الإسلامية في ماليزيا مع تبيان الإنجازات المحققة خلال العقود الماضية والدروس المستخلصة، تم الاعتماد على أسلوب الدراسة التحليلية، هذا وتوصل البحث لحزمة من المخرجات أهمها أن جهود الحكومة الماليزية كان لها الأثر البالغ في تأسيس واستقرار وتطور المصرفية الإسلامية الماليزية من خلال تسخير البنى التحتية اللازمة والاهتمام بالتشريعات والأنظمة، لكنها تبقى تحتاج لتوفير الكوادر البشرية المؤهلة من الناحية الشرعية والتطبيقية المتخصصة.

- نور الدين كروش وآخرون، (2020)، مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية في ظل تطورات التكنولوجيا المالية، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد 04، العدد 02.

هدفت الدراسة للتعرف على مجمل الفرص التي تتيحها التكنولوجيا المالية للصناعة المصرفية الإسلامية، وتحديد ما إذا كانت هذه الأخيرة مستعدة لمواكبة التحول الرقمي والتكنولوجي للاستفادة من المزايا والتقليل من التهديدات، تم استخدام المنهجين الوصفي والتحليلي، وتوصل الباحثون لجملة من النتائج من بينها أن التكنولوجيا المالية تفتح آفاقا جديدة لمستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية وتفرض عليها خلق التوازن بين تجنب المخاطر والتوجه العالمي صوب ابتكاراتها.

- عبد القادر قدوري وعبد القادر مطاي، (2021)، متطلبات توطين الصناعة المالية الإسلامية في الأسواق الأوروبية -بريطانيا نموذجا-، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 13، العدد 01.

هدف الباحثان لعرض الإطار الفكري والتأصيلي للصناعة المالية الإسلامية كونها منهجا جديدا في التعامل، بالإضافة لتسليط الضوء على أهم الفرص التي يتيحها السوق البريطاني للتمويل الإسلامي، تمت الاستعانة بالمنهج الاستنباطي، في الأخير قُدمت مجموعة من الاستنتاجات أهمها أن التمويل الإسلامي في بريطانيا قطع شوطا كبيرا إذا ما قورن بباقي الدول الغربية والإسلامية، ذلك من خلال انتهاج حكومة المملكة المتحدة خططا وأهدافا مدروسة طبقت من قبل جهات وخبرات متخصصة.

- بوعلام ولهي، (2021)، آفاق استقطاب مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر ما بعد 2024 - المتطلبات والتحديات، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، المجلد 12، العدد 01.

هدفت الورقة البحثية للتعرف على الفرص والإمكانيات المتوفرة لتوطين الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر، وأهم التحديات التي تعرقل اندماج هذه الصناعة ضمن النظام المصرفي الجزائري، وخلصت الدراسة أن أهم تحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر تتمثل في المعوقات التشريعية، ومعوقات الشمول المالي، ومعوقات الفساد الإداري والمالي، الأمر الذي يستوجب إصلاحات قانونية وإدارية مكثفة من أجل تفعيل دور هذا البديل التمويلي.

أهمية وأهداف الدراسة:

تستمد هذه الورقة البحثية أهميتها من كونها تتناول الأسس النظرية للصناعة المالية الإسلامية بالإضافة لتحليل عوامل نجاح التجريبتين الماليزية والبريطانية مع الاستشهاد ببعض نماذج الصناعة الإسلامية الرقمية، إلى جانب محاولة بلوغها لتحديات تطبيقها على مستوى الجزائر، آفاقها ومتطلبات تعزيز نجاحها.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي وفق ما اقتضته طبيعة الموضوع، بالتركيز على أهم الجوانب الأدبية ذات الصلة بالصناعة المالية الإسلامية وتحدياتها بالجزائر، مع تحليل الإحصائيات الدالة على نجاح تجريبتين ماليزيا وبريطانيا.

1- أدبيات حول الصناعة المالية الإسلامية:

تحظى المالية الإسلامية بمكانة إقليمية ودولية بارزة، عززتها قدرة هذه الصناعة على مواكبة تعرجات وأزمات اقتصادية ومالية عدة على مدى العقود الماضية، كما أثبتت فعاليتها في الحفاظ على سلامة أوضاعها المالية وفي نفس الوقت خدمة مجتمعاتها واقتصادياتها وتقديم الدعم اللازم لها.

1-1- مفهوم الصناعة المالية الإسلامية:

يعرفها سامي السويلم "هي ابتكار لحلول مالية، تركز على عنصر الابتكار والتجديد، كما أنها تقدم حلولاً، فهي بذلك تقدم احتياجات قائمة أو تستغل فرصاً أو موارد معطلة، كونها مالية يحدد مجال الابتكار في الأنشطة الاقتصادية سواء في التبادل أو التمويل"، فالصناعة المالية الإسلامية عملية مركزة بالأساس على تطوير منتجات مالية قديمة بصيغ جديدة تتوافق مع أحكام العقيدة الإسلامية من أجل إيجاد حلول للمشاكل التمويلية وإدارة المخاطر⁽¹⁾.

يعرف الدكتور عبد الهادي السبهاني الصناعة المالية الإسلامية بأنها "عملية تطويرية وتنويعية وإبداعية لأدوات التمويل في الأسواق المالية، بما فيها النقدية التي تتيح فرص التقليل من المخاطر من خلال الإطار الإسلامي الذي يشترط مبدأ الالتزام بالمشاركة في الربح والخسارة، والتخلي عن شرط الفائدة الربوية في تنشيط المعاملات المالية المشروعة بهدف تلبية حاجيات تمويلية جديدة تحقق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع"⁽²⁾. كما يشير فتح الرحمان علي محمد صالح بأنها "مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ، لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، إضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل، كل ذلك في إطار توجيهات الشرع الحنيف"⁽³⁾.

على العموم يمكن القول إن الصناعة المالية الإسلامية هي كل الأنشطة والعمليات القائمة على صياغة وابتكار أدوات مالية مركزة على مبادئ وضوابط الشريعة الإسلامية، هذا يكون إما بصناعة أدوات تمويلية جديدة أو إضفاء الصبغة الشرعية على أدوات تمويلية قديمة، بهدف إيجاد حلول لمشاكل التمويل.

1-2- خصائص الصناعة المالية الإسلامية:

تتميز الصناعة المالية الإسلامية بمجموعة من الخصائص من أهمها ما يأتي⁽⁴⁾:

- الابتكار الحقيقي بدل التقليدي: يقوم الابتكار الحقيقي على تطوير منتجات مالية إسلامية تطويراً حقيقياً وليس صورياً، مثلما يكون في المنتجات التقليدية، ذلك أن كل أداة من أدوات الصناعة المالية الإسلامية لها طبيعة تعاقدية وخصائص تميزها عن غيرها من الأدوات التقليدية الأخرى، سواء تعلق الأمر بالمخاطر، أو الضمانات أو

التسعير، وهذا من منطلق أن الصناعة المالية الإسلامية تلبي مصلحة حقيقية للمتعاملين الاقتصاديين في الأسواق، وليس مجرد عقد صوري من العقود الوهمية ما يؤكد القيمة المضافة للابتكار.

- **التشريع الإسلامي بدل التشريعات الوضعية:** تقوم الصناعة المالية الإسلامية على التشريع الإسلامي والذي تستمد من خلاله مبادئ وأساساً هامة في تصميم المنتجات المالية، بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، مع الابتعاد عن الخلافات الفقهية والتركيز على أهم أسس الصناعة المالية الإسلامية القائمة على مبدأ المشاركة في الأرباح والمخاطر.

- **التمويل بدل الاستثمار:** تهدف الصناعة المالية الإسلامية لإدارة السيولة وتوظيفها، من خلال جذب رؤوس الأموال المتوفرة لدى أصحاب الفوائض من المال الذي يرفضون التعامل بمنتجات الصناعة المالية التقليدية، وتوظيف هذه الودائع في عمليات التمويل الحقيقية للمشروعات بمبدأ المشاركة.

- **المصادقية الشرعية:** تعني أن تكون المنتجات الإسلامية موافقة للشرع بأكبر قدر ممكن، باعتبار أن الصناعة المالية الإسلامية تهدف إلى التوصل لحلول مبتكرة خارج دائرة الخلاف الفقهي قدر الإمكان، فهي تطمح لمنتجات وآليات نموذجية بينما تركز الشريعة الإسلامية على دائرة ما هو جائز شرعاً، فالحلول النموذجية الآن قد لا تكون ملائمة لزمن آخر بينما الحلول التي تقدمها الصناعة المالية الإسلامية ينبغي أن تكون نموذجاً للاقتصاد الإسلامي.

- **الكفاءة الاقتصادية:** بمعنى هو تلبية احتياجات المتعاملين بأقل تكلفة ممكنة، فتسارع وتيرة الحياة الاقتصادية المعاصرة والتقدم التقني في عالم الاتصالات والمعلومات يتطلب تطوير أساليب التعامل الاقتصادي إلى أقل حد ممكن من القيود والالتزامات، ذلك أن المبتكرات المالية التي تقوم بها المؤسسات المالية لا تكفيها المصادقية الشرعية فقط وإنما يجب أن تكون ذات كفاءة اقتصادية عالية مقارنة بالمنتجات المالية التقليدية.

1-3- بعض أدوات ووسائل الصناعة المالية الإسلامية:

توجد العديد من الأدوات المستخدمة في الصناعة المالية الإسلامية بغرض التمويل نذكر منها ما يلي:

- **المضاربة:** هي عقد لاستخدام أموال في أغراض معروفة مقابل نسبة محددة مسبقاً من الربح، حيث يتم تقديم صاحب المال الذي يريد استثماره بواسطة المضارب وذلك باستخدام خبرته في توظيف الأموال، لكن يتحمل الخسارة من طرف صاحب المال ويتحملان الربح معاً.

- **المشاركة:** تعني اتفاق المصرف الإسلامي والعميل للمساهمة في رأس المال بنسب متساوية أو متفاوتة في إنشاء مشروع جديد أو تطوير مشروع قائم أو تملك عقار أو أصل منقول، تتم المشاركة في الأرباح التي يدرها المشروع وفقاً لشروط اتفاقية بين الطرفين، كما تتم الخسارة وفقاً لنصيب كل واحد في رأس المال.

- **المرابحة:** أحد صور بيع الأمانة، يتم الاتفاق بين البائع والمشتري على ثمن السلعة أخذاً بالحسبان الثمن الأصلي للسلعة، ويكون بيع المرابحة في حالة زيادة ربح معين عن الثمن الأصلي.

- **الإجارة:** يتم تملك المستأجر منفعة مقصودة من الشيء المؤجر لمدة معينة، لقاء مقابل معلوم كإجارة المساكن والأراضي الزراعية ويشترط فيها أهلية المؤجر والمستأجر، والقدرة على استيفاء المنفعة.

- **الاستصناع:** يتم ذلك بتمويل مشروع معين تمويلاً كاملاً بواسطة التعاقد مع المستصنع "طالب الصنعة" على تسليمه المشروع كاملاً، بمبلغ محدد ومواصفات محددة في تاريخ معين، ثم يقوم المصرف بالتعاقد مع مقاول أو أكثر لتنفيذ المشروع.

- **السلم:** هو صيغة من صيغ التمويل يتم بموجبها التمويل بالشراء المسبق، لتمكين البائع من الحصول على التمويل، أي بيع أجل بعاجل، فالأجل هو السلعة المباعة التي يتعهد البائع بتسليمها بعد أجل محدد، والعاجل هو الثمن الذي يدفعه المشتري⁽⁵⁾.

- **الصكوك الإسلامية:** هي وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع خدمات أو ملكية في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك لتحصيل قيمة الصكوك وفق باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله.

- **صناديق الاستثمار الإسلامية:** هي عبارة عن أوعية استثمارية تنشئها شركات أو مؤسسات مالية متخصصة، بغرض تجميع مدخرات الأفراد والمؤسسات في شكل وحدات استثمارية، تلتزم إدارتها بضوابط الشريعة الإسلامية في استثمار المدخرات في الأوراق المالية الصادرة من طرف الشركات التي يكون عملها مباحاً⁽⁶⁾.

1-4- الحاجة إلى الصناعة المالية الإسلامية:

هناك جملة من الأسباب التي تدعو إلى تبني الصناعة المالية الإسلامية يمكن إيجازها فيما يلي⁽⁷⁾:

- **ظاهرة التحول نحو الصيرفة الإسلامية:** أدت الصحة والتغير الثقافي الذي شهده العالم الإسلامي في النصف الثاني من القرن العشرين، إلى ولادة مؤسسات مالية جديدة بديلة عن المؤسسات التقليدية تتناسب مع توجهات المجتمع للتخلص من الربا، فسعت الكثير من الحكومات إلى تعبئة الكثير من المدخرات وتوظيفها في المصارف الإسلامية، كما أن الصيرفة الإسلامية لم تعد تقتصر على البنوك الإسلامية فقط، بل أصبحت تقدم من قبل البنوك التجارية التقليدية.

- **انضباط القواعد الشرعية الإسلامية:** إن قبول التعاملات التي تلبي حاجات الناس بكفاءة اقتصادية يظل مرهوناً بعدم إخلاله بالقواعد والضوابط الشرعية، لهذا يتطلب الجمع بين استيعاب المقاصد وإدراك وتقدير متطلبات الناس الاقتصادية والبحث بعناية للوصول إلى الهدف المنشود.

- **تطور المعاملات المالية:** تتميز المعاملات في الإسلام بأنها تجمع بين الثبات والتطور والمرونة أيضاً، ويمكن استحداث أشكال للتعامل ما دام البيع يخلو من المحذور، لهذا كان لزاماً على من لا يفقه المعاملات المعاصرة أن يميز بين الثبات والتطور، ثم ينظر إلى التكيف الشرعي للصور المستحدثة، وبالتالي بيان الحكم الشرعي ومن ثم إيجاد البدائل إن أمكن ذلك.

2- التجارب الدولية الرائدة في مجال الصناعة المالية الإسلامية:

ظهرت العديد من النماذج العالمية التي نجحت في الدمج بين النظام المصرفي التقليدي والنظام المصرفي الإسلامي، هذا ما ساهم في تعزيز المنافسة ورفع الكفاءة لكلا النظامين، كما تميزت بانفتاحها على العالم من خلال الاعتماد على الابتكار المتطور في الأدوات المالية الإسلامية.

2-1- التجربة الماليزية:

من أهم الخطوات التي صاحبت تطور الصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا الاهتمام بالعنصر البشري، الذي يعد ركناً أساسياً في نمو وازدهار أي صناعة، لهذا أدركت الحكومة والمسؤولون بضرورة إنشاء الجامعة الإسلامية العالمية ومعاهد التدريب المتخصصة، مع إقامة الندوات والمؤتمرات كوسائل توفير وتأهيل الكوادر البشرية التي تسهم في سد احتياجات القطاع المصرفي والمالي، بل تعدى ذلك إلى منع الأنظمة عضو الهيئات الشرعية من

شغل عضوية أكثر من مصرف واحد، ذلك بهدف تشجيع استقطاب طلبة العلم للعمل في تلك الهيئات وتطوير مهاراتهم ومعارفهم.

2-1-1- الإطار التشريعي والتنظيمي للصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا:

أ/الإطار التشريعي: يتمثل أساسا في قانون الخدمات المالية 2013 حيث تم دمج قانون المصارف الإسلامية لسنة 1983 وقانون التكافل سنة 1984، وهو قانون ينص على تنظيم وإشراف المؤسسات المالية الإسلامية وأنظمة الدفع والكيانات الأخرى ذات الصلة والإشراف على سوق النقد الإسلامي وسوق الصرف الأجنبي لتعزيز الاستقرار المالي والامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية، كما سن هذا القانون معايير ومبادئ توجيهية وسياسات لمختلف القطاعات تتمثل في:

➤ المبادئ التوجيهية والسياسات المتعلقة بالخدمات المصرفية الإسلامية؛

➤ المبادئ التوجيهية والسياسات الخاصة بالتكافل الدولي؛

➤ المبادئ التوجيهية والسياسة الخاصة بالصكوك.

ب/الإطار التنظيمي: يتمثل في البنك المركزي الماليزي الذي تم إعداده من أجل العمل في إطار الحكومة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، في سبيل تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في تعزيز دور المجلس الإداري وهيئة الرقابة الشرعية والفريق الإداري للمؤسسة فيما يتعلق بالقضايا الشرعية، ذلك يشمل تحسين الدور الذي تمارسه الأجهزة التي تقع على عاتقها مسؤولية تنفيذ الواجبات المتعلقة بالالتزام الشرعي، وممارسة الأنشطة البحثية من أجل خلق بيئة ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية⁽⁸⁾.

إلى جانب ذلك قامت الحكومة الماليزية بغية تشجيع الصناعة المالية الإسلامية في البلد بإنشاء مؤسسات داعمة لهذه الصناعة، من أهمها:⁽⁹⁾

- مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) تم تأسيسه عام 2002 بدعم من الحكومة الماليزية مقره بكوالالمبور، يُعنى بإصدار المعايير والإرشادات الخاصة بالرقابة على إدارة المؤسسات المالية لضمان جودتها واستقرارها، وتوافقها مع معايير الحوكمة والرقابة المالية.

- المركز الماليزي الدولي للمالية الإسلامية (MIFC) التابع للبنك المركزي الماليزي، والذي تم إطلاقه عام 2006 ليساهم في تحقيق إستراتيجية الدولة في جعل ماليزيا مركزا ماليا عالميا يستقطب رؤوس الأموال الراغبة في الاستثمار في مجال التمويل الإسلامي، بالإضافة إلى سعيه نحو ريادة مجالات إصدارات الصكوك الإسلامية، والمصرفية الإسلامية، والتأمين الإسلامي، وإدارة الصناديق الاستثمارية الإسلامية، وتطوير الموارد البشرية.

- رابطة المؤسسات المصرفية الإسلامية بماليزيا (AIBIM) أنشئت عام 1996 لتشجيع ودعم بناء نظام مصرفي إسلامي متين ومنافس، وتقديم المشورة والتدريب لأعضاء الرابطة مع تبني مطالبهم وتعزيز قدراتهم.

- المركز الدولي للتعليم المالي الإسلامي (INCEIF) تم تأسيسه عام 2005 لمواجهة الطلب المتزايد على الكوادر البشرية المؤهلة تأهيلا احترافيا في مجال التمويل الإسلامي، ولتعزيز مكانة ماليزيا كمركز عالمي للتمويل الإسلامي.

- الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية (ISRA) أنشئت عام 2008 لتكون مركزا متخصصا في البحوث الشرعية التطبيقية المتعلقة بالتمويل الإسلامي، ومستودعا للمعرفة والعلم الشرعي.

- المعهد الماليزي للتمويل والمصرفية الإسلامية (IBFIM) تأسس عام 2001 لتحقيق أهداف الخطة الشاملة للقطاع المالي وقطاع الأسواق المالية، المتمثل في توفير كوادر بشرية مؤهلة تأهيلا عاليا في الصناعة المالية الإسلامية على جميع المستويات.

- شركة تطوير صناعة الأوراق المالية (SIDC) التي بدأ نشاطها عام 1994 كذراع تدريبي وتطويري لهيئة السوق المالية الماليزية، وكجهة رائدة فيما يخص التعليم والتدريب وتوفير المعلومات في الأسواق المالية على مستوى دول الآسيان، تم تحويلها عام 2007 لكيان تجاري متخصص في التدريب والتعليم في مجال الأسواق المالية على المستوى المحلي والعالمي.

- مكتب الوساطة المالي (FMB) وهو هيئة صلح مستقلة أنشئت للمساعدة في حل المشاكل والخلافات التي تقع بين العملاء والمؤسسات التي تقدم الخدمات المالية المختلفة، والمنضوية تحت عضوية المكتب والبالغ عددها 96 مؤسسة عاملة في القطاع المالي.

- المركز الدولي للقيادة المالية (ICLIF) هي منظمة غير ربحية تعمل تحت إشراف البنك المركزي، تهدف إلى إعداد جيل من القادة الإداريين في المستويات العليا، قادرين على قيادة شركاتهم المالية بكل فعالية واقتدار في بيئة تتسم بالتغيرات السريعة والتحديات الكبيرة والمنافسة القوية.

2-1-2- تطور مؤشرات الصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا:

على مدى السنوات السابقة تطورت أصول الصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا، كون هذا البلد يتمتع بميزة تنافسية في هذه الصناعة، خاصة في ظل الأنظمة التنظيمية والتشغيلية والجبائية المواتية، حيث سجلت سنة 2020 ما قدره 891 مليون رينجيت ماليزي مقابل 653 مليون خلال سنة 2017، وهو ما يعني أن أصول الصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا تتضاعف بسبب الإقبال الكبير عليها، حيث يمكن تبيان تطورها في الجدول التالي:

جدول رقم (01): تطور الأصول في النظام المصرفي الإسلامي الماليزي خلال الفترة 2016-2020

الوحدة: مليون رينجيت ماليزي

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
حجم الأصول الإجمالية	581471.7	653315.6	771807.6	835211.2	891994.0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: BANK NEGARA MALAYSIA, Monthly Highlights and Statistics in December 2020 From SiteWeb <https://www.bnm.gov.my/-/monthly-highlights-and-statistics-in-december-2020>, Consulted 17/09/2021.

ينقسم التمويل الإسلامي في النظام المالي الماليزي حسب النوع، والمفهوم، والأهداف والقطاعات، وهو مبين ضمن إحصائيات بنك نيغارا، حيث يشهد طفرة معتبرة في صيغ التمويل المعتمدة في ماليزيا، فقد سجلت إجمالي مقدر ب 666 مليون رينجيت ماليزي بالمقارنة مع سنة 2016 أين كانت 436 مليون، حيث تحتل المربحة المرتبة الأولى مسجلة بنهاية ديسمبر 2020 ما قيمته 293 مليون أي قرابة 44% من المجموع الإجمالي، ويمكن تبيان ذلك بشيء من التفصيل من خلال ما يأتي:

جدول رقم (02): تطور التمويل حسب المفهوم في النظام المصرفي الإسلامي الماليزي خلال الفترة 2016-2020

الوحدة: مليون رينجيت ماليزي

2020	2019	2018	2017	2016	الصيغ/السنوات
62586.9	64088.1	65658.4	65465.0	69321.4	البيع الآجل
8297.0	8729.4	9680.2	10308.8	9845.6	الإجارة
76744.1	72776.6	73928.5	71401.4	70054.0	الإجارة ثم البيع
293933.5	258318.0	226574.3	190543.9	162368.4	المرباحة
61019.7	57443.0	52923.9	48459.5	40423.6	المشاركة
143.8	43.7	43.7	61.0	71.4	المضاربة
1224.8	1588.7	1325.0	1951.0	2060.9	الاستصناع
162425.1	150872.7	137652.2	93056.6	82563.0	تمويلات أخرى
666374.8	613860.1	567786.3	481247.3	436708.4	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: BANK NEGARA MALAYSIA, Monthly Highlights and Statistics in December 2020 From SiteWeb <https://www.bnm.gov.my/-/monthly-highlights-and-statistics-in-december-2020>, Consulted 17/09/2021.

تطورت صناعة التكافل في ماليزيا بشكل رهيب، حيث تم دمجها ضمن تيار النظام المالي الإسلامي، هذا يبين الجهود التي قام بها البنك المركزي في إعادة صناعة التكافل إلى الواجهة خاصة في ظل التحديات التي يعرفها مجال الصناعة المالية الإسلامية، ويمكن إظهار تطور المؤشرات الرئيسية للتكافل من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (03): تطور مؤشرات صناعة التكافل في ماليزيا خلال الفترة 2015-2019

الوحدة: مليون رينجيت ماليزي

2019	2018	2017	2016	2015	
15	15	11	11	11	عدد مؤسسات التكافل المسجلة
58711	56227	61750	64200	65387	عدد العملاء
4940.8	4320.5	3890.7	3521.2	3200.2	صافي المدفوعات
11330.7	9356.9	8250.9	7534.6	6815.6	صافي دخل المساهمات
36517.7	31373.8	29283.3	26781.7	24711.0	أصول صندوق التكافل

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: BANK NEGARA MALAYSIA, Monthly Highlights and Statistics in December 2020 From SiteWeb <https://www.bnm.gov.my/-/monthly-highlights-and-statistics-in-december-2020>, Consulted 17/09/2021.

2-2- التجربة البريطانية:

ظهرت المصرفية الإسلامية في بريطانيا بأواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات (1978-1979)، حيث سمحت الحكومة البريطانية لبعض الشركات الاستثمارية بالعمل في لندن أولها شركة الاستثمار الإسلامية القابضة عام 1978، بعدها شركة بيت التمويل، في سنة 2004 ولد أول بنك إسلامي بكل مواصفات الصيرفة الإسلامية

وهو البنك الإسلامي البريطاني (IBB)، بعد مجهودات من الحكومة البريطانية لتعزيز دور الصيرفة الإسلامية في السوق المالي اللندني إيماناً منها بمبدأ المنافسة، بعدها قامت بنوك تقليدية بفتح نوافذ للمنتجات المالية الإسلامية، كان من أبرزها بنك **HSBC Amanah, Citi Group, Deutsche Bank, ABC International Bank**، حيث بلغ عدد البنوك التي تقدم منتجات تتوافق مع الشريعة الإسلامية 22 بنكاً، منها 5 بنوك إسلامية و 17 بنكاً تقليدياً⁽¹⁰⁾.

2-2-1- إستراتيجية بريطانيا في تطوير الصناعة المالية الإسلامية:

تم الإعلان عن تحويل بريطانيا لتكون بوابة الغرب للتمويل الإسلامي كإستراتيجية حكومية منذ سنة 2006، ترجمت في مجموعة من الإجراءات القانونية والتشريعية والجبائية كانت بدايتها سنة 2003، وهي تتمحور حول⁽¹¹⁾:

- إلغاء الازدواج الضريبي على عمليات الرهون العقارية الإسلامية، مع تخفيف العبء الضريبي عليها، وإلغاء الضريبة على الأرباح الرأسمالية ورسوم الدمغة المتعلقة بها.
- اتخاذ إجراءات تحفيزية لصالح إصدار تداول الصكوك في بورصة لندن، والعمل على توفير فرص مكافئة وعادلة أمام السندات التقليدية.
- مبادرات من قبل السلطة الاستشرافية والجبائية في ملاءمة القواعد الشرعية للمعاملات المالية الإسلامية مع القوانين والتشريعات التنظيمية المعمول بها في المملكة المتحدة، والمتمثلة في:
- ← تعميم إلغاء الازدواج الضريبي على معاملات عقود الرهون العقارية، لتشمل الأفراد والشركات سنتي 2005 و 2006 على التوالي.
- ← تشريع كل من صيغ المرابحة والإجارة سنة 2005، ثم الإجارة المنتهية بالتملك سنة 2006 وإدراجها ضمن الآليات التمويلية لشراء المساكن، ومعاملة العوائد عليها بنفس ما تعامل به العوائد على الإقراض من الناحية الجبائية، مع تعميم إلغاء الازدواج الضريبي عليها.
- ← إدراج المضاربة والوكالة بالاستثمار في التكيف القانوني للوديعة المصرفية وإعطاء الحرية للمودعين في اختيار تكيف ودائعهم في البنوك الإسلامية، على أساس قانوني يحميها أو شرعي ينتج عنه تقاسم الأرباح والخسائر.

- ← استثناء الصكوك من قائمة السندات القائمة على الدين وإدراجها ضمن مخططات الاستثمار الجماعي.
- إطلاق السلطات الحكومية البريطانية لفرقة عمل المالية الإسلامية سنة 2013، التي تهدف إلى ترقية وتطوير عمليات التمويل الإسلامي في بريطانيا ضمن إستراتيجية لندن بوابة الغرب للمالية الإسلامية؛
- استخدام التمويل الإسلامي في تسهيل الاستثمارات الداخلية وتعزيز اقتصاد المملكة المتحدة، والاستفادة من صناديق الاستثمار السيادية التي تتطلع للاستثمار في مشاريع البنية التحتية في المملكة.

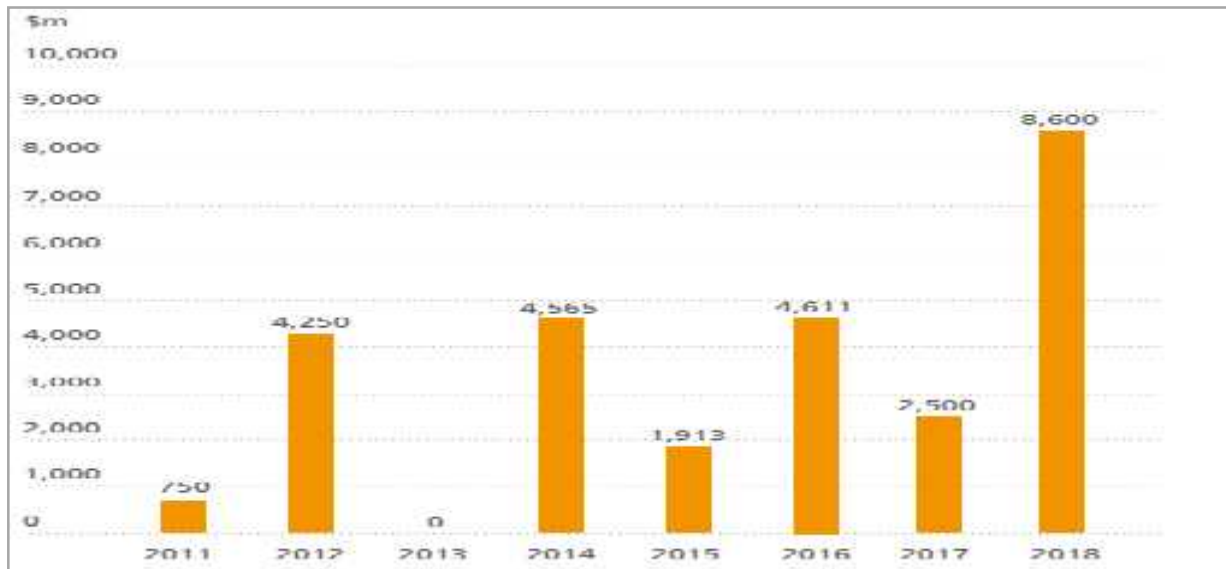
2-2-2- ملامح بزوغ وتطور الصناعة المالية الإسلامية في المملكة المتحدة البريطانية:

نمت مكانة المملكة المتحدة باعتبارها المركز الغربي الرائد للتمويل الإسلامي في السنوات القليلة الأخيرة، كما تطورت الخدمات المالية الإسلامية بشكل كبير وأصبحت تنافس نظيراتها التقليدية، كما أن السمة المهمة في بريطانيا خلال العقدين الماضيين هو مجموعة السياسات الحكومية الداعمة للصناعة الإسلامية، بهدف توسيع منتجات سوق المالية الإسلامية. توجد بعض الملامح الرئيسية في الصناعة الإسلامية بالمملكة كالتالي⁽¹²⁾:

- تواجد خمس بنوك متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في بريطانيا، هذا أكثر من أي دولة غربية أخرى، بالإضافة إلى إمكانية وصول البنوك الأجنبية الأخرى للتمويل الإسلامي من خلال أسواق لندن.
- عمق واتساع أسواق لندن، والتي تمكن الشركات ومسوقي الخدمات المالية من الوصول إلى مجموعة واسعة من المستثمرين وسوق السيولة الثانوية.
- استخدام التمويل الإسلامي لتمويل مشاريع البنية التحتية في لندن وعبر كافة مدن المملكة المتحدة، كما تشير الإحصائيات إلى تطور هذا النمو خلال السنوات العشر المقبلة.
- تعد لندن موطناً لأكثر من 200 شركة محاماة دولية، حيث إن ما لا يقل عن 25 من هذه الشركات قامت بإنشاء وحدات تمويل متخصصة، بالإضافة إلى شركات المحاسبة والاستشارات والخدمات المهنية، التي أخذت في تقديم خدمات مالية متخصصة للتمويل الإسلامي بما في ذلك تقديم المشورة بشأن الضرائب والقوائم والمعاملات والامتنال التنظيمي، وعمليات وأنظمة تكنولوجيا المعلومات.
- يتم تقديم التدريب والتكوين والتأهيل في ما يخص مبادئ وأصول الصناعة المالية الإسلامية من خلال 5 معاهد مهنية، بالإضافة إلى تقديم 80 دورة تدريبية في التمويل الإسلامي في بريطانيا.
- كان نجاح الصكوك السيادية البريطانية سنة 2014 علامة بارزة في تطوير الصناعة المالية الإسلامية بالمملكة.
- إطلاق ثلاثة صناديق استثمارية متوافقة مع الشريعة الإسلامية إلى جانب مؤشر التمويل الإسلامي في بورصة لندن سنة 2013، كما أصبحت سوق لندن مكاناً عالمياً ورئيسياً لإصدار الصكوك الإسلامية، كان ذلك في جانفي 2019 من خلال ما قيمته 53 مليار دولار عن طريق 72 إصداراً، ويمكن تبيان تطور إصدارات الصكوك في سوق لندن من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (01): تطور إصدارات الصكوك في سوق لندن للفترة 2011-2018

الوحدة: مليار دولار



Source: The City Uk and Trowers & Hamlins, Global Trends in Islamic Finance and the UK market, London, United Kingdom, April 2019, p 19.

3- انتقال الصناعة المالية الإسلامية نحو الرقمنة: نماذج التكنولوجيا المالية الإسلامية:

مع تقدم الخدمات المالية المصرفية والتمويل الإسلامي، أصبحت التكنولوجيا عامل تمكين رئيسي للخدمات المالية والتجارب المستقبلية، بالرغم من ذلك لا يعد مفهوم **الفينتك** مفهوما جديدا، إلا أن هذا القطاع لم يجذب المهتمين والمشاركين بالصناعة المالية الإسلامية والمستهلكين على حد سواء إلا منذ سنة 2014، من خلال ظهور التكنولوجيا المالية الإسلامية كنسخة شرعية من التكنولوجيا المالية، قدرت شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية بحوالي 100 شركة في سنة 2018، تنشط 70% منها في تقديم الخدمات المالية مثل تحويل الأموال والتمويل الجماعي والخدمات المصرفية، في حين أن البقية تعمل في البنية التحتية كتكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي وغيرها، تركز أغلبها في آسيا، والبقية ما بين أوروبا والشرق الأوسط⁽¹³⁾.

3-1- منصة ناسداك دبي للمرابحة Nasdaq Dubai:

تعد منصة ناسداك دبي للمرابحة منصة فريدة للتمويل الإسلامي، تم تأسيسها من قبل ناسداك دبي بالتعاون مع الإمارات الإسلامي (EI) والإمارات الإسلامية للوساطة المالية (EIFB)، لتطوير بديل أكثر جاذبية لمعاملات التمويل الإسلامي مع التركيز على كل من عملاء التجزئة والشركات، تستخدم المنصة شهادات متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتستند الاستثمارات على استثمارات الوكالة التي تم تطويرها كأصل أساسي لجميع معاملات التمويل، كما تقدم المنصة مزايا على قنوات التمويل البديلة مثل الأسهم والسلع والاكنتابات الخاصة بالوكالة، التي يمكن للبنوك الإسلامية والمنافذ الإسلامية للبنوك التقليدية وحتى شركات التمويل الإسلامية الاستفادة من الشهادات، بهدف توفير التمويل النقدي للعملاء بطريقة فعالة وسريعة ومرنة، وتتضح أهمية منصة ناسداك دبي للمرابحة في تعزيز التمويل الإسلامي كآلاتي⁽¹⁴⁾:

- ✓ خلق النمو على منتجات التمويل الإسلامي حول العالم.
- ✓ تبرز أهمية وجود المنصة في الحاجة إلى منتجات داعمة ومعززة للمصارف الإسلامية لمزاولة أعمالها المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- ✓ بما أن الطلب المتنامي على المنتجات المالية الإسلامية تقوده صفقات المرابحة المدعومة بأصول السلعة، فإن كانت هذه الصفقات تتم بسرعة عبر شهادات التداول، ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، فإن لهذه المنصة القدرة على تعزيز المالية الإسلامية.
- ✓ السرعة العالية في إنجاز المعاملات، هو ما يجنب المخاطر التي تنشأ من مشاكل التأخير أو تقلبات الأسعار أو ضعف السيولة.

وسط تقلبات السوق في عام 2020، أثبتت المنصة مجددا قيمتها كمركز إدراج موثوق وآمن للمصدرين الإقليميين والدوليين، فقد وصلت إدراجات الصكوك الجديدة إلى مستوى قياسي سنوي بلغ 14.5 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 2.5% عن 14.15 مليار دولار من الصكوك التي تم إدراجها في عام 2019، ووردت الإصدارات من قبل شركات أدرجت لأول مرة في البورصة وغيرها من جهات الإصدار الدائمة مع ناسداك دبي⁽¹⁵⁾، ويمكن تبيان تطور عدد الإدراجات الخاصة بالصكوك والسندات في منصة ناسداك دبي من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (04): إدراجات وإصدارات الصكوك والسندات في منصة ناسداك دبي للفترة 2016-2020

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
الإدراجات	19	19	19	23	26

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: ناسداك دبي، التقارير السنوية (2020/2019/2018) على الموقع

<https://ww1.nasdaqdubai.com>، اطلع عليه يوم 2021/09/19.

من جهة أخرى كانت سنة 2019 سنة قياسية لمنصة عقود المراجحة في المنصة، إذ وصل إجمالي معاملاتها منذ سنة 2014 إلى 160.5 مليار دولار أمريكي بحلول نهاية عام 2019، مما يعكس رواجها بين المستخدمين من الشركات والأفراد، وارتفعت المعاملات على منصة التمويل الإسلامي عام 2019 إلى 45.3 مليار دولار أمريكي أعلى قيمة سنوية حتى الآن بنسبة 25% من سنة 2018⁽¹⁶⁾.

3-2- منصة أي-دينار I-DINAR:

انطلقت في مارس 2019 أول منصة إلكترونية إسلامية لتبادل العملة الرقمية المدعومة بالذهب، وذلك على هامش المؤتمر الخامس للمال الإسلامي، الذي احتضنت فعالياته مدينة الدوحة، تحت شعار التمويل الإسلامي والعالم الرقمي، كما تعتبر المنصة الأولى من نوعها على مستوى العالم، خاصة في أنها متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، فهي منصة إلكترونية إسلامية لتبادل العملة الرقمية بالذهب، وتم التعاون بين قطر وماليزيا لإطلاق هذه المنصة الحديثة والمتطورة، لتلبية تطلعات الراغبين في التداول والتعامل وفقاً للشريعة الإسلامية، وبشكل خاص فقه المعاملات المالية الإسلامية، وتأتي هذه المبادرة في إطار مواكبة التطور المستمر للخدمات المالية عبر التكنولوجيا أو ما تعرف بـ"الفينتك"، وتطوعها في مجال المعاملات المالية والمصرفية الإسلامية لتمتد حتى للدول الغربية، هذا وتعد دولة قطر السبّاقة ضمن الدول العربية في مجال تطوير الصناعة المالية الإسلامية في السوق المحلي والعالمي⁽¹⁷⁾.

كانت التوقعات بشأن هذه المنصة مرتفعة للغاية، حيث يأمل أن تحقق صدى واسعاً خلال فترة زمنية قصيرة، وذلك بسبب تحقيقها لهدفين أساسيين:

الهدف الأول: هو الحصول على عملة رقمية متطورة ولها ثقة لدى العملاء.

الهدف الثاني: هو أن العملة كونها رقمية فإنها تحتفظ بقيمتها من الذهب مما سيزيد ثقة العملاء في التعامل.

كما أن هذه العملة بشكلها الحالي اجتازت كل مراحل الاختبار حتى من خلال المعايير الإسلامية في التعامل بالعملة، لكونها عملة حقيقية لها رصيد حقيقي يشابه العملات الورقية المدعومة برصيد من الذهب، حيث أخذت معايير القبول العالمي والتطور التكنولوجي من حيث الدقة والأمان⁽¹⁸⁾، كما تعتمد المنصة في مفهومها على كونها رمزا إلكترونيا قائما على أساس تبادل العملة الرقمية، حيث يتم دعم قيمتها الأولية البالغة دينار مقابل غرام من الذهب، بالتالي فهي مقابل حقيقي عيني من الذهب، كما يمكن استخدامها إلى جانب كونها شكلاً من أشكال محفظة الذهب الإلكترونية، كقاسم مشترك لتنفيذ وتسوية العديد من المعاملات المالية وأعمال الصرف والتجارة، أما من ناحية البعد الديني فتحقق المنصة مبدأ الحفاظ على الأصول المملوكة للعميل، وسرعة تنفيذ أي عمليات مالية وتجارية بأمان وطبقاً للشريعة الإسلامية، وهو العنصر الغائب عن باقي التجارب، ما يؤكد التقدم الذي وصلت إليه قطر من خلال المنصة العالمية⁽¹⁹⁾.

3-3- منصة The Finterra Waqf Chain:

تقوم فكرة شركة فينتيرا على تكنولوجيا البلوكتشين، التي يمكن اعتبارها الجيل الجديد من الخدمات المالية، فهي منصة يمكن استخدامها اجتماعيا واقتصاديا وأخلاقيا في الوقف، وتعتبر المنصة تكنولوجيا عالية التطور، يعتبرها الكثيرون معيار ترميز العقود الذكية، كما تعد رائدا عالميا في التكنولوجيا المالية من خلال توفير البرمجية حلولا مجتمعية من خلال البلوكتشين، تطرح الشركة ثلاثة منتجات فريدة من نوعها : سلسلة الأوقاف، ومجتمع تطوير المفتوح المصدر، ونقاط تبادل الولاء، يهدف المشروع الجديد المسمى بـ **Finterra Waqf Chain** إلى استخدام التكنولوجيا في الأوقاف، التي من شأنها الاستفادة من مجموعة من الأصول غير المستغلة في جميع أنحاء العالم الإسلامي، حيث طورت منصة للتمويل الجماعي تستخدم البلوكتشين من أجل إنشاء عقود ذكية ترتبط بمشاريع محددة للوقف، بالتالي يكون ذلك وسيلة مهمة لجمع الأموال وإدارة ونقل ملكية الوقف، عن طريق جمع وتلقي التبرعات من المسلمين لتشغيل مشاريع اجتماعية كالمساجد، والمدارس، وبرامج الرعاية الاجتماعية⁽²⁰⁾، يمكن وصف طريقة عملها حسب الخطوات التالية⁽²¹⁾:

الخطوة الأولى: تقوم هيئة أو وزارة الأوقاف المسجلة فقط من قبل وزارة الأوقاف في البلد (المحدد) بتحديد الأرض الوقفية الصالحة للاستثمار والتي ترغب في إنشاء مشروع وقفي عليها.

الخطوة الثانية: تقوم الهيئة بإعداد مشروع تنموي يحمل مجموعة من التفاصيل مثل بنائيات الوقف ودراسات الجدوى وأدوات التمويل الموصى بها.

الخطوة الثالثة: يقوم مدقق مالي مستقل بالمراجعة والتصديق على مقترح المشروع المقدم من وزارة الأوقاف.

الخطوة الرابعة: مخاطبة إدارة الصندوق المرخص والذي يكون عادة مصرف لإطلاق **ICO** (العرض الأولي للعملة) لتطوير مشروع الوقف، عبر بيع الرموز المشفرة إلى المستثمرين المعنيين.

الخطوة الخامسة: تقوم المنصة بإعطاء رمز مميز تلقائي لكل مشروع **Waqf Chain**، مقابل رأس المال المطلوب.

الخطوة السادسة: يقوم المستثمرون المعنيون بشراء الرمز، ويتم وضع الأموال المجمعة في حساب مضمون من قبل إدارة الصندوق المعين (المصرف)، وتكون لهم حرية الاختيار بين المعاملات المالية الإسلامية المتاحة.

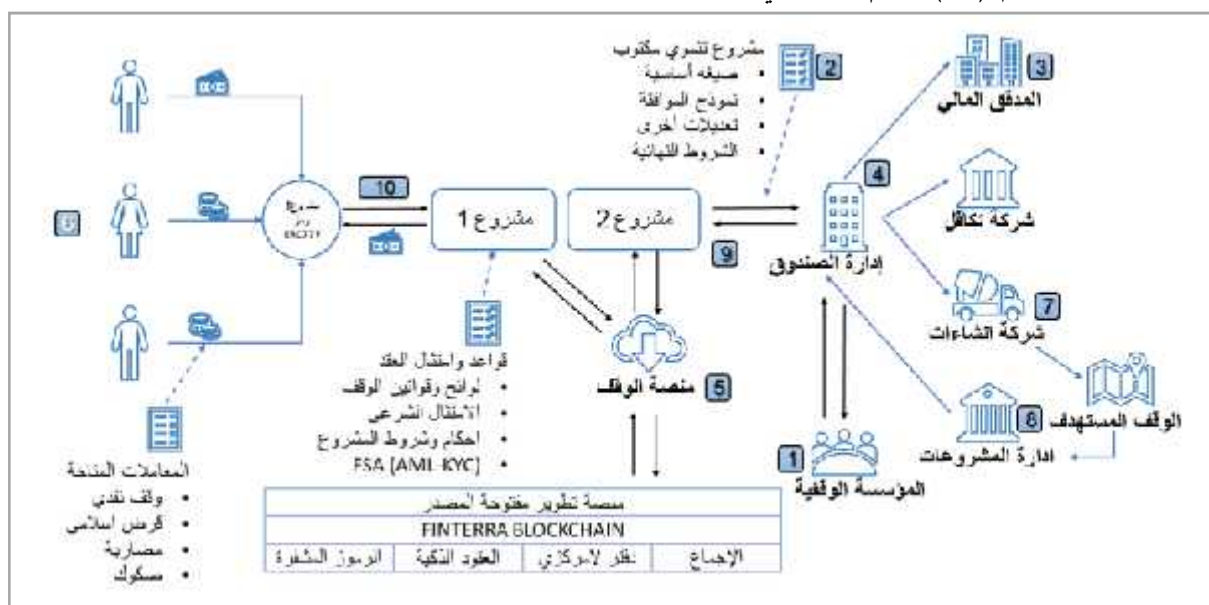
الخطوة السابعة: تكون متاحة لمنصة الوقف أربع معاملات مالية: الوقف النقدي، والقرض الحسن، والمضاربة والصكوك، يكون الاختيار مبنيا حسب طبيعة الأموال الموضوعة في المشروع، حيث يمكن لمدراء المحافظ اختيار إحدى الأدوات وتطبيقها على المشروع المراد بناؤه.

الخطوة الثامنة: بمجرد الوصول إلى رأس المال المطلوب، تقوم إدارة الصندوق بتعيين شركة إنشاءات للبدء في خلق وتطوير المشروع.

الخطوة التاسعة: عند الانتهاء من المشروع تقوم الإدارة بتعيين إدارة المشروعات لتشغيل وصيانة الأصل الوقفي.

الخطوة العاشرة: تقوم إدارة الصندوق بتجميع أي إيرادات يحققها الأصل الوقفي، ويتم توزيعها على المستثمرين على أساس المعاملات المالية الإسلامية المستخدمة، والأحكام والشروط الأساسية، يوضح الشكل التالي طريقة عمل المنصة:

شكل رقم (02): رسم توضيحي لطريقة عمل منصة الوقف Finterra Waqf Chain



المصدر: حازم فضل الله ساسي، (2019)، استخدام تطبيقات البلوكتشين لتطوير الأصول الوقفية: منصة شركة فينترا نموذجا، مجلة الإسلام في آسيا، المجلد 16، العدد 03، ماليزيا، ص 156.

4- الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين الواقع والمأمول

ما يزال القطاع المصرفي الإسلامي في الجزائر يعاني من تحديات التشكيك والمراهنات على عدم قدرته على المنافسة في الأسواق المالية العالمية هذا ما يزيد من أهمية ترسيخ الوعي المصرفي والمالي في القطاع، وتذليل الصعوبات التي تكبح تطوره ذلك عن طريق إمداده بالدعم من خلال قوانين تخدم المعاملات المالية الإسلامية وتعديل أساليب وأدوات الرقابة والإشراف على البنوك الإسلامية من طرف البنك المركزي.

4-1- تحديات تطبيق الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر:

تصطدم الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بمجموعة من المعوقات والصعوبات التي تحول دون تطبيقها بشكل مناسب، حيث يمكن عرضها على النحو التالي:

– **التحديات المرتبطة بالتشريعات والقوانين ذات الصلة:** لا تتماشى منظومة القوانين الحالية مع نظام الصيرفة الإسلامية في الجزائر، والتي تشكل تحدياً أساسياً، ولعل من أهم التعديلات الواجب مباشرتها تلك المتعلقة بالقانون التجاري والقانون الضريبي والقانون الجمركي، إضافة إلى التعديلات المتعلقة بقانون الاستثمار الأجنبي في مجال الخدمات والمصرفية المالية الإسلامية وقواعد الشراكة، حيث إن التوسع في استخدام صيغ التمويل الإسلامي لا يزال يتطلب التغلب على تحديات قانونية وتنظيمية ومؤسسية كبيرة، مثل عدم كفاية التوحيد القياسي للعقود، وتكلفة هيكلة وتنفيذ التمويل الإسلامي للبنية التحتية.

- **التحديات التشغيلية:** إن التجربة الجزائرية في مجال الصناعة المالية الإسلامية تجربة حديثة، في أمس الحاجة للموارد البشرية المؤهلة هذا إذا أرادت الالتحاق بركب الدول الرائدة في هذا المجال، ذلك أن الصناعة المالية الإسلامية وبالأخص البنوك الإسلامية تحتاج لتكوين محفظة متوازنة من الأدوات المالية تجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية، مع إرساء معايير عمل المصرفية الإسلامية بوسائل جديدة مبتكرة تتوافق مع المتغيرات الاقتصادية، هذا وتواجه الجزائر عدة عراقيل من بينها عدم تلقى البرامج التدريبية اللازمة، واختلاف

التعليم والخبرة، وتوظيف كوادر بشرية ذات فكر ربوي مع وجود قوى بشرية غير مؤهلة من الناحية الشرعية والإسلامية.

- **التحديات التكوينية والتأهيلية:** ذلك أن المدارس ومؤسسات التعليم العالي في الجزائر لا تزال بعيدة كل البعد عن مستوى مثيلاتها في آسيا وأوروبا، التي أدرجت المالية الإسلامية في برامج التعليم العالي وبعضها قام بتأسيس مراكز أبحاث متخصصة في هندسة المنتجات التشاركية الجديدة ومتابعة التطورات المستجدة في المشاريع الاستثمارية، إضافة لإنشاء مراكز الخبرة ومكاتب الاستشارات والهيئات الرقابية لفض النزاعات⁽²²⁾.

- **التحديات المرتبطة بمدى فاعلية الحكومة والحوكمة الرشيدة:** تركز هذه التحديات على وجه الخصوص على عدالة المحاكم والسياسات في مؤسسات الدولة اتجاه المواطنين والمقيمين، إضافة إلى مدى فعالية الحكومة في التصدي للمحسوبية والرشاوي وقدرتها على صياغة وتنفيذ السياسات الفعالة والسليمة، مع احترام القانون وضمان حقوق أفراد المجتمع، هذا وقد أصدرت مجموعة البنك الدولي مؤشرات لقياس مدى فاعلية الحكومة والحوكمة الرشيدة، تتراوح قيمها بين -2.5 و 2.5 نقطة حيث يشير ارتفاع القيمة إلى تحسن قيمة المؤشر والإجراءات المتخذة لتحسين وضعية المؤسسات وضمان الحوكمة الرشيدة⁽²³⁾.

- **ضعف أداء البورصة التقليدية وغياب سوق مالي إسلامي:** منذ نشأة السوق المالي في الجزائر لم تشكل ذلك التطور المراد تحقيقه، مع تواضع عدد المستثمرين فيها إضافة إلى ضعف قدرتها على تعبئة رؤوس الأموال، الأمر الذي جعل موقعها في ذيل الترتيب مقارنة مع البورصات العربية، بالتالي فإن وجود وقيام سوق مالي إسلامي في الجزائر سيعود بحزمة من المنافع، كما أن إيجاد البدائل الإسلامية في البورصة ضرورة اقتصادية في المجتمع الجزائري لجذب أموال رافضي التعامل بالأدوات التقليدية، وبالتالي يجب إعادة النظر في بعض الأدوات والأسهم المتداولة لتكون أكثر توافقا مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما يستلزم إدراج هيئة رقابية شرعية لتطوير سوق الأوراق المالية الإسلامية بدافع إسقاط الشوائب المخالفة للأحكام الشرعية ورفع ثقة المتعاملين الذين يفضلون المعاملات الإسلامية⁽²⁴⁾.

4-2- توقعات تطور أصول الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر:

إن تقدير التوزيع القطاعي لأصول الصناعة المالية الإسلامية في المنطقة الكبرى خلال الفترة 2024-2040 بشكل تدريجي على أساس أدنى حصة ممكنة في سوق الصناعة المالية الإسلامية تتراوح بين 1.1% و 1.4% كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (05): توقعات تطور أصول الصناعة المالية الإسلامية ما بين 2024-2040

2040	2030	2024	
60	40	15	الصكوك الإسلامية
40	20	10	صناديق الاستثمار الإسلامية
50	30	15	البنوك الإسلامية
08	04	02	التأمين التكافلي
20	12	08	الزكاة
25	15	12	الأوقاف
12	09	03	مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر
215	130	65	مجموع أصول المالية الإسلامية في الجزائر
19000	8940	6200	حجم الصناعة المالية الإسلامية
1.13	1.4	1.04	الحصة الدنيا النسبية المتوقعة للجزائر

المصدر: بوعلام ولهي، (2021)، آفاق استقطاب مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر ما بعد 2024 -المتطلبات والتحديات، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، المجلد 12، العدد 01، ماليزيا، ص 108.

والظاهر أن الحصة الدنيا النسبية المتوقعة للجزائر خلال الفترة 2024-2040 هي في المتوسط لا تتعدى 1.19% بالمقارنة مع باقي الدول الأخرى ذات القدرات المالية والإمكانات البشرية الكبيرة، وثرواتها المادية ومكانتها الجيوستراتيجية لا تساوي عشر الاقتصاد الجزائري، ومع ذلك فهي نسبة متدنية مقارنة مع حجم الاقتصاد الجزائري، هذا ويتوقع من خلال الشروع في استقطاب رؤوس الأموال بواسطة النظام المالي المصرفي، أن تتمكن الجزائر من إنجاز شبكة الطرق السيارة في منطقة الشمال والبالغ طولها 3000 كلم بتكلفة إجمالية تبلغ حوالي 17 مليار دولار في المشروع الأول، وبطول 5770 كلم بتكلفة 31 مليار دولار في المشروع الثاني، مع الاستفادة من إنجاز السكنات الاجتماعية الجديدة المزمع تحقيق من ورائها عوائد للدولة والقطاع الخاص عن طريق الصكوك السيادية الإسلامية، من خلال عقود الإعمار والتشغيل وغيرها من الأدوات⁽²⁵⁾.

4-3- متطلبات تفعيل الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر:

من أجل تحريك عجلة الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر، كان لزاما وضع الأرضية الملائمة أمام المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة، عن طريق سن بعض القوانين والتشريعات الواضحة التي توافق عمل هذه المؤسسات بما يتماشى مع متطلبات الاقتصاد الوطني، ولتحقيق ذلك لابد من اتخاذ مجموعة من السياسات منها⁽²⁶⁾:

«تشكيل لجان مختصة من خبراء شرعيين واقتصاديين وقانونيين ومصرفيين، وتكليفهم بالسهر على إعداد قانون للبنوك الإسلامية.

«دراسة القوانين المنظمة للمصارف الإسلامية في الدول العربية والإسلامية والاستفادة من تجارب هذه البلدان في المجال الإسلامي.

«إشراك الجهات المعنية بالأمر مثل بنك الجزائر، ووزارة المالية، وبنك البركة الجزائري، ومصرف السلام.

← القيام بزيارات رسمية علمية لدراسة تجربة الصناعة المالية الإسلامية في الدول التي قطعت شوطا في هذا الميدان.

← ضرورة النص في القوانين على السماح للمصارف الإسلامية بممارسة كافة الأعمال المصرفية والتجارية والعقارية، وأعمال الاستثمار والتنمية العمرانية، وإنشاء شركات والمساهمة فيها من الداخل والخارج.

← ضرورة إدخال الدراسات الاقتصادية الإسلامية إلى الجامعات والمعاهد المتخصصة، فهذه الخطوة ضرورة حتمية لنجاح النشاط المصرفي الإسلامي وتعاضمه مستقبلا.

← تطوير البحث والابتكار في المسائل الاقتصادية المعاصرة من وجهة نظر إسلامية، والتفكير في إنشاء سوق مالي إسلامي في الجزائر يتعامل بالأوراق المالية الإسلامية.

← دعم مشاركة مؤسسات التمويل الإسلامية كطرف أساسي في دعم مراجعة وإصلاح المنظومة المالية المصرفية في الجزائر.

خاتمة:

حاولت الدراسة الإحاطة بمختلف جوانب الإشكالية المطروحة بالاستناد على الدراسات والبيانات المتاحة حول الصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا والمملكة المتحدة البريطانية، والتعريض لأبرز التجارب الرائدة في التكنولوجيا المالية الإسلامية، هذا بصفة عامة وعن الجزائر بالتركيز عن واقعها وآفاقها ومتطلبات تفعيل هذه الصناعة فيها بصفة خاصة.

توصلت الورقة البحثية لحزمة من النتائج لعل من أبرزها:

✓ حققت الصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا نجاحات باهرة من خلال سياستها الرشيدة ونظرتها المستقبلية، عن طريق تركيزها على الجوانب الإشرافية والرقابية، مما مكنها من أن تكون ضمن مصاف الدول الرائدة في هذا المجال وتساهم بقسط كبير في تطوير الصناعة المالية الإسلامية.

✓ استطاعت ماليزيا النجاح في الصناعة المالية الإسلامية من خلال توفرها على مكونات سوقية شاملة تتراوح ما بين التمويلات الإسلامية، وصناعة التكافل، والصكوك الإسلامية، أيضا الدعم الحكومي الممنوح والمساهمة الفعالة في تأسيس وتعزيز المرافق والمؤسسات الهادفة لنمو وتطوير أصول هذه الصناعة في ماليزيا.

✓ تعتبر المملكة المتحدة البريطانية البوابة الرئيسية للصناعة المالية الإسلامية في أوروبا، كما أنها قطعت أشواطاً نحو تطوير هذه الصناعة بالمقارنة مع الدول الإسلامية، هذا من خلال بناء إستراتيجية وخطط مدروسة من قبل المختصين والخبراء، بالإضافة إلى إعداد الموارد البشرية المدربة والمتخصصة عبر إنشاء المعاهد ومراكز البحث.

✓ تخطى تطور الصناعة المالية الإسلامية في العالم نحو توجيهها لمجال التكنولوجيا والرقمنة، عن طريق استحداث منصات تمويلية وابتكارية إلكترونية متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في صورة ناسداك دبي مرابحة، منصة الوقف لشركة فينتيرا.

✓ تعاني الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر مجموعة من التحديات تلخصت في العراقيل التشريعية، والعراقيل التنظيمية ونقص الخبرات والمهارات البشرية، وضعف السوق المالية، بالتالي يمكن تأكيد صحة الفرضية المطروحة.

لختتمت الدراسة بتقديم بعض المقترحات في سبيل النهوض بالصناعة المالية الإسلامية في الجزائر:

- ❖ الاقتداء بالتجربة الماليزية والبريطانية في الصناعة المالية الإسلامية بشأن الأطر القانونية والتنظيمية من أجل بناء نظام مالي ومصرفي إسلامي متماسك.
- ❖ إدراج برامج الصناعة المالية الإسلامية في المعاهد والجامعات بهدف ضمان التكوين المتكامل وإنشاء برامج أبحاث في الصناعة المالية الإسلامية من أجل تعقب تطوراتها وتتبع تطبيقاتها ومستجداتها.
- ❖ ضرورة إضافة التجارب الدولية الرائدة في مجال الصناعة المالية الإسلامية إلى مناهج الفصول الدراسية المتعلقة بالمالية المصرفية الإسلامية.
- ❖ تعديل القوانين والتشريعات وتكييفها بما يتوافق مع طبيعة المؤسسات المالية الإسلامية وأدواتها في ضوء قانون النقد والقرض، مما يشجع المستثمرين في المالية الإسلامية.
- ❖ ضرورة تعزيز الاشتغال المالي من خلال توسيع نطاق استخدام المنتجات والخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في ظل الرقمنة والتكنولوجيا مع الاسترشاد بالتجارب والنماذج الناجحة.
- الإحالات والهوامش:**

- 1- منال منصور ونوال بن لكحل، (2021)، الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد 09، العدد 01، تيبازة، ص ص 592-593.
- 2- ساسية جدي، (2015)، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية دراسة حالة ماليزيا والسودان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 121.
- 3- حمزة طيوان، (2020)، متطلبات الصناعة المالية الإسلامية في ظل التحديات القانونية بالجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، بشار، ص 18.
- 4- بلقيس دنيا زاد عياشي، (2018)، دور ضوابط الصناعة المالية الإسلامية في الحد من آثار الأزمات المالية: دراسة مقارنة بين السوق الإماراتي والماليزي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، ص ص 4-5.
- 5- سعد أولا العيد، (2016)، أسس الصناعة المالية الإسلامية -مقاربة نظرية-، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 07، العدد 02، الأغواط، ص ص 31-32.
- 6- الويزة أوصغير، (2020)، الصناعة المالية الإسلامية في العالم -الواقع والمعوقات-، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 07، العدد 01، برج بوعريش، ص ص 21-22.
- 7- مصطفى بهجت صبري عطاء الله، (2017)، دور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للصناعة المالية الإسلامية - دراسة حالة البنوك الإسلامية في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ص ص 63-64.
- 8- وهيبة بن شوك وسميرة عبدوس، (2020)، دراسة التجربة الماليزية في الصناعة المالية الإسلامية -تقييم أداء النظام المالي الإسلامي للفترة (2010-2018)-، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 03، العدد 02، بومرداس، ص 20.
- 9- عبد الله بن عبد العزيز المعجل، (2015)، لمحات من التجربة الماليزية في المصرفية الإسلامية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 35، الرياض، ص ص 52-54.
- 10- عبد القادر قدوري وعبد القادر مطاي، (2021)، متطلبات توطيد الصناعة المالية الإسلامية في الأسواق الأوروبية -بريطانيا نموذجاً-، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 13، العدد 01، الشلف، ص 110.
- 11- حمزة شوار، (2015)، الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين التجارب الدولية والمعوقات القانونية المحلية دراسة استقصائية لواقع وتطورات الصناعة المالية الإسلامية في العالم، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 15، العدد 15، سطيف، ص ص 311-312.

12- The City Uk and Trowers & Hamlins, Global Trends in Islamic Finance and the UK market, London, United Kingdom, April 2019, p 14.

- 13- نور الدين كروش وآخرون، (2020)، مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية في ظل تطورات التكنولوجيا المالية، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد 04، العدد 02، الجلفة، ص ص 124-125.
 - 14- حنان العمراوي، (2019)، منصات التكنولوجيا الإسلامية لتعزيز نمو الصناعة المالية الإسلامية، دراسة حالة: "منصة ناسداك دبي للمرابحة"، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 09، العدد 04، مستغانم، ص ص 349-352.
 - 15- ناسداك دبي، التقرير السنوي لسنة 2020 على الموقع <https://ww1.nasdaqdubai.com>، اطلع عليه يوم 2021/09/19.
 - 16- ناسداك دبي، التقرير السنوي لسنة 2019 على الموقع <https://ww1.nasdaqdubai.com>، اطلع عليه يوم 2021/09/19.
 - 17- وسام شالور، (2021)، الاقتصاد الرقمي ومنصات التكنولوجيا المالية الإسلامية -دراسة حالة منصة I.Dinar المدعومة بالذهب-، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 05، العدد 01، الوادي، ص ص 412-413.
 - 18- مراد عماد، (2021)، "أي دينار" أول منصة إلكترونية إسلامية لتبادل العملة الرقمية، صفحة الجزيرة، بحث على موقع: <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2019/3/19>، اطلع عليه يوم 2021/09/20.
 - 19- فريق التحرير، (2019)، "أي دينار" أول منصة إلكترونية للمعاملات المالية الرقمية وفق الضوابط الإسلامية، صفحة نون بوست، بحث على موقع: <https://www.noonpost.com/content/27039>، اطلع عليه يوم 2021/09/20.
 - 20- حازم فضل الله ساسي، (2019)، استخدام تطبيقات البلوكتشين لتطوير الأصول الوقفية: منصة شركة فينترا نموذجاً، مجلة الإسلام في آسيا، المجلد 16، العدد 03، ماليزيا، ص ص 149-152.
 - 21- محمد جعفر هني ومحمد يدو، (2021)، دور وأهمية استخدام البلوك تشين في تطوير القطاع الوقفي منصة Finterra Waqf Chain بماليزيا نموذجاً، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 01، خميس مليانة، ص ص 336-337.
 - 22- بوعلام ولهي، (2021)، آفاق استقطاب مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر ما بعد 2024 -المتطلبات والتحديات، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، المجلد 12، العدد 01، ماليزيا، ص ص 109-110.
 - 23- صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصادات العربية، العدد الثالث، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، جانفي 2019، ص 31.
 - 24- محمد قحش، (2020)، بورصة الجزائر، الصيرفة الإسلامية بين الإمكانيات والتحديات، صفحة الشعب، بحث على موقع <http://www.ech-chaab.com/ar/>، اطلع عليه يوم 2021/09/23.
 - 25- بوعلام ولهي، مرجع سبق ذكره، ص ص 108-109.
 - 26- حمزة طيوان، مرجع سبق ذكره، ص ص 33-34.
- قائمة المصادر والمراجع:
- الرسائل والأطروحات:
 - بلقيس دنيا زاد عياشي، (2018)، دور ضوابط الصناعة المالية الإسلامية في الحد من آثار الأزمات المالية: دراسة مقارنة بين السوق الإماراتي والماليزي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1-الجزائر.
 - ساسية جدي، (2015)، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية دراسة حالة ماليزيا والسودان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة-الجزائر.
 - مصطفى بهجت صبري عطاء الله، (2017)، دور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للصناعة المالية الإسلامية -دراسة حالة البنوك الإسلامية في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة-فلسطين.
 - المجلات:
 - الويزة اوصغير، الصناعة المالية الإسلامية في العالم -الواقع والمعوقات-، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة محمد البشير الإبراهيمي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، برج بوعرييج، العدد 01، المجلد 07، ديسمبر 2020.

- بوعلام ولهي، آفاق استقطاب مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر ما بعد 2024 - المتطلبات والتحديات، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، ماليزيا، العدد 01، المجلد 12، جوان 2021.
- حازم فضل الله ساسي، استخدام تطبيقات البلوك تشين لتطوير الأصول الوقفية: منصة شركة فينترا نموذجاً، مجلة الإسلام في آسيا، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، العدد 03، المجلد 16، ديسمبر 2019.
- حمزة شوار، الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين التجارب الدولية والمعوقات القانونية المحلية دراسة استقصائية لواقع وتطورات الصناعة المالية الإسلامية في العالم، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف، العدد 15، المجلد 15، ديسمبر 2015.
- حمزة طيوان، متطلبات الصناعة المالية الإسلامية في ظل التحديات القانونية بالجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، جامعة طاهري محمد، بشار، العدد 01، المجلد 07، جوان 2020.
- حنان العمراوي، منصات التكنولوجيا الإسلامية لتعزيز نمو الصناعة المالية الإسلامية، دراسة حالة: "منصة ناسداك دبي للمرابحة"، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مستغانم، العدد 03، المجلد 09، أوت 2019.
- سعد أولا العيد، أسس الصناعة المالية الإسلامية - مقاربة نظرية -، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة عمار ثلجي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الأغواط، العدد 02، المجلد 07، جوان 2016.
- عبد القادر قدوري، وعبد القادر مطاي، متطلبات توطيد الصناعة المالية الإسلامية في الأسواق الأوروبية - بريطانيا نموذجاً -، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 01، المجلد 13، جانفي 2021.
- عبد الله بن عبد العزيز المعجل، لمحات من التجربة الماليزية في المصرفية الإسلامية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عمادة البحث العلمي، الرياض، العدد 35، جانفي 2015.
- محمد جعفر هني، ومحمد يدو، دور وأهمية استخدام البلوك تشين في تطوير القطاع الوقفي منصة Finterra Waqf Chain بماليزيا نموذجاً، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة الجيلالي بونعامة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، خميس مليانة، العدد 01، المجلد 12، جانفي 2021.
- منال منصور، ونوال بن لكحل، الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المركز الجامعي مرسلتي عبد الله، تيبازة، العدد 01، المجلد 09، جوان 2021.
- نور الدين كروش، وآخرون، مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية في ظل تطورات التكنولوجيا المالية، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، جامعة زيان عاشور كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجلفة، العدد 02، المجلد 04، أكتوبر 2020.
- وسام شالور، الاقتصاد الرقمي ومنصات التكنولوجيا المالية الإسلامية - دراسة حالة منصة I.Dinar المدعومة بالذهب -، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الوادي، العدد 01، المجلد 05، جوان 2021.
- وهيب بن شوك، وسميرة عبدوس، دراسة التجربة الماليزية في الصناعة المالية الإسلامية - تقييم أداء النظام المالي الإسلامي للفترة (2010-2018) -، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، جامعة أحمد بوقرة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بومرداس، العدد 02، المجلد 03، ديسمبر 2020.

• التقارير:

- The City Uk and Trowers & Hamllins, Global Trends in Islamic Finance and the UK market, April 2019, London-United Kingdom.
- صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصادات العربية، العدد الثالث، جانفي 2019، أبوظبي-الإمارات العربية المتحدة.
- ناسداك دبي، التقرير السنوي لسنة 2020، تاريخ الاطلاع 2021/09/19: <https://ww1.nasdaqdubai.com>.
- ناسداك دبي، التقرير السنوي لسنة 2019، تاريخ الاطلاع 2021/09/19، <https://ww1.nasdaqdubai.com>.

• مواقع الإنترنت:

- فريق التحرير، (2019)، "أي دينار"..أول منصة إلكترونية للمعاملات المالية الرقمية وفق الضوابط الإسلامية، من صفحة نون بوست، تاريخ الإطلاع 2021/09/20 : <https://www.noonpost.com/content/27039>.
- محمد قحش، (2020)، بورصة الجزائر، الصيرفة الإسلامية بين الإمكانيات والتحديات، من صفحة الشعب، تاريخ الاطلاع 2021/09/23 : <http://www.ech-chaab.com/ar/>.
- مراد عماد، (2021)، "أي دينار"..أول منصة إلكترونية إسلامية لتبادل العملة الرقمية، من صفحة الجزيرة، تاريخ الاطلاع 2021/09/20 : <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2019/3/19>.

التأمين التكافلي الإسلامي: واقع وتحديات: تجارب دول الخليج ودول آسيان

خديجة لعمرى⁽¹⁾ د. رفاة براهيم⁽²⁾

1- جامعة د. مولاي الطاهر - سعيدة - مخبر - إتمام - Lamrikhadidja2222@gmail.com

2- جامعة د. مولاي الطاهر - سعيدة - مخبر - إتمام - Rerayene@hotmail.fr

القبول: 2023/03/26

تاريخ المراجعة: 2023/03/26

تاريخ الإيداع: 2022/12/08

ملخص

شهد التأمين التكافلي نمواً متسارعاً تجاوز عتبة الرقمين وباختلاف فيما بين الدول المتبنية لهذا النوع من الصناعة، ومن أهم الأقاليم التي ازدهر فيها التأمين التكافلي منطقة الخليج العربي ومنطقة جنوب شرق آسيا، وذلك بسبب الآثار الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية ومطابقته لأصول الشريعة الإسلامية. وعليه أردنا في هذه الدراسة أن نعطي صورة مبسطة عن صناعة التأمين التكافلي من خلال تأصيل نظري لهذه الصناعة وإلقاء الضوء على بعض التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال لكي نعطي صورة واضحة حول ما وصلت إليه هذه الصناعة خلال أربعة عقود منذ ظهورها.

الكلمات المفتاحية: تأمين تكافلي؛ مجلس تعاون دول خليج؛ دول جنوب شرق آسيا؛ شركات التأمين.

IslamicTaqafulInsurance: Reality and Challenges: Experiences of Gulf Countries and Asian Countries

Abstract

Taqaful insurance has witnessed rapid growth that exceeded the two-digit threshold and with a difference among the countries that adopted this type of industry. One of the most important regions where the Taqaful insurance flourished are the Arab Gulf region and Southeast Asia. This is due to the positive economic and social effects and its conformity with the principles of Islamic law. Therefore, we wanted in this study to give a simplified picture of the Taqaful insurance industry through a theoretical rooting for this industry and hence shed light on some of the leading international experiences in this field in order to give a clear picture of what this industry has reached during the four decades since its emergence.

Key words: taqaful insurance; gulf cooperation council; southeast asian countries; insurance companies.

L'assurance islamique Takaful: réalité et défis : expériences des pays du Golfe et des pays de l'Asean

Résumé

L'assurance Taqaful a connu une croissance rapide dépassant le seuil de deux chiffres et avec une différence entre les pays qui adoptent ce type d'industrie. L'une des régions les plus importantes où l'assurance Taqaful a prospéré est la région du Golfe arabe et l'Asie du Sud-Est, c'est en raison de ses effets économiques et sociaux positifs et de sa conformité aux principes de la loi islamique. Par conséquent, nous avons voulu dans cette étude donner une image simplifiée et claire de cette industrie grâce à une réflexion théorique mettant en lumière certaines des expériences internationales dans ce domaine qui ont suivi son émergence au cours des quatre décennies.

Mots-clés: Assurance Taqaful; Conseil de coopération du Golfe; pays d'Asie du Sud-Est; les compagnies d'assurance.

- توطئة (مقدمة):

تعتبر صناعة التأمين التكافلي واقعا مفروضا في الصناعات المالية الحديثة، فهي تعتبر إحدى حلقات النظام المالي وأبرز هياكل النظام الاقتصادي الحديث، فهي صناعة حديثة نسبيا مقارنة بالتأمين التقليدي، ففي سنة 1964م، عقد اجتماع المجمع الفقهي الإسلامي في دمشق الذي أعلن فيه عن التأمين التكافلي كبديل عن التأمين التجاري، وتأسست أول شركة تأمين تكافلي سنة 79 م في السودان من قبل بنك فيصل الإسلامي تحت مسمى شركة التأمين الإسلامية السودانية. شهدت هذه الصناعة تطورا ونموا متسارعا عبر الساحة العالمية خاصة منطقة الخليج العربي ودول جنوب شرق آسيا ، وأفريقيا ، وغيرها ، حيث يحتل مجلس التعاون الخليجي الحصة الرئيسية في السوق. ومن بين الشركات الرئيسية في الصناعة المذكورة أعلاه جاما بونجي (Punji (SECP، وشركة التأمين الإسلامية القطرية، وشركة سلامة العربية الإسلامية للتأمين ، وتكافل بروناي دار السلام.

لا يزال سوق التكافل في مراحله الأولى حيث يوجد إجماليا 305 مؤسسة من مقدمي التكافل على مستوى العالم، منها 107 مؤسسات تأمينات تكافلي عام، و 57 تأمين تكافلي عائلي، و 116 تأمين تكافلي مختلط و 25 إعادة التكافل، قدر إجمالي المساهمات في صناعة التكافل العالمية بـ 25.1 مليار دولار عام 2015، مع زيادة بنسبة 14 في المائة مقارنة بالعام 2014، حيث قدرت نسبة التكافل العام بـ 83 بالمائة من إجمالي مساهمة التكافل، وارتفع القسط الإجمالي إلى 34.38 مليار دولار في عام 2016 (Islamic2018) كما بلغ سوق التكافل العالمي 23.5 مليار دولار أمريكي في عام 2020، مدفوعاً برقمنة البرامج المختلفة، حيث إنه من المتوقع أن تشهد الصناعة نموا إضافيا في الفترة المتوقعة 2021-2026 بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 13٪، حيث إنه يمكن أن تصل الصناعة إلى 49 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2026. تعتبر صناعة التأمين التكافلي أبرز معالم الاقتصاد التضامني والاقتصاد ككل نظرا للهدف الاجتماعي التي تسعى إليه هذه الصناعة القائمة على أساس التعاون والبر لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ الْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ الْيَوْمِ الْآخِرِ الْمَلَائِكَةِ الْكُتُبِ النَّبِيِّ الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ الثَّرْبَى الْيَتْمَى وَالْمَسْكِينَ اتَّبَ السَّبِيلَ السَّائِلِينَ الرَّقَابَ الصَّلَاةَ الزَّكَاةَ الْمُؤْفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ الْتَأْسَاءَ الْضُرَاءَ وَحِينَ الْتَأْسَ أُولَئِكَ الَّذِينَ قُوَّةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [سورة البقرة، ١٧٧] وتحقيق الهدف الاقتصادي من خلال توجيه الفائض التأميني للاستثمار بأوجه مختلفة وهذا من شأنه التوسع في الخدمات التأمينية التكافلية ورفع الميزة التنافسية لمؤسسات التأمين التكافلي.

ارتأينا طرح التساؤل حول ما هي دوافع تطو ونمو التأمين التكافلي، خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي ودول جنوب شرق آسيا؟

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الصناعة المالية الحديثة نسبيا المتمثلة في التأمين التكافلي من خلال تأصيل نظري، وكذلك إبراز مكانة التأمين التكافلي في الساحة العالمية بعرض أهم التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال، خاصة دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة آسيان اللذين عرفا مؤخرا ازدهارا في هذا النوع من التأمين، وتهدف هذه الدراسة كذلك لتبيان الميزة التنافسية لمختلف هذه الدول في مجال التأمين التكافلي لمعرفة دعائم نجاح هذه الصناعة في دول دون الأخرى.

شملت هذه الورقة البحثية ثلاثة محاور مستمدة من طبيعة الإشكالية والفرضيات المطروحة للإجابة عنها، وهي كالتالي:

المحور الأول: الإطار النظري للتأمين التكافلي.

المحور الثاني: عرض بعض التجارب العالمية الرائدة في مجال التأمين التكافلي.

ومن أجل وضع أسس بحثية من خلال هذه الورقة البحثية تناولنا عرض بعض الدراسات السابقة مبرزين أهم النتائج المتوصل إليها.

1. دراسة (معزوز، 2015) "التأمين التكافلي الإسلامي: عرض تجارب بعض الدول":

تهدف هذه الدراسة إلى عرض بعض التجارب الدولية في مجال صناعة التأمين التكافلي حيث مع ظهور النظام الاقتصادي الحديث استوجب تبني منظومة مالية إسلامية وهذه الأخيرة تستدعي تأميناً تكافلياً يتماشى ومبادئ الشريعة الإسلامية، توصلت الدراسة إلى أن صناعة التأمين التكافلي نجحت في اقتحام ميدان المنافسة نسبياً وأبرز دليل هو تحول أغلب شركات التأمين التقليدية في العديد من الدول إلى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية أبرزها السعودية، كما أشارت الدراسة إلى الصناعة التأمينية في الجزائر وتوصلت إلى أن شركة سلامة للتأمين التكافلي حققت تطوراً ونمواً في أعمالها لكن هذه الصناعة في الجزائر لازالت تواجه العديد من التحديات.

2. دراسة (عمار كوسة 2017) "التأمين التكافلي في الوطن العربي: الواقع ورهانات المستقبل مع دراسة حالة الجزائر":

توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أن أي دولة تحاول مواكبة تطورها الاقتصادي عليها جذب رؤوس الأموال ورجال الأعمال وتقديم خدمات تأمينية للتأمينات الاستثمارية، حيث أنه من أهم الأساليب المبتكرة في مجال التأمينات أسلوب التأمين التكافلي والاجتماعي حيث توصل الباحث إلى أنه أصبح من الضروري لأي دولة إسلامية العمل بالتأمين التكافلي الذي يعتبر من الصناعات الحديثة خاصة وأن الدول الغربية باشرت البحث في هذا المجال على رأسها فرنسا التي فتحت المجال لدراسات علمية في هذا الموضوع.

3. دراسة (غانية العربي ومصطفى نذير، 2017) "صناعة التأمين التكافلي الواقع، التحديات والآفاق":

هدفت هذه الدراسة إلى عرض الإطار المفاهيمي للتأمين التكافلي ورصد آفاق هذه الصناعة ومتطلبات نجاحها، حيث توصل الباحثون في هذه الدراسة إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي وجنوب شرق آسيا بقيادة كل من ماليزيا والسعودية تهتم كثيراً بصناعة التأمين التكافلي والاجتماعي، ومن أهم نتائج هذه الدراسة أن صناعة التأمين التكافلية تنفقر إلى الكوادر البشرية المؤهلة في هذا المجال.

4. دراسة (زهية بركان وأمينة بركان، 2019)، "متطلبات تطبيق التأمين التكافلي في الجزائر: دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء":

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز متطلبات تطوير الصناعة التأمينية التكافلية في الجزائر حيث تم تطبيق الدراسة في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء لولاية تيبازة ودراسة كيفية تطبيق التأمين التكافلي في هذه المؤسسة باعتبارها تعمل بالتأمين التجاري. ويقدم التأمين التكافلي نفس خدمات التأمين التجاري لكن بطرق شرعية إسلامية خالية من الغرر والربا، وهدفت الدراسة إلى كيفية تحويل هذه المؤسسة التأمينية التجارية إلى مؤسسة تأمين تكافلي سواء بصفة كلية أو جزئية عن طريق فتح نوافذ إسلامية، وهذا من شأنه أن يساهم في دعم التأمين التكافلي والاجتماعي في الجزائر.

5. دراسة "The position of Takaful insurance among Islamic finance sectors in Malaysia" (kenza MOHELLEBI, 2019)

الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على دور التأمين التكافلي في تمويل الاقتصاد الماليزي باعتباره أحد آليات التمويل الإسلامي حيث من أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة هو أنه على الرغم من أن المنظومة

الاقتصادية في ماليزيا إسلامية ومدى تطور التأمين التكافلي فيها غير أن دورها في دعم الاقتصاد الإسلامي يبقى محدوداً (فقط 2 %) مقارنة بالبنوك والصكوك الإسلامية ويرجع ذلك إلى حداثة نظام التأمين التكافلي مقارنة بالقطاعات الأخرى.

1- الإطار النظري للتأمين التكافلي:

ظهر مؤخرًا الاهتمام بإنشاء مؤسسات تأمين تكافلية كبديل عن التأمينات التجارية باعتباره بديلاً شرعياً يتمشى ومقاصد الشريعة الإسلامية، ولهذا سنحاول في هذا المحور التعريف بالتأمين التكافلي وأهم مبادئه والتعرف على مؤسسات التأمين التكافلي وأهم أنواعها.

1-1- تعريف التأمين التكافلي:

نظراً لحداثة مصطلح التأمين التكافلي تعددت مفاهيمه وعليه سنحاول تقديم التعريفات التالية:

- التأمين التكافلي هو عبارة عن عقد بين مشتركين يلتزم بموجبه كل مشترك بدفع مبلغ من المال على سبيل التبرع بغرض تعويض خطرهم إن تحقق، تدير هذه العمليات شركة متخصصة على أساس الوكالة ووفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية. (كوسة 2015، صفحة 04).

- التأمين التكافلي هو اتفاق أشخاص يتعرضون للخطر على دفع مبلغ من المال على أساس التبرع بحيث يتكون جراء ذلك صندوق تأمين له ذمة مالية مستقلة ويتمتع بشخصية اعتبارية، يقوم هذا الصندوق بتعويض المتضررين من الشركاء إذا تعرضوا للخطر حيث يدار هذا الصندوق من قبل شركة مساهمة أو هيئة مختارة من حملة الوثائق. (بن منصور وكويد، 2014، صفحة 02).

ووفقاً لهذه التعاريف فإن التأمين التكافلي هو عبارة عن عقد بين مجموعة من الأشخاص على دفع اشتراكات ثابتة أو متغيرة على سبيل التبرع لتعويض من يلحقه ضرر إذا حدث له خطر معين ففي حالة تعويض الضرر ولم يكف المال المشترك فيه يتم الزيادة من الشركاء أما في حالة وجود فائض وجب على الأعضاء استرجاع الزيادة أو جعلها رصيدة للمستقبل أو الاستثمار فيها، وأهم ما جاء في فتوى التأمين التعاوني الإسلامي هو تجنب الغرر (الاتحاد العالمي لشركات التكافل والتأمين الإسلامي) وهو منهي عنه شرعاً في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم الذي رواه عنه عدد من الثقة، ورد في صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر. (صحيح مسلم، كتاب البيوع، باب بطلان بيع الحصاة والبيع الذي فيه غرر، حديث رقم: 1513).

1-2 مبادئ التأمين التكافلي:

يرتكز التأمين التكافلي على عدة مبادئ أهمها:

- مبدأ التبرع: الاشتراك بالمال يكون بقصد البر والمعروف والتعاون؛ (داودي الطيب، كردودي صبرينة، 2012، صفحة 05)؛
- مبدأ اتباع أحكام الشريعة الإسلامية والاستثمار في المشاريع الحلال؛ (خليل، 2015، صفحة 04)؛
- مبدأ العدل والمساواة؛ (بن عمر خالد، 2012، صفحة 09)؛
- مبدأ تقاسم الفائض التأميني؛ (داودي وكردودي، 2014، صفحة 05)؛

- مبدأ العلاقة بين المشتركين وإدارة التأمين على أساس الوكالة: "العلاقة بين حملة الوثائق وشركة الإدارة يحكمها عقدان، الأول عقد إدارة عمليات التأمين وهو عقد وكالة بأجر والثاني عقد إدارة أموال الصندوق التكافلي إما بعقد مضاربة أو وكالة في الاستثمار". (الشبيلي، 2010، صفحة 13).

1-3- مؤسّسات التأمين التكافلي وأهم أنواعها:

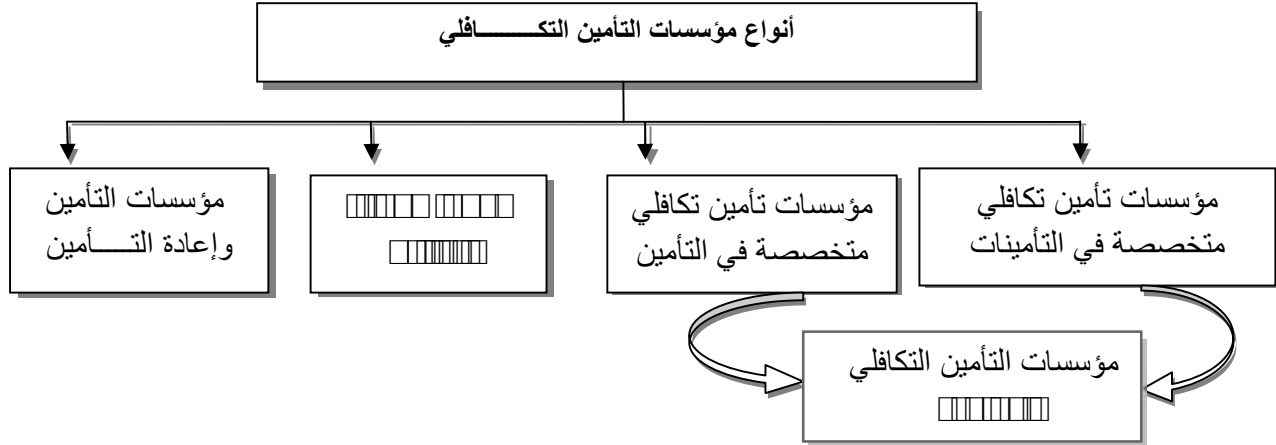
عرفت مؤسّسات التأمين التكافلي توسعا بتوسع صناعة التأمين من حيث الكم والحجم وكذلك نوعية الخدمات المقدمة.

1-3-1 مفهوم مؤسّسات التأمين التكافلي:

هي عبارة عن هيئة لإدارة المخاطر والاستثمار لصالح صندوق المشتركين وفق أحكام الشريعة الإسلامية مقابل عمولة أو الاشتراك في الأرباح المحققة. (Frenz & Soualhi, 2010, p. 127)، وعليه فإن هناك ثلاث علاقات تعاقدية سائدة في مؤسّسات التأمين التكافلي تنصدها العلاقة بين المساهمين حول تأسيس شركة التأمين، تليها العلاقة بين مؤسسة التأمين والصندوق التكافلي للمشاركين فمن ناحية الإدارة فهي تعتبر علاقة وكالة أما من حيث الاستثمار فهي وكالة استثمار أو علاقة مضاربة، وأخيرا علاقة الالتزام بالتبرع أثناء الاشتراك القائمة بين حملة الوثائق والصندوق، وعلاقة الالتزام القائمة بين المستفيد والصندوق بتغطية الضرر. (حدة، 2014، صفحة 69).

1-3-1 أنواع مؤسّسات التأمين التكافلي: تنقسم مؤسّسات التأمين التكافلي على حسب نوع التأمين المقدم كما هي موضحة في الشكل التالي:

شكل رقم (01): أنواع مؤسّسات التأمين التكافلي الإسلامية



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (شقيري وعزمي سلام، 2010)، (حدة، 2014، صفحة 71).

وفقا للشكل رقم (01) فإن مؤسّسات التأمين التكافلي تنقسم إلى عدة أنواع أبرزها:

- مؤسّسات تأمين تكافلي متخصصة في التأمينات العامة: يشمل هذا النوع جميع التأمينات العامة كتأمين أخطار النقل البري والجوي، والتأمين ضد المسؤولية وتأمين الحريق ويستثنى من هذا النوع التأمين على الحياة. (حدة، 2014، صفحة 71).

- مؤسّسات تأمين تكافلي متخصصة في التأمين العائلي: يعتبر هذا النوع بديلاً عن التأمين على الحياة، بحيث وقع جدل كبير بين الفقهاء حول مشروعيته لكن الرأي الراجح هو حلال نظرا لالتزامه بأحكام الشريعة الإسلامية. (شقيري وعزمي سلام، 2010، صفحة 131)

- مؤسّسات التأمين التكافلي المشتركة: هذا النوع يجمع كلا من التأمينات العامة والتأمين العائلي.

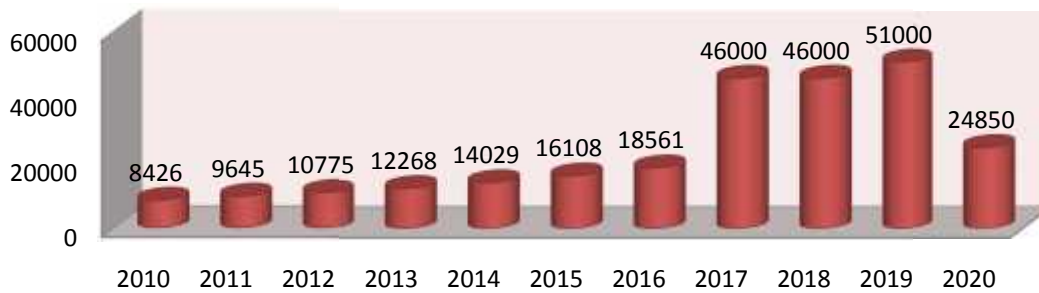
- **مؤسسات إعادة التكافل:** يعتبر هذا النوع نادراً نوعاً ما وهي تختص بإعادة التأمين استجابة لشروط أخرى كمؤسسة إعادة التأمين السودانية التي حددتها هيئة الرقابة الشرعية لبنك فيصل السوداني (خليل، 2015، صفحة 16).

- **مؤسسات التأمين وإعادة التأمين:** هذا النوع يجمع بين نشاط التأمين وإعادة التأمين فبخصوص شركة إعادة التأمين تدخل شركة التأمين مع أطراف أخرى في عقود إعادة التأمين لغرض نقل وتقليل الأخطار والأخذ بمبدأ الحيطة والحذر (سالم، 2016، صفحة 88).

2- عرض بعض التجارب الدولية :

شهد التأمين التكافلي توسعاً دولياً بالتزامن مع نمو أسواق المال الإسلامية حيث سجلت سوق التأمين التكافلي معدلات نمو فاقت نسبة 14%، بهيمنة المملكة العربية السعودية على أكثر من نصفها (بيل، 2015)، ويرجع توسع ورواج التأمين التكافلي عبر كثير من دول العالم الإسلامية وغير الإسلامية لما له من آثار إيجابية من الناحية الشرعية الاجتماعية والاقتصادية، حيث يمكن له أن ينافس التأمين التجاري خاصة في بعض الدول الرائدة والتي عرفت نمواً كبيراً لهذا النوع من التأمين التكافلي، وعليه سنوضح في الشكل أدناه أقساط التأمين التكافلي العالمي للفترة 2010-2020.

الشكل رقم (02): أقساط التأمين التكافلي العالمي 2010-2020



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على معطيات (Statista, (Global report on islamic finance, world bank group, 2016 (2020)

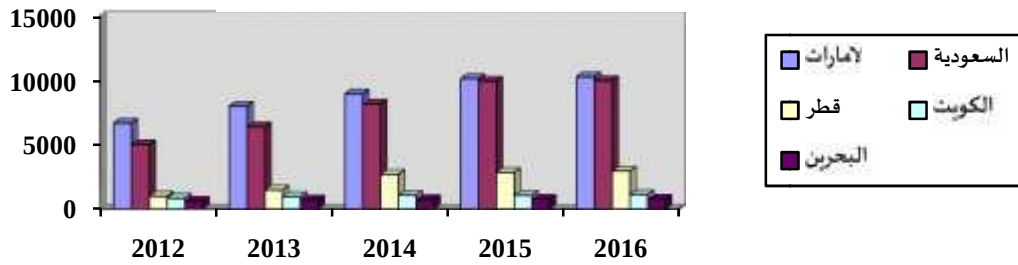
نلاحظ من الشكل رقم 02 نمواً لأقساط التأمين التكافلي العالمي للفترة 2010-2020، ليبلغ أعلى قيمة له عالمياً سنة 2019 بما يعادل 51 مليار دولار لينخفض سنة 2020 بما قيمته 26 مليار دولار وهذا راجع للأزمة الصحية الذي شهدها العالم منذ نهاية عام 2019 (Covid-19).

وبالتالي سنحاول تقديم بعض التجارب للدول التي ازدهر بها هذا النوع من التأمين من خلال المؤسسات التي كان لها السبق في هذا المجال.

2-1 عرض تجربة دول مجلس التعاون الخليجي:

على الرغم من محدودية حصة التأمين التكافلي مقارنة بالتأمين التجاري والمصارف المالية، شهدت هذه الصناعة نمواً ملحوظاً في كثير من الدول في العقود الأخيرة. حيث تعتبر منطقة الخليج العربي أرضاً خصبة لسوق التكافل، حيث شهدت سوق التكافل فيها نمواً مستمراً، وبمعدل رقمين لمدة تزيد عن عقد من الزمن، والشكل التالي يوضح الأقساط المكتتبة لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2012-2016.

الشكل رقم (03): الأقساط المكتتبة لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2012-2016



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على معطيات (Sigma Report :2012/2013/2014/2015/2016 , world insurance)

نلاحظ من الشكل رقم 03 أنه في عام 2014 قدرت مساهمة التكافل الإجمالية في دول مجلس التعاون الخليجي بأكثر من 9.8 مليار دولار أمريكي، بحيث تهيمن دولة الإمارات العربية المتحدة منها على مجموع مساهمات التكافل الكلية بنسبة 77% من مجموع مساهمات المنطقة، أما المملكة العربية السعودية فاحتلت المركز الثاني خليجياً بمساهمة بلغت 15% من إجمالي المساهمة في المنطقة. وتقدر مساهمة دولة قطر بنسبة 4% من حصة السوق الخليجية، حيث بلغ متوسط نمو المساهمات الإجمالية 6.26 % في الفترة المتراوحة ما بين سنة 2009 وسنة 2013 (القطري، 2013). أما مساهمة بقية الدول الخليجية فإنها لا تتجاوز 4% من إجمالي قيمة التكافل لكل من دول الكويت والبحرين.

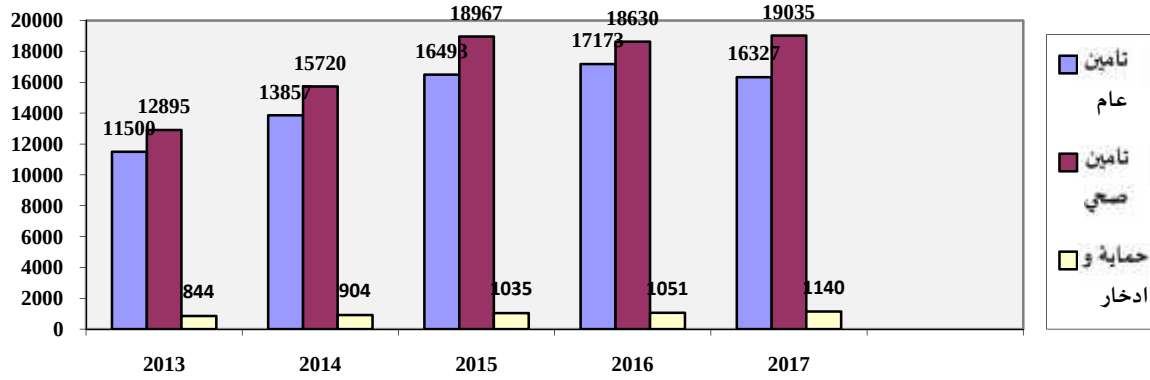
أ. تجربة المملكة العربية السعودية:

يمتاز سوق التأمين السعودي بحركية كبيرة وهو ثاني أهم سوق في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث بلغت أقساط التأمين في سوق التأمين السعودي 5,36 مليار ريال في عام 2017 (مؤسسة، 2017)، ومن بين العوامل المساعدة على ذلك (السعودي، 2016):

- وجود 34 شركة تأمين تكافلي كلها تطبق نظام التأمين التكافلي؛
- تشكل التأمينات الإلزامية النسبة الأكبر من أقساط التأمين المكتتبة إذ كان لتطبيق نظام الضمان الصحي التعاوني الإلزامي على المقيمين سنة 2006 وعلى الموظفين السعوديين في القطاع الخاص سنة 2010 أثر كبير في زيادة الحصة السوقية للتأمين الصحي التي ارتفعت من 32% سنة 2006 إلى 51 % سنة 2016، كما ساهمت إلزامية التأمين على معظم اتفاقيات بيع المركبات في ارتفاع حصة التأمين على المركبات وبلوغها المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد التأمين الصحي بحصة سوقية قدرها 25 % من إجمالي الأقساط لسنة 2016؛
- تدريب موظفي شركات التأمين من خلال إقرار اختبار الشهادة العامة في أساسيات التأمين IFCE كشهادة إلزامية.

تميز أداء سوق التأمين في المملكة خلال سنة 2017 بانخفاض بقيمة 352 مليون ريال ليصل إلى 36.5 مليار ريال في عام 2017م مقابل 36.8 مليار ريال في عام 2016. حيث حافظ التأمين الصحي على مكانته باعتباره أكبر أنشطة التأمين في عام 2017، وارتفعت حصة التأمين الصحي في إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها لتصل إلى 52% في عام 2017 مقابل 50% في عام 2016. بينما انخفضت حصة التأمين العام في قطاع التأمين إلى 44% في عام 2017 مقابل 46 % في عام 2016. وحافظ نشاط تأمين الحماية والادخار على مرتبته (تقرير سوق التأمين السعودي، 2017).

الشكل رقم (04): تطور أقساط التأمين التكافلي خلال الفترة 2013-2017



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على تقرير (سوق التأمين السعودي؛ 2017)

ب. تجربة دولة الإمارات المتحدة:

- تهيمن دولة الإمارات على الصدارة بين دول مجلس التعاون الخليجي وذلك بتحقيق أكبر حجم أقساط مكتتبة حيث بلغت 10237 مليون دولار سنة 2016، ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل أهمها (السني، 2014).
- وجود عدد كبير من شركات التأمين بالإمارات والتي بلغ عددها سنة 2014 حوالي 60 شركة منها 34 شركة وطنية و 26 شركة أجنبية، من بينها 11 شركة وطنية تطبق نظام التأمين التكافلي.
 - إلزامية التأمين الصحي ابتداء من سنة 2014.
 - المنافسة بين شركات التأمين التقليدي والتكافلي، فهذه الأخيرة رغم قلة خبرتها وحجم رؤوس أموالها غير أنها تمكنت في فترة قصيرة من توسيع قاعدة زبائنهم مستغلة القانون الذي أصدرته هيئة التأمين الإماراتية بشأن منع شركات التأمين التقليدية من تسويق منتج التأمين الإسلامي، وقد تحصلت شركة دبي الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين (أمان) على جائزة أفضل مشغل للتأمين التكافلي لسنة 2011 من قبل مجلة Finance world العالمية.
 - تطوير القوانين واللوائح المنظمة لسوق التأمين بما يتوافق مع الأنظمة والمعايير الدولية ومن أمثلتها إصدار القرارين رقم 25 و 26 لعام 2014 المتعلقين بالتعليمات المالية لشركات التأمين والتأمين التكافلي.
 - فعالية الرقابة التنظيمية التي تقوم بها هيئة التأمين على الشركات والمهنة المرتبطة بالتأمين للإشراف على هذا القطاع والتحقق من مدى الالتزام بالتشريعات الخاصة به والتأكد من سلامة المراكز الفنية والمالية لهذه الشركات ، وذلك من خلال التفتيش الميداني مثل الذي نفذته سنة 2014 والذي شمل 100 شركة تأمين وأصحاب المهنة المرتبطة بها.
 - الاهتمام بالتطوير المؤسسي والتدريب والتوطين.

ت. تجربة دولة قطر:

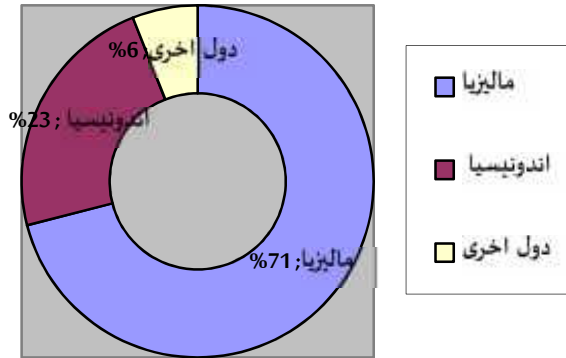
سجل قطاع التأمين التكافلي في دولة قطر نمواً متسارعاً وانتعاشاً كبيراً في الآونة الأخيرة، حيث سجلت قيمة الاكتتاب في شركات التأمين التكافلي القطرية نمواً من خانتين بواقع 14% على أساس سنوي لتصل إلى مستوى 2.1 مليار ريال قطري في العام 2018، مقارنة مع مستوى بلغ 1.8 مليار ريال قطري في العام 2017. وحلت شركة الضمان للتأمين الإسلامي (بيمه) في المرتبة الأولى بين شركات التأمين التكافلي في قطر من حيث حجم موجودات حملة الوثائق في العام 2018 إذ بلغت 672 مليون ريال قطري، في حين شغلت الشركة الإسلامية القطرية للتأمين المرتبة الأولى من ناحية نسبة نمو الموجودات في العام 2018 بواقع 25.7%، ثم العامة للتكافل بنسبة نمو 20.1%، والخليج للتأمين التكافلي بنسبة نمو 20%، في حين كانت نسبة النمو في الدوحة للتكافل

0.3%، أما على مدى الخمس سنوات (2014-2018) فإن معدل النمو السنوي المركب لموجودات حملة الوثائق في شركات التأمين التكافلي في قطر بلغ 6.1%. وتصدرت شركة الضمان للتأمين الإسلامي (بيمه) قائمة الأكثر تحقيقاً لمعدل نمو سنوي مركب في الموجودات خلال 5 سنوات (2014-2018) بواقع 9.7%، تليها الإسلامية للتأمين بنسبة نمو 7.5%، ثم العامة للتكافل بنسبة نمو 3.6%، ثم الدوحة للتكافل بمعدل نمو مركب بلغ 2.3%، وبفعل معدل النمو المرتفع لشركة الخليج في العام 2018 فقد أصبح معدل النمو المركب إيجابياً بنسبة 1.9%. (تقرير التمويل الإسلامي في دولة قطر، 2019).

2-2: عرض تجربة منطقة آسيان:

تعتبر رابطة دول جنوب شرق آسيا من صناع التأمين التكافلي، حيث تصل مساهمتها إلى ثلث مجموع مساهمات التكافل الإجمالية، وقدرت بنحو 2.4 مليار دولار أمريكي في 2014، كما تعتبر ماليزيا وإندونيسيا من أبرز محركات صناعة التكافل على الساحة المالية الإسلامية الرئيسة في منطقة آسيان بمساهمة فاقت 90% من حصة سوق التكافل لمنطقة آسيا.

الشكل رقم (05): مساهمة التكافل لدول آسيان سنة 2014



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على: (World's islamic finance marketplace).

أ. التجربة الماليزية:

عرفت صناعة التأمين التكافلي رواجاً كبيراً في ماليزيا نتيجة تشجيع الدولة الماليزية لهذا النوع من التأمين ما نتج عنه دخول شركات عالمية للاستثمار في التأمين في ماليزيا، ويعتبر التأمين التكافلي قطاعاً متنامياً هاماً نتيجة الطلب المتزايد على هذا النوع من التأمين، هذا ما جعل ماليزيا تصبح مركزاً عالمياً في خدمات التأمين التكافلي.

قد تم إصدار أول قانون للتكافل سنة 1984م، حيث تأسست في نفس السنة أول شركة للتكافل شهر نوفمبر سميت شركة تكافل ماليزيا (لال الدين وبهراوة، 2011). وفيما يلي سنذكر أهم شركات التكافل الماليزية:

الجدول رقم (01): شركات التأمين التكافلي الماليزية

اسم الشركة	تاريخ الإنشاء	الملكية
Syarikat Takaful Malaysia Sdn. Berhad	1984	محلية
Takaful Ikhlas Sdn. Berhad	2003	محلية
CIMB Aviva Takaful Berhad	2005	محلية
Prudential BSN Takaful Berhad	2006	محلية
HSBC Amanah Takaful Berhad	2006	محلية

محلية	2007	Hong Leong MSIG Takaful Berhad
محلية	2007	MAA Takaful Berhad
محلية	2008	Etiqa Takaful Berhad
أجنبية	2010	Great Eastern Takaful Sdn Bhd
أجنبية	2011	AIA AFG Takaful Bhd
أجنبية	2011	ING PUBLIC Takaful Ehsan Berhad

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على: (جلال الدين وبهراوة، 2011)

الجدول رقم (02): إحصائيات التمويل الإسلامي في ماليزيا سنة 2018

قطاع التمويل الإسلامي	الأصول المالية	ترتيب ماليزيا العالمي حسب الأصول	نسبة الأصول المالية الإسلامية الماليزية من الإجمالي العالمي
البنوك	214 مليار دولار أمريكي	3	12.2%
التكافل	9 مليار دولار أمريكي	3	19.6%
الصكوك	219 مليار دولار أمريكي	1	46.6%

المصدر: (Abayomi & Others, 2020)

يوضح الجدول أعلاه إحصائيات التمويل الإسلامي في ماليزيا سنة 2018، حيث احتلت أصول التمويل الإسلامي للبنوك الماليزية والتكافل المرتبة الثالثة عالمياً، واحتلت قيمة الصكوك الإسلامية البالغة 219 مليار دولار أمريكي المرتبة الأولى عالمياً.

أما عن نمو هذا القطاع فهناك عدة عوامل ساعدت على نمو ونجاح التأمين التكافلي في ماليزيا نذكر بعضها منها:

- دعم الحكومة خاصة البنك المركزي الماليزي لصناعة التكافل: وذلك من خلال الاهتمام بصناعة التكافل وتعزيز مبادرات صناعة التكافل المحلية والتي مكنت من دخولها السوق العالمية وذلك بوضع الإستراتيجية الأساسية للصناعة المالية المكونة من خطة لمدة 10 سنوات (من عام 2001م إلى عام 2010م) لتعزيز الصناعة المالية المتناولة لصناعة التكافل. وقد بادرت الحكومة أيضاً بخطوة عملية من خلال تحديد بعض الضرائب وإعفاء بعضها الآخر لفترة زمنية مرضية للشركات التي توفر خدمات التكافل تشجيعاً منها لنشأة المزيد من شركات التكافل أو نوافذ التكافل في البلد، كما قامت أيضاً بعرض رخص التشغيل لشركات التكافل العالمية، حيث قامت في 2009م بخطوة تحرير الصناعة المصرفية وعرض أربع رخص جديدة لشركات تكافل توفر خدمات التكافل العائلي (جلال الدين وبهراوة، 2011).

- وضع إستراتيجية شاملة: من خلال العمل على خطة واضحة سميت رؤية 2020 وتميزت بالخطوات التالية:

- وضع إطار قانوني شامل تمثل في قانون التكافل سنة 1984م .
- تأهيل رأس المال البشري من خلال تأسيس الجامعة الإسلامية العالمية سنة 1984م وكذلك أسس البنك المركزي الماليزي الجامعة العالمية لتعليم المالية الإسلامية سنة 2005م، وكذا الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية سنة 2008م لتطوير المنتجات المالية بما فيها منتجات التكافل.

- إلزام شركات التكافل بوضع ميزانية للبحوث والتدريب وكذا الحضور المستمر لإطاراتها في المؤتمرات والندوات وورشات العمل والبرامج التدريبية.
 - وضوح الإطار القانوني وانضباطه.
 - قوة البنية التحتية والمؤسسية لقطاع التأمين التكافلي.
- ب. تجربة دولة اندونيسيا:

تعتبر دولة اندونيسيا من رواد صناعة التأمين التكافلي بصفتها أكبر دولة من حيث عدد المسلمين ولذلك توفر غالبية منتجات التأمين التكافلي العام والعائلي، قدرت حصتها من إجمالي التأمين في منطقة آسيان سنة 2014 ب 23% لترتفع إلى نسبة 25% لسنة 2015، وقدر عدد المؤسسات لنفس السنة ب 45 مؤسسة للتأمين التكافلي . في عام 2014، أصدرت السلطات الإندونيسية قانونا يتم بموجبه إهمال شركات التأمين التقليدية، ذات النوافذ الإسلامية مدة 10 سنوات شأنه المساعدة على إعادة تشكيل الصناعة المستقبلية للتكافل وتحفيزها لتتحول إلى كيانات ذات مطابقة تامة لأحكام الشريعة الإسلامية. (2015 World's islamic finance marketplace).

2-3 تجارب أخرى لبعض الدول:

سنحاول في هذا الجزء عرض بعض تجارب دول العالم الأخرى كما سنتعرض إلى تجربة الجزائر في مجال التأمين التكافلي.

أ. تجربة دولة السودان:

لدولة السودان الفضل في مجال تأسيس مؤسسات التأمين التكافلي، حيث إن أول شركة تأمين إسلامية أسست هي شركة التأمين الإسلامية في 1979م من قبل بنك فيصل الإسلامي السوداني في الخرطوم وفقا لنظام التأمين التعاوني الإسلامي للتأمين على ممتلكاته، وقد واجهت فكرة إنشاء الشركة صعوبات إدارية وقانونية متمثلة في عدم وجود إطار قانوني يستوعب مفهوم التأمين التعاوني الإسلامي لأن القانون الذي ظل ينظم عمل الشركات بالسودان هو قانون مستنسخ من القانون الانجليزي، وذلك إلى غاية سنة 1983 أين شهد القطاع المالي بالسودان بصفة عامة تغيرات هامة من أجل تحويله للعمل وفق الأسس الشرعية، ففي سبتمبر لعام 1984 جاءت القرارات الرسمية للدولة بتحويل النظام المصرفي للعمل وفق المنطلقات الفكرية للبنوك الإسلامية، كما تم إنشاء ديوان الزكاة.

فالتجربة السودانية تجربة رائدة وأصيلة استقت من نبع الشريعة الإسلامية الغراء وعلوم العصر وأدواته، فجمعت بين الفكر والعمل والأصالة والمعاصرة، ونقلت صيغة التأمين التعاوني الإسلامي من الإطار النظري إلى الواقع العملي فأصبحت بذلك نموذجا اقتصاديا كأول شركة تأمين إسلامية تعمل بنظام التأمين التعاوني التكافلي الإسلامي في العالم وساهمت بفعالية في أسلمة الاقتصاد الإسلامي عموما وقطاع التأمين على وجه الخصوص. بلغ حجم سوق السودان للتأمين التكافلي 280 مليون دولار ، ويعتبر السودان رابع دولة تنفذ تجربة تأمين الحج والعمرة كتجربة متميزة ومتقدمة ، وما يميز التجربة السودانية هو الوقوف في الميدان أي في الأراضي المقدسة على الحالات المختلفة وتكملة الإجراءات وسرعة سداد التعويضات.

ومن بين العوامل التي حفزت نمو هذا القطاع في السودان نذكر ما يلي:

- الاهتمام بالزبون والعمل على إرضائه.
- الاهتمام بالتطور والتحسين المستمر في مجال التأمين واستخدام التقنيات الحديثة.

- الاهتمام بالعاملين وتطوير مهاراتهم من خلال التدريب والتأهيل المستمر.
 - الاهتمام بتوفير بيئة عمل صالحة.
 - السعي الجاد الصادق لتحقيق رغبات وتطلعات المساهمين.
 - الالتزام التام بالمحافظة على أخلاقيات العمل.
 - نبذة عن الاتحاد العالمي لشركات التكافل :
- تأسس الاتحاد العالمي لشركات التكافل والتأمين الإسلامي عام 1986 ومقره الدائم في الخرطوم / السودان، ويضم في عضويته أغلب الشركات التي تعمل في مجال التكافل والتأمين الإسلامي في كل من الأسواق العربية والإفريقية ودول شرق وغرب آسيا وأوروبا.
- ويضم مجلس إدارة الاتحاد العالمي لشركات التكافل والتأمين الإسلامي عددا من قيادات ورؤاد عالم التأمين الإسلامي إضافة إلى كوكبة من علماء الفقه الإسلامي الذين نذروا أنفسهم لخدمة الاقتصاد الإسلامي والحرص على نجاحه واستقامة عمله بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، كما أن عضوية الاتحاد متاحة لجميع مؤسسات وشركات التأمين وإعادة التأمين الإسلامي بصفة عضو كامل، كذلك يجوز قبول المؤسسات والهيئات الإسلامية أو أي مؤسسات أخرى ذات صلة بصناعة التأمين بصفة مراقب. (الاتحاد العالمي لشركات التكافل والتأمين الاسلامي، 2019)
- يسعى الاتحاد لنشر مبادئ التأمين الإسلامي وفقاً للأسس التالية:
- دعم الأعضاء والنهوض بهم إلى المستوى الذي يجعل منهم مؤسسات قادرة ومؤهلة لتقديم أفضل وأجود خدمات التأمين الإسلامي.
 - تأهيل وترقية صناعة التأمين الإسلامي بما في ذلك الاستفادة من التقنية الحديثة.
 - دراسة مشاكل الأعضاء والمساهمة في وضع الحلول المناسبة لها.
 - تقوية القوى البشرية العاملة في حقل التأمين الإسلامي فيما يتعلق بالجوانب الشرعية والفنية والإدارية والمالية.
 - إصدار الفتوى الشرعية فيما يتصل بالأمور المتعلقة بصناعة التأمين الإسلامي إضافة إلى تجميع الفتاوى الصادرة من المؤسسات التأمينية والدراسات الأخرى ذات الصلة.
 - التعاون بين الشركات الأعضاء ومنحها الأولوية في التعامل.
 - تزكية روح التعاون فيما بين الأعضاء في مختلف المجالات التأمينية.
 - نشر روح البحث العلمي لتطوير صناعة التأمين الإسلامي.
 - توفير المعرفة اللازمة للعاملين في قطاع التأمين الإسلامي.
 - تشجيع إنشاء مؤسسات التأمين الإسلامي عالمياً.
 - القيام بمهمة التوفيق وحل النزاعات بين الأعضاء.
 - وضع النماذج وتوحيد المعايير والأسس التي تتطلبها صناعة التأمين الإسلامي من النواحي الشرعية والفنية والمالية والإدارية.

ب. تجربة دولة الجزائر:

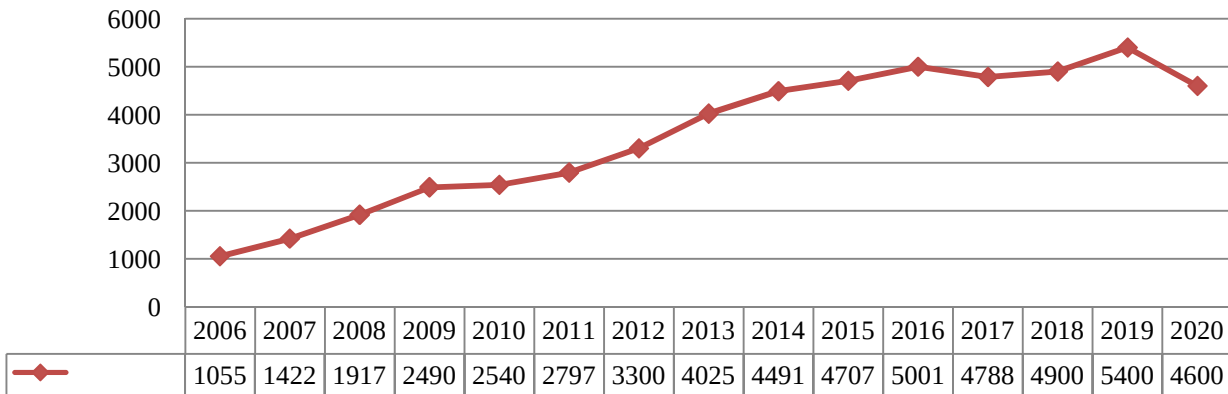
ظهر التأمين التكافلي سنة 2006 بعد تأسيس الشركة الوحيدة باسم سلامة التي تمارس هذا النوع من التأمين التكافلي وهي إحدى فروع الشركة الإماراتية اياك التي مقرها في السعودية الرائدة في هذا المجال (معزوز، التأمين التكافلي الإسلامي : عرض تجارب بعض الدول، 2015).

- نبذه عن شركة سلامة الجزائر:

شركة سلامة للتأمين الجزائرية هي إحدى الفروع التابعة للشركة العربية الإسلامية للتأمين "إياك الإماراتية استحوذت على شركة " البركة والأمان" المنشأة في 2000/03/26، حيث حدث تغير في التسمية وتجديد الاعتماد. لقد اعتمدت شركة سلامة بمقتضى القرار رقم 46 الصادر بتاريخ 02 جويلية 2006 من قبل وزارة المالية وتوفر حاليا خدمات متعددة في السوق الجزائرية حيث تتوفر على 150 نقطة بيع على مستوى كافة التراب الوطني وأربع مديريات جهوية. ولقد نجحت شركة سلامة في الجزائر في تحقيق نتائج إيجابية خلال الأعوام الأخيرة، وهي تملك حصة سوقية تقدر ب 3% من سوق التأمينات في الجزائر تتوزع بين الشركات العمومية 80 % والشركات الخاصة 20 %، وتوفر حاليا خدمات متعددة في السوق الجزائرية تتفرد بخدمات التكافل (سعود، 2011).

وفيما يلي تطور رقم أعمال شركة السلامة للتأمينات الجزائر خلال الفترة 2006-2020

الشكل رقم (06): رقم أعمال شركة السلامة للتأمينات الجزائر خلال الفترة 2006-2020



المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مصادر مختلفة.

من خلال الشكل رقم 06 نلاحظ أن رقم أعمال شركة السلامة للتأمينات الجزائر خلال الفترة 2006-2020 شهد تطورا ملحوظا بحيث كانت أعلى قيمة له سنة 2019 والمقدرة ب 5.4 مليار دج لينخفض سنة 2020 بما قيمته 8 مليون دج وهذا بسبب فيروس Covid-19.

خاتمة:

شهدت صناعة التأمين التكافلي منذ انطلاقتها كفرع من المالية الإسلامية نموا لا بأس به بتفاوت بين الدول التي تبنت هذا النوع من التأمين مقارنة بالتأمين التجاري في كل دول العالم وكذا الدول الإسلامية، إلا أنه يمكن القول إن التأمين التكافلي يمكنه مجابهة التأمين التقليدي في المستقبل لما له من نتائج إيجابية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي بالأخص وحتى من المنظور الشرعي الذي يعتبر دعامة أساسية لانتشاره وتوسعه.

من خلال هذه الدراسة التي تطرقت إلى بعض المفاهيم النظرية فيما يخص هذا الفرع من التأمين التكافلي، إضافة إلى تطرقنا إلى بعض التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال خاصة منطقة دول الخليج وكذلك دول جنوب شرق آسيا، يمكننا القول إنه لابد من إعطاء أهمية بالغة لأجل ازدهار هذه الصناعة على مستوى صانعي

القرار وعلى مستوى الفرد، فصناعة التأمين التكافلي لازالت ناشئة ولا يمكن لها أن تتغلغل في سوق التأمين العالمي إلا إذا استطاعت إثبات تنافسيتها مقارنة بالتأمين التجاري وتوفر خدمات أرقى من مثيلتها. ولهذا وكنتيجة لهذه الدراسة يمكننا أن نطرح من خلال ما تطرقنا إليه في بحثنا هذا بعض المحفزات التي يمكن لها أن تساعد على تطور القطاع وبشكل سريع:

- الاهتمام بالتأصيل النظري لهذه الصناعة حيث لاحظنا قلة مصادر التنظير سواء كتب أو مقالات أو ملتقيات تهتم بالجانب النظري.
- اهتمام الحكومات بوضع قوانين وتشريعات تسمح لهذه الصناعة بالانفصال عن سابقتها حيث يوجد تداخل في كثير من الدول بين التأمين التكافلي والتقليدي.
- توضيح الرؤية الشرعية لهذه الصناعة للعام والخاص لما تقتضيه من مزايا اجتماعية واقتصادية وتبيان فائدة هذا النوع من التأمين.
- العمل على التوعية المجتمعية حيث يكاد لا يعرف هذا النوع من التأمين في بعض الدول الإسلامية بدون أن نتكلم عن الدول غير الإسلامية.
- تبيان أهمية صناعة التأمين التكافلي على المستوى العالمي من خلال المؤتمرات والندوات العلمية العالية وعلى مستوى سفارات الدول الإسلامية المتمركزة في باقي دول العالم وخاصة ذات القوة الاقتصادية لجلب الاستثمار المباشر للدول الإسلامية.
- تحفيز مؤسسات التأمين التكافلي خاصة الناشئة منها من خلال الإعفاء الضريبي وتسهيل عملية تأسيس فروع في مختلف أماكن الوطن.
- إعطاء أهمية للتكوين العالي في هذا المجال من خلال فتح تخصصات جامعية للتكوين في هذا الأخير.
- تفعيل دور الاتحاد العالمي للتأمين التكافلي من خلال إجراء ندوات وملتقيات دورية محلية وعالمية.

قائمة المصادر والمراجع:

- الكتب:
- موسى شقيري، وأسامة عزمي سلام. (2010). إدارة الخطر والتأمين. عمان: دار الحامد للنشر.
- مقالات وملتقيات:
- الشيبلي يوسف بن عبد الله. (2010). الرقابة الشرعية على شركات التأمين التعاوني. مؤتمر التأمين التعاوني: أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه. عمان.
- الغم مريم. (2017). دور الاقتصاد التضامني في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية: حالة صندوق الزكاة الجزائري 2003-2014. مجلة التنظيم والعمل. المجلد 06. العدد 01.
- بن عمر خالد. (2012). "التأمين التكافلي وواقع تطبيقه بين الإنجازات والتحديات مع الإشارة الى حالة الجزائر". مجلة الحقيقة. المجلد 11. العدد 22.
- نبيل. (2015). تطور قطاع التأمين وضمن التأمين الإسلامي. ملتقى قطر.
- خالد بالطاهر، بختة بلمكرولف. (2018). التسويق الاجتماعي ودور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تعزيز التنمية الاجتماعية. ملتقى حول الاقتصاد العادل والتضامني- الرهانات الاقتصادية ومستلزمات العدالة الاجتماعية. جامعة البليدة.
- داودي الطيب، كردودي صبرينة. (2012). التأمين التكافلي: مفهومه وتطبيقاته. مجلة الإحياء. المجلد 13. العدد 01.
- زهية بركان وأمنية بركان. (2019). "متطلبات تطبيق التأمين التكافلي في الجزائر: دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء". مجلة معهد العلوم الاقتصادية. المجلد 22. العدد 01.
- سامية معزوز. (2015). التأمين التكافلي الإسلامي: عرض تجارب بعض الدول. مجلة العلوم الإنسانية. المجلد 26. العدد 03.

- سفيان بن منصور وعبد الله كويدي. (2014). التأمين التكافلي من خلال الوقف: بعد تنموي وحل مشكلة ملكية الصندوق. مجلة دفاتر، مكة، المجلد 10. العدد 01.
- عمار كوسة. (2017). التأمين التكافلي في الوطن العربي: الواقع ورهانات المستقبل مع دراسة حالة الجزائر. مجلة الميزان المجلد 02، العدد 02.
- غانية العرابي ومصطفى نذير. (2017). صناعة التأمين التكافلي الواقع، التحديات والآفاق. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة المجلد 02. العدد 02.
- محمد أكرم لال الدين، وسعيد بوهراوة. (2011). تجربة التأمين التعاوني الماليزية. الملتقى الثالث للتأمين التعاوني، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل.
- مولاي خليل. (2015). التأمين التكافلي الإسلامي: الواقع والآفاق. ملتقى دولي حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل. غرداية.
- وليد سعود. (2011). تجربة سلامة للتأمينات الجزائر في تسويق التأمين التكافلي في السوق الجزائري. ملتقى مؤسسات التأمين التكافلي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية. جامعة فرحات عباس سطيف.
- ياسمينه إبراهيم سالم. (2016). قياس وتحليل كفاءة شركات التأمين في السوق الماليزي: دراسة مقارنة مع عدد من الشركات التقليدية في السوق. مجلة الاستراتيجية والتنمية. المجلد 06. العدد 10.
- الأطروحات
- ياسمينه إبراهيم سالم. (2016/2015). دور الكفاءة التشغيلية في تعزيز تنافسية شركات التأمين التكافلي - دراسة مقارنة بين تجربة دول مجلس التعاون الخليجي والتجربة الماليزية. أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف.
- عطا الله حدة. (2014/2013). دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة مقارنة بين ماليزيا، والسودان والإمارات العربية المتحدة. - مذكرة ماجستير، مدرسة الدكتوراه إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، سطيف.
- التقارير
- التقرير الإحصائي السنوي. (2014). نشاط التأمين بدولة الإمارات العربية المتحدة.
- تقرير التمويل الإسلامي. (2019). بيت المشورة للاستشارات المالية. دولة قطر.
- تقرير صناعة التأمين التكافلي القطري. (2013). جاذبية السوق والتوقعات المستقبلية.
- مؤسسة النقد العربي السعودي. (2016). تقرير سوق التأمين السعودي.
- مؤسسة النقد العربي السعودي. (2017). تقرير سوق التأمين السعودي.
- الاتحاد العالمي لشركات التكافل والتأمين الإسلامي. (2019).
- المواقع الالكترونية
- Global Takaful Market Research Report. (2019) Retrieved 09 19, 2021, from <https://saraycon.com/global-takaful-market-research-report-2019/>
- World's islamic finance marketplace.(2015) , Retrieved 09 20, 2021, from <https://www.worldbank.org/en/topic/financialsector/brief/islamic-finance>
- Statista. (2020). Retrieved 09 20, 2021, from www.statista.com
- المراجع باللغة الأجنبية
- Abayomi, A., & Others. (2020). Malaysia islamic finance & financial inclusion. The World Bank.
- Frenz, T., & Soualhi, Y. (2010). Takaful & retakaful: advanced principles and practices. IBFIM and Munich re, Kuala Lumpur.
- Islamic Development bank.(2018).Global Report on Islamic Finance .
- kenza MOHELLEBI. (2019). The position of Takaful insurance among Islamic finance sectors in Malaysia. Journal of economics and human development. Volume 10. N 10.

مجلة علمية محكمة ومفهرسة

e-ISSN 9865- 2352

ISSN 1111- 4932